الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشروع السنوي للأداء

لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنـــة 2024

جويلية 2023

الفهـــرس

تقديم للمهمة **3**

استراتيجية المهمة

تقديم برامج المهمة

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج التعليم العالي **13**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج البحث العلمي **34**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج الخدمات الجامعية **62**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج القيادة والمساندة **80**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

الملاحق **94**

بطاقات المؤشرات **95**

بطاقات الفاعلين العموميين **171**

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي **219**

المحور الأول:

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة التعليم العالي والبحث العلمي اليوم بمختلف مكوناتها بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير فرص متكافئة للحصول على تعليم عالي الجودة يمكن الطالبات و الطلبة من اكتساب مهارات وكفاءات علمية تمكنهم من الاندماج في سوق الشغل، ومن أن يكونوا مواطنين فاعلين في المجتمع و ضمان التعلم مدى الحياة وذلك من خلال رفع جودة منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة ترتقي الى المعايير الدولية وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير بيئة تعليمية مُحفزة على الإبداع والابتكار وضامنة لحقوق الإنسان، تنبذ جميع أشكال العنف والتمييز بين الجنسين.

وحيث تندرج استراتيجية المهمة ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4 "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وضمن الاتفاقيات الدولية في مجال التعليم العالي على غرار المعتمدة من طرف المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو". أما على المستوى الوطني فتندرج، إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن حق التعلم للجميع، في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 ومشروع اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

كما تعمل المهمة على تنفيذ جملة الالتزامات الدولية والوطنية في مجال دعم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة إذ تلعب دورا هاما في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي التي تندرج في إطار تنفيذ الهدف الخامس للتنمية المستدامة ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر المهمة فاعلا هاما في تنفيذ أثار هذه الخطة الوطنية حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات من خلال دعم الأنشطة الثقافية والعلمية كآلية من آليات التصدي للعنف المسلط على المرأة داخل الحرم الجامعي و الأثر

الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي حيث أن نجاح المرأة في مسارها التعليمي يمكنها من تقلد مناصب إدارية وسياسية عليا، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل و الأثر السادس بخصوص صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية.

كما نجحت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال العقود الماضية، في مراكمة العديد من **نقاط القوة** التي ساهمت في تطويرها وتحسين نجاعتها ودعم إشعاعها حيث تحتل تونس المرتبة السابعة عالميا من حيث الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومي الخام والمرتبة الثانية من حيث نسبة خريجي الهندسة والعلوم والمرتبة 35 من حيث الرأسمال البشري في مجال البحث بالإضافة إلى تصدرها الدول الإفريقية من حيث الإنتاج العلمي بالنسبة لعدد السكان حيث تمثل نسبة الخريجات 69% من جملي الخرجين و55 %خريجي الهندسة خلال السنة الجامعية 2021-2022.

ويضاف إلى ذلك تحسن مقروئية الجامعات التونسية وتقدم ترتيبها بمختلف التصنيفات الأكاديمية للجامعات على غرار Times Higher Education وURAP.

ولكن رغم هذه النجاحات والمجهودات التي كللت بالحصول على مرتبة الشريك في برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والتجديد أفق 2020 والانضمام للبرنامج الإطاري للبحث والتجديد "أفق أوروبا" (2021-2027)، تبقى النتائج المحققة من قبل المنظومة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المأمول في ظل تواجد مجموعة من **نقاط الضعف** التي قامت استراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بتشخيصها كالتالي:

- وجود نقائص على مستوى ظروف الدراسة والحياة الجامعية،
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين، وخاصة الإناث منهم حيث بلغت نسبة البطالة خريجات التعليم العالي 29.4% مقابل15.2 % لدى الخريجين خلال الثلاثي الأول لسنة 2023،
- استقلالية الجامعات ومرونة التسيير،

- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،

- ضعف مردودية منظومة البحث العلمي خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية،

- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الخدمات الجامعية من حيث جودة السكن والأكلة المقدمة وتوفير الاحاطة النفسية والتأطير على مستوى الأنشطة الثقافية والرياضية.

- ضعف الإقبال على الأنشطة الثقافية حيث يعتر في نفس الوقت عنصر هام لتنمية شخصية الطالب

كما يعيش القطاع مجموعة من **التحديات** لعل من أهمها تدني مستوى مدخلات الجامعة وعدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة.

وقد تطلبت الموازنة بين هذه الإكراهات ومتطلبات المرحلة القادمة بلورة رؤية استراتيجية للقطاع تكون فيها منظومة التكوين الجامعي والبحث العلمي محركا لتنمية ذكية ومستدامة وشاملة.

وعليه، فستتمحور استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الفترة القادمة، حول المحاور الاستراتيجية التالية:

- منظومة تكوين متطورة ومبتكرة ذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية وضامنة لتكافؤ الفرص بين الطالبات والطلبة وتنبذ جميع أشكال العنف والتمييز بين الجنسين.

- منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة وضامنة لتكافؤ الفرص بالنسبة للإطارات نساء ورجالا في هذا المجال،

- حياة جامعية أفضل وإحاطة أسهل وتنبذ جميع أشكال العنف والتمييز بين الجنسين.

- حوكمة أفضل وتصرف ناجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة

2. تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024 ثلاث برامج عملياتية: برنامج التعليم العالي وبرنامج البحث العلمي وبرنامج الخدمات الجامعية إضافة إلى برنامج قيادة

ومساندة، **الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:**

أ- ميزانية المهمة

يندرج مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024 ضمن توجهات مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وفي إطار تجسيم الأهداف المضبوطة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024.

1) بيان تطور ميزانية المهمة:

قدرت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024 بـ 2277.238 م د مقابل 2153.000م د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 124.238م د تمثل نسبة 5.77 % وتتوزع على النحو التالي:

تطور تقديرات ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

بيـــــــان النفقات		ق م 2023 1	تقديرات 2024 2-	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1569670	1575000	5330	0,34%
	اعتمادات الدفع	1569670	1575000	5330	0,34%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	104748	110720	5972	5,70%
	اعتمادات الدفع	104748	110720	5972	5,70%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	263582	280988	17406	6.60%
	اعتمادات الدفع	263582	280988	17406	6.60%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	285994	237530	-48464	-16.94%
	اعتمادات الدفع	215000	310530	95530	44.43%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**2223994**	**2204238**	**-19756**	**-0.88%**
	اعتمادات الدفع	**2153000**	**2277238**	**124238**	**5.77%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية**

تهدف الاعتمادات المبرمجة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج على النحو التالي:

ستخصص الاعتمادات المرصودة لفائدة برنامج التعليم العالي لتحسين جودة التكوين الجامعي عبر تطوير الموارد البشرية المتمثلة أساسا في سلك المدرسين بانتداب أساتذة مساعدين وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين إلى جانب مواصلة برنامج تطوير الجودة واعتماد مسارات التكوين.

أما بخصوص برنامج البحث العلمي فتهدف الاعتمادات المقترحة لتحقيق الأنشطة المتعلقة بالهدفين الاستراتيجيين للبرنامج وذلك بـ:

- مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية مع ربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب إحداث مجمعـــات بحث.

- توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنوعها لتشمل جميع مراحل النضج التكنولوجي للمشاريع إلى جانب مواصلة احداث الوحدات المختصة بمراكز البحث.

تتعلق الاعتمادات المبرمجة لفائدة برنامج الخدمات الجامعية أساسا بتطوير أنشطة التكفل بالطلبة عبر تطوير منظومة السكن والاطعام الجامعي من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمناولة في السكن بالإضافة الى الترفيع في طاقة الاستيعاب وتحسين ظروف الايواء وتغطية النفقات المتعلقة بالتغذية مع تحسين جودتها، بالإضافة الى مشاريع تهيئة المراكز الثقافية لتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية.

برنامج القيادة والمساندة:

تتعلق الاعتمادات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة أساسا ببرنامج الرقمنة وذلك بتركيز منظومة معلوماتية مندمجة لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ب- إطار النفقات متوسط المدى

تم اعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2024-2026 أخذا بعين الاعتبار الضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد

رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 واعتبارا للمعطيات الآتي ذكرها:

✓ تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات.

✓ إعادة تقييم كلفة عديد المشاريع المتواصلة نظرا لارتفاع أسعار البناء والخدمات.

✓ ارتفاع كلفة بعض المشاريع نتيجة ارتفاع سعر الصرف والذي يمس قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة نظرا للطابع الدولي لأنشطة البحث العلمي وللحاجة الى اقتناء تجهيزات علمية متطورة من الخارج.

✓ التحكم في كلفة التسيير وحصر الزيادة في النفقات الإلزامية خاصة فيما يتعلق بمصاريف التغذية

إطار نفقات متوسط المدى 2024-2026

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	1411034	1569670	1575000	1612333	1679560
نفقات التسيير	88034	104748	110720	114475	120199
نفقات التدخلات	244321	263582	280988	295351	310991
نفقات الاستثمار	167376	215000	310530	309420	330000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1910765**	**2153000**	**2277238**	**2331579**	**2440750**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1947662**	**2190307**	**2317847**	**2372188**	**2481359**

إطار نفقات متوسط المدى 2024-2026

التوزيع حسب البرامج

الألف دينار

البرنامج	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التعليم العالي	1320122	1499060	1528772	1566423	1638747
البحث العلمي	146339	183461	212727	222961	231504
الخدمات الجامعية	408753	429067	470491	489696	510566
القيادة والمساندة	35551	41412	65248	52499	59933
المجموع	**1910765**	**2153000**	**2277238**	**2331579**	**2440750**

تمثل الجداول أعلاه حوصلة لأطر النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج التي تبرز تقديرات الاعتمادات السنوية اللازمة لكل برنامج لتغطية الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة للمهمة

فبالنسبة لبرنامج التعليم العالي فإن التقديرات تأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات اللازمة لتحسين جودة التكوين بتحسين ظروف الدراسة ودعم الموارد البشرية من المدرسين الباحثين ومواصلة اعتماد المسارات التكوينية مع الحرص على احداث الشعب والمؤسسات الجديدة في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بهدف الملائمة بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

بالنسبة لبرنامج البحث العلمي فقد تم وضع التقديرات باعتبار الأنشطة اللازمة لتحقيق التميز العلمي من ناحية ودعم التفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تثمين نتائج البحث لذا، فقد تم تقدير الاعتمادات اللازمة لدعم هياكل البحث وبرامج البحث الإيلافية بالإضافة إلى تعزيز برامج تثمين البحث والتعاون الدولي. كما تم برمجة إنهاء مكونات الأقطاب التكنولوجية قصد توفير بيئة بحثية ملائمة.

بالنسبة لبرنامج الخدمات الجامعية فقد تم تقدير الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأنشطة المتعلقة بالتكفل بالطالب وتحسين الخدمات المسداة من إطعام وسكن وتغطية صحية ونفسية إلى جانب تعزيز الأنشطة الرياضية والثقافية.

وفي هذا الإطار تمت برمجة مواصلة انجاز مشاريع المبيتات والمطاعم الجامعية من بناء وتوسعة وتهيئة وترفيع الموارد البشرية لها بانتداب الأخصائيين، كما تمت برمجة تهيئة ملاعب رياضية ودعم الأنشطة الثقافية.

بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة فقد شملت التقديرات خاصة انجاز منظومة إعلامية مندمجة لتحسين الخدمات المسداة من قبل جميع البرامج.

المحـور الثانـي:

تقديم برامـج المـهمـة

برنامج التعليم العالي

رئيس البرنامج: السيد الجيلاني اللملومي، المدير العام للتعليم العالي
(ابتداء من 10 نوفمبر 2020)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

تنبني الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي على تطوير منظومة تكوين متميزة ومبتكرة وذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية.

تندرج استراتيجية البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

وقد تم ضبط استراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي انطلاقا من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها وبالنظر إلى سائر المتدخلين فيها لإدراج التعهدات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

فتم رصد عدد من النقاط الإيجابية التي سيقع العمل على تدعيمها واستغلالها على غرار:

- دخول الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية وما لهذا من دلالة على تحسن جودة التكوين والبحث وما له من انعكاس إيجابي على اشعاعها المحلي والدولي.
- قدرة الجامعة على توفير مخرجات بجودة عالية على غرار التكوين الهندسي والطب،
- التحسن المتواصل في نسب التأطير والذي يفوق في بعض الجامعات المقاييس الدولية، وما لذلك من انعكاس إيجابي على جودة التكوين،
- نسبة تخرج مهمة للطلبة وخاصة الطالبات حيث تبلغ نسبة الخريجات 69% من جملي الخرجين ومن خريجي الطب والصيدلة خلال السنة الجامعية 2021-2022.

وبالتوازي، تمّ رصد عدد من الإشكاليات المتمثلة خاصة في:

- استفحال البطالة في صفوف الخريجين وخاصة الإناث منهم رغم أهمية عدد الإناث من خريجي التعليم العالي،

- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة،

- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية.

- ضعف منظومة المساءلة التي تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف المسلط ضد المرأة من طالبات وأساتذة وإداريات في التشريع والممارسات داخل الحرم الجامعي

وبناء على هذا التشخيص وقع تحديد المحاور الاستراتيجية لبرنامج التعليم العالي والتي تتمحور حول:

- تطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،

- دعم تشغيلية الطالبات، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع خاصة.

وانطلاقا من هذه المحاور الاستراتيجية، وقع تحديد هدفين استراتيجيين لبرنامج التعليم العالي وهما:

- ☒ تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز،
- ☒ تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تم تنزيل برنامج التعليم العالي الى 08 برنامج فرعي و17 فاعل عمومي على النحو التالي:

- برنامج فرعي مركزي "قيادة التكوين الجامعي" تقوده الادارة العامة للتعليم العالي ويحتوي على وحدتين عملياتين.
- 08 برامج فرعية اقليمية تتمثل في الجامعات.
- 17 فاعل عمومي: 16 مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية (07 جامعات و08 مؤسسات جامعية) والوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي.

2- أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج التعليم العالي:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف1.1 : تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز

- **تقديم الهدف:** ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بإنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان، حيث يتمثل في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتوجيهه نحو التميز وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على تنمية كفاءة الطالب ومهاراته وتحسين إدماجه في سوق الشغل.
- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد "THE" (Times Higher Education)**

يتمثل المؤشر في متابعة لتطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE)، وهو تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة (Time Higher Education THE) يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

وقد تم ضبط المؤشر بالتنسيق مع البرامج الفرعية ووقع اختياره لكونه يعتمد على تقييم له مرجعية ومصداقية محلية ودولية.

ويرتكز هذا التصنيف على عدد من المعايير التي لها ارتباط وثيق بجودة التكوين والتميز على غرار؛ التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد "THE"**

المؤشر 1.1.1:		الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
			2022	2023	2024	2025	2026
عدد	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0

الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	0	0	1	2	3
	عدد الجامعات المرتبة 1000+	عدد	8	8	7	7	6

تواصل في السنوات الأخيرة وجود الجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Time Higher Education) ليصل العدد لــ 8 جامعات في 1000+ في سنة 2022، وذلك بعد أن التحقت جامعة تونس وجامعة قابس بركب الجامعات المصنفة بالمجلة المذكورة.

ويعتبر التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيا نظرا للمعايير الذي يعتمدها في تصنيف الجامعات (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار) .وستسعى الجامعات التونسية إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي في مرحلة أولى، ومحاولة تحسين ترتيبها في مرحلة ثانية.

ويعود هذا التحسن في نسبة انجاز المؤشر للمجهود المبذول من قبل البرنامج في مجال تأطير ومرافقة الجامعات عبر تنظيم عدة لقاءات وورشات عمل بالاشتراك مع الجامعات (القيروان، تونس، سوسة، صفاقس وتونس المنار)، خلال الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 2021 إلى شهر مارس 2022، تم خلالها التركيز أساسا على اعتماد طريقة موحدة لكيفية إدراج البيانات اللازمة من خلال بوابة جمع البيانات لمجلة THE

وسيتواصل العمل في الفترة القادمة على مرافقة الجامعات غير المصنفة خاصة وتأطيرها والاستفادة من التجارب الناجحة للجامعات المصنفة قصد اللحاق بالركب ودخول التصنيف بصفة تدريجية. أما بالنسبة للجامعات المصنفة، فسيقع التركيز على تحسين ترتيبها بصفة تدريجية.

- ✓ **المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

يتمثل المؤشر في متابعة لتطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001

اعتماد Iso 9001 و Iso 21001 يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها الذي يؤدي إلى أن تكون المخرجات وفق المتطلبات المحددة وأن يكون التعليم العالي في مقدمة الأنظمة في جودة انتاجيته.

- ✓ **تقديرات المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001	نسبة	1,46%	19,2%	23,9%	33,2%	37,9%

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة "ISO" 3 مؤسسات فقط في سنة 2202، إلا أنه من المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات المقبلة خاصة بما يوفره مشروع إصلاح التعليم العالي (PromESsE) من تمويل في هذا الإطار.

وقد تمّ تحديد هدف 80 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 للثلاث سنوات القادمة، وذلك بعد التشاور مع البرامج الفرعية والاطلاع على مدى تقدم المؤسسات الراجعة إليها بالنظر في المسار الاشهادي.

علما وأن عدد كبير من المؤسسات الجامعية المشاركة في برنامج دعم الجودة الموجه للمؤسسات « PAQ-DGSE » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل

التشغيلية "Promesse"، انخرطت في مسار اشهادي (ISO 9001 أو ISO 21001) ومن المتوقع أن تتحصل على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة في الثلاث سنوات المقبلة.

✓ **المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.**

يتمثل المؤشر في متابعة انخراط المؤسسات الجامعية في مسار الاعتماد الأكاديمي عن طريق معاينة تطور عدد برامجها التكوينية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)، وهذا في إطار البحث على الانسجام والتوافق مع أفضل المعايير الدولية.

ويعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.	نسبة	9,57%	**%12**	17,39%	19,57%	21,74%

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيد للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية.

وقد بلغت نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، 9.57% في سنة 2022 (44 برنامجا من جملة 460 برنامجا). ويرجع هذا النقص خاصة الى عدم انخراط مسارات التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي إضافة لتأخرإحداث الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات القادمة خاصة بعد صدور النص الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للتقييم و الاعتماد في التعليم العالي و البحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد، بالإضافة لما يوفره مشروع إصلاح التعليم العالي (PromESsE) من تمويل في هذا الإطار.

وقد تمّ تحديد هدف 100 برنامج تكوين متحصل على الاعتماد الأكاديمي في الثلاث سنوات المقبلة بعد التنسيق مع البرامج الفرعية والاطلاع على مدى تقدمها في هذا المجال.

- **الهدف2.1 : تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية**

- **تقديم الهدف :**ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بدعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

ويتمثل الهدف في إعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتوفير الأرضية الملائمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

يتمثل المؤشر في نسبة مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن والذي يرتكز على الأدلة المرجعية للمهن والتي يتمّ تحديدها وتحيينها بالتنسيق مع القطاعات المهنية المعنية.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.	نسبة	10,96%	10,32%	13,82%	20%	28,57%

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 129 مسارا في سنة 2022، ما يمثل 10,96% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتقديرات. ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن. وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

وقد تمّ تحديد هدف 165 مسارا للتكوين معتمد على إطار مرجعي للمهن بالنسبة لسنة 2024 ليصل العدد المأمول لــ 300 في سنة 2026. ولتحقيق ذلك ستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات وتجاوز العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور المؤشر بالسرعة المطلوبة.

بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى

✓ **المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، رياضية، خيرية) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي.

كما أن الأنشطة غير الاكاديمية المصاحبة للمنهج الدراسي أساسية لتكوين شخصية الطالب وتميز جامعة عن أخرى، وهي تساعده في إيجاد فرصة عمل وتزيد من فرص توظيفه وتمكن المشغل من اتخاذ قرار تشغيل خريج التعليم العالي على أسس موثقة.

وعليه لا بد من أن تحث المؤسسة الجامعية الطالب على الانخراط في هذه الأنشطة.

✓ **تقديرات المؤشر2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر1.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	11,08%	20%	20%	25%	30%

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 28430 طالبا في سنة 2022، وهذا يمثل 11.08% من مجموع الطلبة. ويعتبر العدد ضعيف مقارنة بالتوقعات، ويعود هذا أساسا لتداعيات جائحة «Covid19» التي دفعت المؤسسات الجامعية لتجميد نشاط نوادي الطلبة وإلغاء التظاهرات الثقفية والرياضية والعلمية إضافة لتقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية، حيث تم تحديد نسبة الطلبة الذين يحظون بهذه الأنشطة بـــ 20 % من مجموع الطلبة في سنة 2024، وهي نسبة واقعية نظرا لتواصل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والتي تؤثر مباشرة على الاعتمادات المخصصة لتطوير المؤشر، لتصل النسبة لـــ 30 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2026.

ولتحقيق ذلك سيقع العمل على:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية والرحلات الترفيهية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،

- دعم شبكة الخريجين "Alumni".

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 : الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التعليم العالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 أ د	دعائم الأنشطة
الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد(THE) : – عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى – عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800 – عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000 – عدد الجامعات المرتبة 1000+	0 0 1 7	التدريس والتكوين بجامعة الزيتونة التدريس والتكوين بجامعة تونس التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار التدريس والتكوين بجامعة قرطاج التدريس والتكوين بجامعة منوبة التدريس والتكوين بجامعة سوسة التدريس والتكوين بجامعة المنستير	14400 114289 148935 200280 99037 120877 112123	–ترشيد عروض التكوين وتأمين استقرارها وتجددها –إرساء تشاركية تضمن تفاعل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي –ترسيخ ثقافة الجودة في عملية تقييم شهادات التعليم العالي –تسهيل عملية اندماج الطلبة الجدد عبر تشريكهم في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسة بالإضافة لتفعيل دور النوادي والطلبة القدماء في هذا المجال. –تفعيل لجان الجودة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية. –إرساء منظومة للمرافقة البيداغوجية للطالب، –تطوير المعابر بين الاختصاصات وتحويل المكتسبات وذلك بإدخال مزيد من المرونة والحركة بالنسبة للطلبة. –إعادة النظر في منظومة التوجيه الجامعي قصد تحسينها وإرساء منظومة رقمية للتواصل بهدف الإرشاد والتوجيه،

			التدريس والتكوين بجامعة القيروان	71442	–تفعيل مراصد الجامعات ومراجعة حوكمتها عبر تفعيل النص القانوني المتعلق بها ومراجعة حوكمتها،
			التدريس والتكوين بجامعة جندوبة	58956	–تطوير البعد الميداني في تكوين المهندسين ومواكبته لمسار الاعتماد
			التدريس والتكوين بجامعة صفاقس	202990	–تطوير التكوين في الدراسات الطبية وضمان جودته عبر مراجعة أنظمة الدراسات والامتحانات بالمؤسسات الجامعية المؤمنة للدراسات الطبية وحث المؤسسات الجامعية على الالتحاق بمسار الاعتماد من خلال تكوين الإطارات من مدرسين وإداريين
	المؤشر 2.1.1: نسبة المؤسسات الحاصلة على اعتماد الجودة (ISO 21001 ISO–9001).	26,9%	التدريس والتكوين بجامعة قابس	108270	
			التدريس والتكوين بجامعة قفصة	61522	
	المؤشر 3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد	16.09%	التدريس والتكوين بالجامعة الافتراضية	8269	–تطوير منظومة التربصات والتكوين بالتداول ومراجعة نظام تقييم الأنشطة التطبيقية،
			التدريس والتكوين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	173236	–تعميم اعتماد ميثاق التربص الإجباري أو التكوين بالتداول،
			التقييم و الإعتماد وضمان الجودة	1237	–تطوير منظومة التكوين عن بعد وتطوير البيداغوحيا الرقمية
			التصرف في الموارد البشرية لإطار التدريس الجامعي	2330	–تطوير منظومة التكوين المستمر وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة: تعميم التكوين المستمر التأهيلي و الإشهادي
			الموارد بشرية و اللوجستية	21842	

			التجديد الجامعي والتشغيلية	6687 2050	
الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	%13,82	التجديد الجامعي والتشغيلية	6687	–اعتماد منهجية لملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل –تطوير الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين بالاستعانة بخبراء فنيين في المجال –تنظيم أيام مفتوحة بين حاملي الشهادات وأصحاب المؤسسات على المستويين الوطني و الجهوي –ملائمة مناهج التكوين وبرامجه في مختلف المسالك مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي عبر: * تطوير منصة التربصات وعروض الشغل * تفعيل الإطار القانوني لتشجيع المهنيين في التكوين و التاطير * تفعيل التمييز الايجابي بين الجهات * ابتكار اليات جديدة قصد تثمين مشاريع ختم البحث PFE/post PFE * ابتكار اليات لتحفيز إطارات التدريس من الجامعيين على المساهمة في أنشطة الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي

					–تدعيم دور مراكز المهن والاشهاد عبر: * مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية * تحسين الخدمات المسداة عبر المنظومة الاعلامية الخاصة بمراكز المهن وتطوير الكفاءات * دعم منظومة الاشهاد * دعم التكوين في المواد الأفقية * تثمين الاشهاد حسب مسار التكوين –تنمية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات عبر: * دعم التكوين في ثقافة المبادرة * مواصلة تطوير مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتكوين في المبادرة * تطوير أنشطة مكملة للتكوين الرسمي داعمة للتكوين في المبادرة * دعم تركيز أقطاب الطالب المبادر وتعزيز الشراكة بينها * دعم الأنشطة والمسابقات لريادة الأعمال * تشجيع الشراكة بين الفاعلين في محيط الابتكار والتجديد –تعزيز دور الهياكل البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية واللجان الوطنية القطاعية المكلفة بالتأهيل وتجديد التأهيل ودعمها حتى تتمكن من الأخذ بعين الاعتبار درجة التلاؤم بين عروض التكوين والمتغيرات الوطنية والدولية،

	المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	20%			–تشبيك مراكز المهن وإشهاد الكفاءات على المستوى الوطني والدولي، التشجيع على ثقافة العمل و المواطنة –تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية و المجتمعية –دعم شبكة الخريجين Alumni

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

تساهم الجامعات بصفة مباشرة في أهداف البرنامج عبر تأمين التدريس ودعم جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز مما يساهم في تنمية مهارات الطلبة حسب المعايير الدولية والإعداد الأمثل للخريجين للاندماج في سوق الشغل.

وتساهم الجامعة الافتراضية بصفة مباشرة في أهداف البرنامج عبر تأمين وتطوير التكوين الرقمي غير الحضوري وتوسيع قاعدة المتكونين عن بعد بما يمكن من تحسين جودة التكوين الجامعي ودعم مؤهلات الطلبة تماشيا مع حاجيات سوق الشغل. وتعمل أساسا على:

- مضاعفة مجالات ومحتوى التكوين عن بعد.
- تطوير عروض التكوين المدمجة والاشهادية.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج التعليم العالي وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 أ.د
جامعة تونس المنار	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار	148935
جامعة سوسة	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة سوسة	120877

جامعة المنستير	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة المنستير	112123
	الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية		
جامعة صفاقس	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة صفاقس	202990
	الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية		
جامعة القيروان	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة القيروان	71442
	الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية		
جامعة قابس	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة قابس	108270
	الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية		
جامعة تونس الافتراضية	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة تونس الافتراضية	8269

الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	1237

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026):

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج التعليم العالي سنة 2024 ب 1528772 م د مقابل 1499060 م د سنة 2023 أي بنسبة تطور1.98%.

وتتوزع على النحو التالي:

تقديرات تطور ميزانية برنامج التعليم العالي لسنة 2024

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	1220210	1368376	1368288	-88	-0.01%
نفقات التسيير	32193	40791	41355	564	1,38%
نفقات التدخلات	15203	26533	33699	7166	27,01%
نفقات الاستثمار	52516	63360	85430	22070	34.83%
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1320122**	**1499060**	**1528772**	**29712**	**1,98%**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1344118**	**1523415**	**1556132**	**32717**	**2,15%**

قدرت اعتمادات التأجير المقترحة بـ 1368.288 م د سنة 2024 مقابل 1368.376 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 0.01% وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالانعكاس المالي المتعلق بالزيادة في الأجور والتدرج والترقية والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2023 بسلك المدرسين الباحثين، وكذلك لتغطية التدابير الجديدة المتمثلة في انتداب 760 خطة في سلك المدرسين الباحثين بعنوان سنة 2024.

قدرت اعتمادات التسيير المقترحة بـ 41.355 م د سنة 2024 مقابل 40.791م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 1.38% وذلك لتغطية النفقات الإلزامية بالنسبة لجامعات القيروان، تونس، قرطاج، قفصة والوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي.

قدرت اعتمادات التدخل المقترحة بـ 33.699 م د سنة 2024 مقابل 26.533 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 27.01% منها 18.380 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية وذلك لفائدة الجامعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية.

قدرت اعتمادات الاستثمار المقترحة بـ 85.430 م د سنة 2024 مقابل 63.360 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 34.83 % وذلك لتغطية نفقات الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج وذلك عبر:

- **إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل:**

تفعيل دور مراكز المهن باعتبارها حلقة وصل بين طالبي الشغل وحاجيات المشغلين من الكفاءات وتعميم الأدلة المرجعية للمهن والتشجيع على المبادرة من خلال مواصلة إرساء أقطاب الطالب المبادر بالجامعات.

- **تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين:**

✓ مواصلة انجاز مشاريع بناء وتوسعة مؤسسات التعليم العالي للحد من الاكتظاظ والتخفيض من عدد المقرات المؤقتة التي لا تستجيب في أغلب الأحيان لمتطلبات التكوين، وقد تم اقتراح رصد اعتمادات قدرها 39.115 م د لهذا الغرض.

- ✓ مواصلة تجهيز مؤسسات التعليم العالي والبحث بالمعدات اللازمة لتأمين التدريس والبحث من تجهيزات دراسية واعلامية وخاصة علمية وقد تم للغرض رصد اعتمادات جملية قدرها 13.035 م د.
- ✓ صيانة مقرات مؤسسات التعليم العالي نظرا لقدم وتداعي عديد البناءات وقد تم اقتراح رصد اعتمادات جملية قدرها **20.430** م د.

- **تعزيز الحوكمة وانفتاح الجامعة على المحيط:**

سعيا إلى تعبئة الموارد الذاتية للجامعات سيتم العمل على مزيد استقطاب الطلبة الدوليين للجامعات التونسية في إطار الأمر المتعلق بضبط معاليم التسجيل والدراسة بالجامعات التونسية للطلبة الدوليين خارج إطار الاتفاقيات الثنائية. كما تم استحثاث صدور الأمر المتعلق بالتكوين المستمر بمؤسسات التعليم العالي وينتظر أن يمكن ذلك من تحسين الموارد الذاتية للجامعات مما يحسن من ظروف التكوين.

إطار النفقات متوسط المدى 2024 -2026 لبرنامج التعليم العالي

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	1220210	1368376	1368288	1396121	1452348
نفقات التسيير	32193	40791	41355	42423	44544
نفقات التدخلات	15203	26533	33699	39879	47855
نفقات الاستثمار	52516	63360	85430	88000	94000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1320122**	**1499060**	**1528772**	**1566423**	**1638747**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1344118**	**1523415**	**1556132**	**1593783**	**1666107**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج التعليم العالي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار بالنسبة للطاقة والمواد والمعدات الإدارية والمكتبية.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 20 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي والتدخلات ذات الصبغة التنموية.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فقد تم الاقتصار على المشاريع ذات الأولوية.

برنـامج البحث العلمي

رئيس البرنامج: السيد مراد بالأسود المدير العام للبحث العلمي

I. تقديم البرنامج

1. الاستراتيجية

يتجه برنامج البحث العلمي إلى جعل منظومة البحث والتجديد دعامة لاقتصاد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب المتغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة ولمتطلبات التنمية المستدامة وتساهم في الانتقال نحو منوال تنموي جديد يعتمد بالأساس على التقدم المعرفي والتكنولوجي والإبداع والتجديد وعلى تنمية رأس المال والذكاء البشري للاستفادة من الفرص التي أتاحها التطور الهام في الميادين العلمية والتكنولوجية.

وكان التمشي الذي تبنته الوزارة متوافقا مع التزاماتنا الدولية المضمنة بخطة التنمية المستدامة التي تنص على 17 هدفا عالميا تتعهد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بتحقيقها بحلول عام 2030. وتتعلق هذه الأهداف، التي تعد جزءا من برنامج التنمية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا، خاصة بالقضاء على الفقر وتكريس المساواة بين الجنسين وحماية كوكب الأرض خاصة من التغيرات المناخية علما وان المجهود البحثي مكن تونس من احتلال مراتب متقدمة من حيث الإنتاج العلمي المرتبط بهذه الأهداف.

وقد اعتمد لتحقيق غاية البرنامج على استراتيجية ترتكز على تحسين أداء منظومة البحث العلمي والارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية للتميز والجودة، باعتبار أن قطاع البحث العلمي يمثل قطاعا حيويا بالنظر إلى أهمية دوره في إرساء اقتصاد المعرفة ومساندة المجهود التنموي للبلاد في ظل التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي حيث أصبحت المعرفة من أهم مصادر الثروة والنمو الاقتصادي.

إلا أن مردودية قطاع البحث العلمي تبقى دون المستوى المأمول رغم أهمية المكاسب والإنجازات التي تم تحقيقها ويعود ذلك إلى معوقات داخلية وخارجية خلص إليها التشخيص الآتي:

نقاط القوة

-أطر مؤسساتية وقانونية واضحة ومتكاملة تنظم هياكل البحث والتوجيه والاستشراف واليقظة

-إطار واضح يحدد الفاعلين والمتدخلين في ميدان البحث والتطوير

-تمويل عمومي للبحث العلمي يرتكز على الأداء

- احتلال تونس للمراتب متقدمة حسب المؤشر العالمي للابتكار (Global Innovation Index) في مجالات مختلفة:

- المرتبة الثالثة عربيا من حيث النفقات الخاصة بالبحث والتطوير بالنسبة للناتج القومي الخام.
- المرتبة الثانية عربيا من حيث نجاعة منظومة التجديد والابتكار وتكون بذلك البلد العربي الوحيد إلى جانب المغرب المصنفان ضمن الدول ذات المنظومات الناجعة
- تصدر تونس لترتيب الدول الإفريقية من حيث الرصيد البشري من الباحثين حسب عدد السكان
- احتلال تونس لمراتب متقدمة إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي بالنسبة لعدد السكان
- المرتبة الخامسة دوليا من حيث عدد المتحصلين على الشهائد العليا في العلوم وفي الدراسات الهندسية

- تقدم الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية

-توجه مجهودات الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال وإدراج مجموعة من التدابير والإجراءات ضمن برنامج الإصلاحات الكبرى لدعم منظومة البحث والتجديد،

-فرص في إطار الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

-فرص متاحة في إطار التعاون والشراكة الدولية،

- نسيج اقتصادي مكون أساسا من شركات صغرى ومتوسطة،

-منوال اقتصادي قابل للتطوير عن طريق البحث والتجديد،

-حصول تونس على رتبة الشريك بالنسبة للبرنامج الإطاري "أفق أوروبا"،

-إقرار إجراءات ذات طابع مالي وجبائي للنهوض بالبحث والتطوير والتجديد

-توفر عدد هام من الباحثين القارين تحتل فيهم الإناث نسبة محترمة

-إنتاج علمي محترم وفي تطور مستمر كما وكيفا

-وجود آليات لتشجيع البحث والتجديد

- أهمية تواجد النساء وتعزيز دورهن في مجال البحث العلمي باعتبار أنهن رائدات في هذا المجال

نقاط الضعف والتهديدات

-تراجع إنفاق الدولة على البحث والتجديد

-سياسات عمومية بحاجة للمراجعة فيما يتعلق بميدان البحث والتطوير

-تشتت الإستراتيجيات القطاعية وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي

-غياب تقييم للسياسات العمومية في مجال البحث والتطوير

-ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات المتدخلة في قطاع البحث العلمي بما يحد من الاستخدام الامثل والاستفادة الافضل من الموارد المرصودة

- غياب تقييم فاعلية وجدوى آليات التمويل الموجهة لفائدة الباحثين وهياكل البحث

-عدم وضوح مجال وحدود تدخل مختلف الفاعلين في ميدان البحث والتطوير وعدم توجيهه لتحقيق التنمية الوطنية والجهوية وخاصة ذو علاقة بمساعدة الفئات الأكثر ضعفا، خاصة بالقضاء على الفقر وتكريس المساواة بين الجنسين

-مراكز بحث تفتقد لهيكل تنظيمي واضح ولا تساهم بشكل فعال في البحث والتطوير وغير منفتحة بالقدر الكافي على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتواجد ضعيف لنساء في مواقع الصنع القرار خاصة في هذه المراكز مما ينجر عنه ضعف تمثيلية النساء مقارنة بالرجال في هياكل البحث العلمي من مخابر ووحدات ومراكز بحث

- ضعف التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمالي للنساء وحقهن في العمل اللائق والأجر العادل من خلال عزوف الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه على بعث المشاريع

-محدودية الموارد البشرية

-انظمة أساسية لأعوان البحث التطوير لا تتناسب مع الرهانات المستجدة

-تمويل غير موجه بالأساس لتحقيق التنمية

-هياكل ربط مع المؤسسات الاقتصادية ذات فاعلية محدودة المخاطر

-هشاشة الوضعية السياسية والاقتصادية مما نتج عنه ضغط على الميزانية المخصصة للبحث العلمي

-إطار قانوني غير قادر على الاستجابة للحاجيات المستجدة لقطاع البحث العلمي

-صعوبات المالية العمومية

-نظام مالي وبنكي غير مشجع على الاستثمار في المشاريع المجددة

-تراجع جودة التعليم الابتدائي والثانوي

-هجرة الكفاءات العلمية

وانطلاقا من هذا التشخيص تمت بلورة رؤية استراتيجية تستند إلى تحليل واقعي لأهم المكاسب وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تعطل تنفيذ الأنشطة والبرامج والمشاريع المبرمجة. وتتمثل هذه الرؤية في تكريس منظومة بحث وتجديد متميزة وناجعة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة تعتمد على:

- ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد
- تعزيز نجاعة منظومة البحث والتجديد
- تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد واشعاعها على الصعيد الدولي
- بحث وتجديد ذو تأثير ويستجيبان لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة

2. الهياكل المتدخلة

يتنزل برنامج البحث العلمي إلى برنامجين فرعيين مركزيين و13 فاعلا عموميا وذلك على النحو التالي :

-البرنامج الفرعي المركزي "هياكل وبرامج البحث العلمي" الذي يتضمن 2 وحدات عملياتية،

-البرنامج الفرعي المركزي "المساندة والنهوض بأنشطة البحث" الذي يتضمن وحدة عملياتية مركزية ووحدتين عمليتين تتمثلان في 2 مراكز بحث.

-13 فاعلا عمومي منها 10 مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية موزعة كالآتي: مراكز بحث والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي و3 مؤسسات عمومية ذات صبغة غير ادارية تتمثل في مدينة العلوم وقصر العلوم والمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية.

II. أهداف ومؤشرات قيس الأداء

1. تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء

أ. الهدف 2-1-: دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

تعد القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة العالية من أهم المعايير المعتمدة لقياس التقدم الحقيقي للدول. ويمثل في هذا الإطار دعم تميز البحث العلمي واشعاعه ضمانا لانخراط تونس في شراكات علمية تعزز وتحسن مخرجات منظومة البحث العلمي بما يؤهلها لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومسايرة نسقها ويحقق لها التقدم والتنمية.

ولمتابعة مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف يتم قياس تطور حجم الإنتاج العلمي الذي يعكس مجهود الباحثين وفاعلية الديناميكية البحثية على المستوى الوطني كما يعتمد النشر العلمي في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف في قياس القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة. إلى جانب ذلك تتم متابعة تموقع وترتيب الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية.

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)**

يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 بما يسهل قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.2 نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و) 2 (Q1 et Q2	النسبة	%73 ,48	%73 ,02	%74,32	%74,87	%75,78

ستشهد نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2، ارتفاعا يرجع اساسا إلى الاستراتيجية التحفيزية التي تنتهجها الوزارة والتي تراهن على تميز مخرجات البحث لتحقيق مقروئية واشعاع منظومة البحث والجديد.

وقد تجسدت هذه الإستراتيجية اساسا في إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقايس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وقد كان ذلك بالتوازي مع تكرس وعي الجامعات بأهمية العمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي لارتباطه بتقدمها في الترتيب ضمن التصنيفات الدولية وبحصول هياكلها على التمويلات التنافسية.

إلى جانب ذلك تواصل الوزارة دعم تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه وتشجيع المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي على تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه بما من شأنه أن يساهم في تحقيق تحسن حجم وجودة الإنتاج العلمي.

وبالنظر إلى ما تم تحقيقه في السنوات الفارطة من نتائج متعلقة بهذا المؤشر وعلى اساس الخيارات الإستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة فإنه من المتوقع أن يتواصل المنحى التصاعدي لنسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2 لتتراوح خلال الفترة 2024-2026 بين 32, 74 % و% 75,78.

وتجدر الملاحظة بأن نسبة المقالات من صنفQ1 ستستأثر بالنسبة الأعلى وهو المنحى الذي تم الاستقرار عليه منذ السنوات الفارطة حيث بلغ عدد المقالات العلمية من صنف Q1 سنة 2022 ما يعادل 3866 مقالا أي بنسبة 40.50 % من مجموع المقالات

المنشورة في المجلات المحكمة مقابل 3148 مقالا من صنف Q2 اي بما يعادل نسبة 32, 98 %ومن المتوقع أن يتواصل هذا المنحى خلال السنوات الثلاث القادمة لتبلغ سنة 2026 ما بعادل 14 , 44 %.

وتنبني هذه التوقعات على الإجراءات التحفيزية المذكورة أعلاه إلى جانب الاخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

-تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك المتعلقة بالتقدم في المسار المهني،

-فتح مناظرة لانتداب حوالي 800 أستاذ مساعد للتعليم العالي،

-اعتماد لجان الدكتوراه على معيار الإنتاج العلمي وجودته.

ورغم تطور هذا المؤشر فإنه يتم العمل على تحسين نسبة النشر في المجلات المحكمة المصنفة ضمن 10% الأولى (Publications in Top 10% Journal Percentiles Cite Score Percentile) علما وأن هذه النسبة شهدت تطورا خلال سنة 2021 حيث بلغت 14.8 % مقابل 13.8% سنة 2021 كما تعمل الوزارة على تحسين نسبة التأثير المرجح للاقتباس (Field-Weighted Citation Impact)والذي بلغ 1.14سنة 2022 مقابل 1.02 سنة 2021 وهو مؤشر يعكس مقروئية الإنتاج العلمي وجودته.

وفي هذا الإطار سيتم، إلى جانب مواصلة العمل بالإجراءات التحفيزية التي تم تكريسها، اتخاذ إجراءات جديدة للرفع من جودة مخرجات البحث تتعلق خاصة بإعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي من حيث الكم والجودة والمقروئية ويكون ذلك خاصة عبر خلق برامج شراكة جديدة واختيار شركاء جدد قادرين على تطوير وتحسين الديناميكية البحثية في تونس.

✓ المؤشر2.1.2: عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة المقالات العلمية

المنشورة والمؤلفات العلمية وأشغال المؤتمرات إلى جانب كل المنشورات الأخرى المضمنة بقاعدة البيانات سكوبيس.

- **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر2.1.2 عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	عدد	10560	10762	11600	12553	13557
نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	نسبة*	%12.34	%20.92			

***تم تعويض المؤشر بعدد المنشورات العلمية عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

شهد حجم الإنتاج العلمي تحسنا ملموسا حيث حقق خلال 2022 نسبة تطور تقدر بـ 34 , 12% مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 10560 منشورا علميا مقابل 9400 سنة 2021متجاوزا التوقعات التي قدرت بـ 8900.

ويعود ذلك جزئيا إلى الأثر المتواصل لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي وتركيز الباحثين خلال فترة الأزمة الصحية على نشر المقالات العلمية ذات الجودة العالية الامر الذي يفسر جزئيا تواصل تراجع عدد اوراق المؤتمرات حيث كان يبلغ 1642 سنة 2020 ولم يتجاوز 1337 سنة 2022 وتسجيل ارتفاع مهم في عدد المقالات حيث بلغت 8141 مقالا علميا سنة 2022 مقابل 7198 سنة 2021 ويفسر هذا المنحى إلى جانب ذلك بفاعلية الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لدعم الباحثين ومؤسسات البحث والمرتكزة على الدفع نحو تميز وإشعاع مخرجات البحث العلمي.

ومن المتوقع أن يستقر نسق التطور التصاعدي للمؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المعتمدة على:

- تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع ولتواصل الاثر التحفيزي لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي المرصود لها اعتمادات تقدر بـــــ 10 م د وينتفع بها ما بقارب 4128 باحث والتي يعتمد إسنادها على مقاييس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وفي شبكات تقييم المناظرات ولجان الدكتوراه والتقدم في المسار المهني

-العودة التدريجية للتظاهرات العلمية بعد التخفيف من قيود السفر التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية والتي تسببت في تأجيل المؤتمرات العلمية والمهمات والمشاريع البحثية في إطار برامج ومشاريع التعاون الدولي.

-استمرار تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه ودعوة المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه مساهمة في تحقيق تحسن لحجم وجودة الإنتاج العلمي.

-مواصلة تعزيز الشراكات العلمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بما يطور من قدرات الباحثين التونسيين ويدعم نشاطهم العلمي،

- مواصلة رصد اعتمادات للاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة.

بالإضافة إلى هذه العوامل فإن تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) سيكون له تأثير في تطوير نسق الإنتاج العلمي حيث أن العلم المفتوح يرتكز على ممارسة العلوم بطريقة تمكن الباحثين من أن يتعاونوا ويساهموا في الأبحاث فتكون بذلك البيانات البحثية متاحة للجميع بموجب شروط تسمح بإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع وإعادة الإنتاج للبيانات الأساسية والطرق العلمية.

علما وأن الوزارة تتعاطى بجدية مع جملة من التحديات ذات التأثير على المؤشر من خلال إيجاد حلول على المدى المتوسط والقصير تم النقاش حولها في إطار إعداد المخطط التنموي الجديد وتتعلق هذه التحديات أساسا بـــــــ:

- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه مع استثنائهم من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- ضعف تشغيليّة المتحصلين على شهائد الدكتوراه،
- الإشكاليات المتعلقة بالتأطير وجودته،
- تباين الديناميكية البحثية بين مراكز البحث
- الإشكاليات المتعلقة بحجم ومقروئية الإنتاج العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العمرية،
- أطر قانونية في حاجة للمراجعة لتستجيب للأولويات الاستراتيجيّة المتعلّقة بتطوير الإنتاج العلمي وتحقيق تميّزه وجودته،
- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- ضعف الموارد البشرية من تقنيين مختصين وباحثين متفرغين،

نقائص على مستوى البنية التحتية لهياكل البحث وتجهيزاتها .

✓ **المؤشر3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي**

يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي من خلال قيس مدى قدرة المؤسسات العلمية والبحثية التونسية على التميز والإشعاع الدولي بما يجعلها جاذبة للطلبة والباحثين ويفتح المجال امامها للدخول في شراكات علمية دولية تطور وتحسن مخرجات منظومة البحث.

- **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 3.2.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	عدد	0	0	0	0	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		4	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		6	8	6	6	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

استقر عدد الجامعات التونسية ضمن تصنيف URAP حيث بلغ 11جامعة وقد شهد التصنيف التحاق جامعتي منوبة وسوسة بصنف 1500 الأولى حيث احتلت جامعة منوبة سنة 2022 المرتبة 1427 مقابل 1539 سنة 2021 محققة تقدما بـــــــــ 112 رتبة كما احتلت جامعة سوسة المرتبة 1451 مقابل 1508 سنة 2021 محققة تقدما بـ 57 رتبة في حين لم يتم تسجيل صعود أي جامعة تونسية إلى صنف 500 الأولى.

وخلافا لما تم توقعه، لم تتمكن جامعة تونس المنار من تحسين ترتيبها لتلتحق بهذا الصنف بل تراجعت من الرتبة 590 إلى الرتبة 620 ورافق هذا التراجع انخفاض في مجموع حاصل نقاطها من 322.24 سنة 2021 إلى 323.36 سنة 2022 في حين تحسن حاصل النقاط الخاص بالتعاون الدولي من 49 إلى 53.63.

ويعود ترتيب أربع جامعات تونسية ضمن الألف الأولى إلى جملة العوامل من أهمها:

- وجود هياكل بحث بكتل فاعلة،
- تطور التعاون والشراكة الدولية،
- استئثارها بـــــالنسبة الاعلى من مجموع هياكل البحث التي تمثّل الإطار الأنجع لضمان انتاج علمي متميّز وذي جودة،

- تحفيز الباحثين عبر إحداث منحة التشجيع على الانتاج العلمي التي يشترط اسنادها التنصيص على الجامعة التي ينتمون إليها،

- استئثار هذه الجامعات بأعلى نسبة من الانتاج العلمي،

وعلى اعتبار ان مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف متشعب تتداخل فيه عوامل مختلفة وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من خلال عمل تراكمي ومتواصل فإن نسق تطور ترتيب الجامعات سيكون بطيئا.

حيث من المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة لدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه من خلال تشجيع الجامعات على الانخراط في ديناميكية تحسين ترتيب تموقعها في التصنيفات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال جامعات تونس المنار ومنوبة وصفاقس لمراتب متقدمة في بعض الميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها على المدى المتوسط ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

	جامعة تونس المنار	جامعة صفاقس	جامعة منوبة
علم وتكنولوجيا الغذاء		101-150	
علوم البيطرة			201-300
رياضيات	401-500		
الصحة العمومية	201-300		
الطب السريري	401-500		
الاقتصاد	401-500		

*تموقع الجامعات التونسية في ترتيب شانقاي

المصدر:

https://www.shanghairanking.com/institution?name=&r=Tunisia

الهدف 2-2: تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الوزارة الرامية إلى تطوير الشراكة بين منظومة البحث العلمي والمنظومة الإنتاجية وتعزيز مساهمة منظومة البحث العلمي في انتقال الاقتصاد الوطني نحو منوال جديد قائم على منتوجات معرفية وخدمات ذات محتوى تكنولوجي رفيع وقيمة مضافة عالية وأثر إيجابي ملموس بما يساهم في الإسراع بمعدّلاتِ النمو الاقتصاديّ ودعمِ التنميةِ المستدامة وتوفير مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. هذا بالإضافة إلى استغلال الحلول المبتكرة للاستجابة للتحديات المجتمعية التي تتعلق بالتربية والثقافة وبالشباب وقضاياه.

- لقياس القدرة الابتكارية ودرجة انفتاح وتفاعل منظومة البحث العلمي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي ولرصد مساهمة المنظومة في نقل المعارف والتكنولوجيا نحو المجتمع وقطاعات الإنتاج تم اعتماد المؤشرات التالية:
  - عدد براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية،
  - عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
  - عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث.

المؤشر 1.2.2 عدد براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

يتمثل في احتساب عدد براءات الاختراع وحماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث.

- **تقديرات المؤشر**:

المؤشر		الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
			2022		2024	2025	2026
عدد براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	**على الصعيد الوطني**	عدد	93	89	100	105	110
		نسبة*	%14.81	% 9.8			
	على الصعيد الدولي	عدد	1	3	3	4	5
		نسبة*	–	% 0			
عدد المستنبطات المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث		عدد	عدد	0	3	2	3
		نسبة*	نسبة*	%0	%50		

***تم تعويض المؤشر بعدد براءات الاختراع والمستنبطات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

من المنتظر أن يشهد عدد المستنبطات النباتية ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة حيث ستعمل الوزارة مع بقية الهياكل المتدخلة لتقديم الدعم والمساندة الفينة الخصوصية والمواتية لدفع حماية المستنبطات النباتية قصد تثمينها.

يرتبط تحقيق القيمة المنشودة لسنوات 2024 و2025 و2026 بتكاتف جميع المجهودات قصد مزيد نشر ثقافة الحماية عن طريق البراءات وشهادة المستنبط النباتي على أوسع نطاق. وتبعا لبعث 4 ماجستير مهني بمدارس المهندسين متخصصة في الملكية الفكرية والملكية الصناعية خلال السنة الجامعية 2024/2023 قصد تنمية الكفاءات في المهن الجديدة (صياغة مطالب براءات الاختراع وتقييمها علميا وماديا من أجل تسويقها) فإنه من المتوقع، خلال السنوات القادمة، أن يتواصل نسق ارتفاع القيمة المنشودة لهذا المؤشر.

المؤشر 2.2.2 عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

يتمثل في احتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين منظومة البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق تم اعتماد هذا المؤشر.

- **تقديرات المؤشر**:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	عدد	162	180	190	200	210
	نسبة*	%-0.61	%12.5			

***تم تعويض المؤشر بعدد الاتفاقيات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

تلعب هياكل الربط والوساطة دور محور محوريا لبلوغ القيمة المنشودة خلال الفترة القادمة (2024، 2025 و2026) وفي هذا الصدد سيتواصل دعم تركيز مثل هذه الهياكل بمراكز البحث ومكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز

الانفتاح والتواصل والتفاعل بين منظومة البحث والمحيط الاقتصادي كما سيتم في إطار البرنامج القيام ببناء قدرات في مجال المهن الجديد للموارد البشرية المكلفة صلب هياكل التثمين ونقل التكنولوجيا قصد تطوير خدمات المرافقة والدعم للباحثين والهياكل.

كما يساهم تمويل مشاريع البحوث التشاركية المجددة في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر وذلك من خلال اتفاقيات الشراكة التي تبرمها هياكل ومؤسسات البحث مع والمؤسسات الاقتصادية من جانب آلية تنقل طلبة الدكتوراه MOBIDOC (طلبة الدكتوراه وحاملي الدكتوراه) والتي في إطارها يتم إبرام اتفاقية شراكة مع مؤسسة اقتصادية تمكن طلبة الدكتوراه و من حاملي الدكتوراه ومواصلة أبحاثهم المجددة ذات الأثر الإيجابي داخل المؤسسات الاقتصادية بما يساهم في نقلها لجهاز الانتاج وتعزز فرص إدماجهم في الحياة المهنية لذا فإنه من المتوقع، خلال الفترة القادمة، أن يتواصل نسق الإنجاز لهذا المؤشر في الارتفاع بصفة مستمرة.

المؤشر 3.2.2 عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث

مؤشر يُعنَى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا والمنبثقة عن نتائج البحث وهو يعتمد لقياس مدى قدرة منظومة البحث العملي على نقل المعارف والتكنولوجيا في شكل مؤسسات مجددة فاعلة تعكس تحوّل ديناميكية الاقتصاد الذي أصبح يعتمد على عنصر البحث والتجديد كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق تم اختياره.

- **تقديرات المؤشر**:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	عدد	7	2	3	6	6

يرتبط مسار التثمين والتجديد بالعديد من المخاطر ويكتسي من الخصوصية ما يقتضي إرساء برامج تمويل وآليات إحاطة ومرافقة خصوصية وفي هذا الإطار سيتم إطلاق برنامج جديد لتمويل مشاريع البحث والتجديد ذات النضج التكنولوجي المتقدم (TRL5 -TRL7) كما تعمل الوزارة على إرساء آليات إحاطة ومرافقة خصوصية لحاملي المشاريع المجددة بما يمكنهم من إنجاز مشاريع تفضي إلى إحداث مؤسسات ناشئة، وعلى ضوء هذه البرامج والإجراءات من المتوقع أن يتم تحقيق القيمة المنشودة خلال الفترة القادمة (2024، 2025 و2026).

2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 أ.د	دعائم الأنشطة
1.2دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	**المؤشر 1.1.2:** نسبة المقلات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)	74.32 %	**نشاط:** اعداد وإدارة وتمويل برامج البحث الوطنية **نشاط:** اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية **نشاط:** اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة التعاون العلمي الدولي **نشاط:** تقييم أنشطة	37815 28897 27423 150	-تطوير دراسات الدكتوراه وذلك من خلال: ✓ تحسين جودة التأطير والتكوين في دراسات الدكتوراه (العدد الأقصى لكل مؤطر، تحديد مقاييس متقاربة ومتناسقة للتسجيل بشهادة الدكتوراه حسب الاختصاصات، منحة الدكتوراه...)، ✓ مراجعة منظومة المنح الوطنية لطلبة الدكتوراه وإرساء منحة تميز تسند باعتماد التناظر، -توجيه دراسات الدكتوراه نحو الأولويات
	المؤشر 2.1.2: عدد المنشورات بالمجلات المفهرسة	11600			
	المؤشر 3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية				
	-عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ500 الأولى	0			
	-عدد الجامعات المرتبة ضمن	4			

	الـ1000 الأولى		البحث		الوطنية للبحث العلمي (منحة التميز، اختيار مواضيع الأطروحات...)
	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ1500 الأولى	6	**نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الحضارات والأديان	2315	✓ مراجعة النصوص القانونية والترتيبية الخاصة بدراسات الدكتوراه نحو مزيد تفعيل دور مدارس الدكتوراه، صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي،
	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى	8	**نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي	1752	✓ وضع منظومة متكاملة لتقييم مدارس الدكتوراه ترتكز على معايير موضوعية بالتنسيق مع الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	5127	✓ دعم تشغيلية حاملي الدكتوراه (توجيه التكوين والأنشطة التكميلية نحو إكساب المهارات وبعث المؤسسات...)
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	9461	✓ تطوير موقع الواب « www.

			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الطاقة	7908	theses.rnu.tn » الخاص بالفهرس الوطني للأطروحات و قاعدة البيانات للدكاترة الشبان www.theses.rnu.tn/jd
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال المياه	8351	-دعم التعاون الثنائي من خلال تعزيز التفتح على تجارب حديثة وذلك بإعداد طلبات عروض ثنائية مع شركاء جدد مثل بريطانيا. - إصدار طلبات عروض جديدة مع كل من جنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية.
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	7961	-دعم المخابر الدولية المشتركة المتخصصة في ميادين ذات أولوية وطنية. - إصدار طلب ترشحات قطاعي خاص بمشاريع البحث الإيلافي في المجالات ذات الأولوية القطاعية (مكونات السيارات البحوث السريرية، الأمن ومكافحة الإرهاب ،...).
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي والكيميائي	6985	
			نشاط: تنفيذ برامج	6021	-دعم مقروئية المجلات العلمية الوطنية من

		البحث العلمي في مجال الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الرقميات **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية **نشاط**. تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال النسيج	2206 6670 490	خلال التشجيع على فهرستها (التحكيم، الرقمنة، تركيز مواقع واب ...)

2.2 تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية	**المؤشر 1.2.2**: *عدد براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الوطني * براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الدولي * المستنبطات النباتية المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	100 3 2	**نشاط**: قيادة أنشطة تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا **نشاط**: تركيز الاقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد **نشاط**: نشر الثقافة العلمية **نشاط**: النهوض بالبحث العلمي	8070 15370 311 1787	-بناء قدرات في مجال المهن الجديد للموارد البشرية المكلفة صلب هياكل التثمين ونقل التكنولوجيا (وحدات المختصة للتثمين/إدارة مركزية/BuTT تشبيك هياكل التثمين والمساندة عبر إحداث منصة رقمية تفاعلية لتعزيز الربط والتواصل بين الفرق المكلفة بهياكل التجديد ونقل التكنولوجيا مرافقة خصوصية لمشاريع النضج التكنولوجي المتقدمة
	المؤشر 2.2.2 : عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	190	**نشاط**: نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم	8442	إحداث وحدات بحث تطبيقي وتجديد بالمؤسسات الاقتصادية ومواصلة إحداث الوحدات المختصة بمراكز البحث.
	المؤشر 3.2.2 :		**نشاط**: نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم	1915	تركيز هياكل التثمين ونقل التكنولوجيا

	عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث.	3	**نشاط**: الاشتراكات الالكترونية نشاط: النشر الجامعي	16117 1183	✖ تطوير خدمات احتضان المشاريع المجددة. ✖ تشبيك الباحثين بالصناعيين وقطاع الاعمال. ✖ تعزيز تنقل وتفرغ الباحثين نحو المؤسسات الاقتصادية ✖ التعريف بمخرجات البحث التطبيقي القابلة للتثمين لدى مختلف الشركاء والفاعليين الاقتصاديين والاجتماعين. ✓ تقديم المساندة الفنية المواتية للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

يساهم جل الفاعلين العموميين (مراكز البحث التي تكتسي الصبغة العلمية والتكنولوجية والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي) بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر تنفيذ سياسات البحث العلمي في مجالات اختصاصها.

- وكما تساهم كل من مدينة العلوم وقصر العلوم في ذلك بصفة غير مباشرة من خلال المساهمة في تحقيق هدف عملياتي يتمثل في "نشر الثقافة العلمية".

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في اطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 أ.د
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	دعم تميز البحث العلمي واشعاعه	تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	5127
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	9461
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الطاقة	7908
مركز بحوث وتكنولوجيات المياه		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال المياه	8351
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	7961
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي الكيميائي	6985

مركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا	6021
الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي		تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	150
مركز البحث في الرقميات بصفاقس	دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات	2206
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية	6670
مركز البحث في علوم النسيج بالمنستير		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم النسيج	490
الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي	تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية	النهوض بالبحث العلمي	1787
مدينة العلوم بتونس		نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم	8442
قصر العلوم بالمنستير		نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم	1915

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج البحث العلمي سنة 2024 بـ 223.837 م د مقابل 183.461م د سنة 2023 أي بنسبة تطور22.01%.

وتتوزع الاعتمادات المقترحة على النحو التالي:

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	61011	65100	67582	2482	3,81%
نفقات التسيير	3940	5265	5303	38	0,72%
نفقات التدخلات	6173	6456	7362	906	14,03%
نفقات الاستثمار	75215	106640	132480	25840	24,23%
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**146339**	**183461**	**212727**	**29266**	**15,95%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**149092**	**186509**	**216170**	**29661**	**15,90%**

قدرت اعتمادات التأجير المقترحة بـ 67.582 م د سنة 2024 مقابل 65.100 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 3.81 % وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالانعكاس المالي المتعلق بالتدرج والترقية علاوة على القسط الثاني من الزيادة في الأجور والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2023 والمتعلقة بسلك المدرسين الباحثين وكذلك لتغطية التدابير الجديدة المتمثلة في انتداب 40 خطة في سلك المدرسين الباحثين بعنوان سنة 2024.

قدرت اعتمادات التسيير المقترحة بـ 5.303 م د سنة 2024 مقابل 5.265 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 0.72 % وذلك لتغطية النفقات الإلزامية خاصة بالنسبة لمركز الدراسات والبحوث في حوار الحضارات والأديان والمقارنة ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

قدرت اعتمادات التدخلات المقترحة بـ 7.362 م د سنة 2024 مقابل 6.456 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 14.03 %، منها 5.555 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية، وتخصص الاعتمادات الإضافية المقترحة خاصة لاقتناء وصيانة التجهيزات العلمية وبعض التهيئات المختلفة، إضافة إلى تخصيص 150 أ.د لفائدة الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

كما قدرت اعتمادات الاستثمار المقترحة بـ 132.480 م د سنة 2024 مقابل 106.640 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 24.23% وذلك لـ:

أ- ضمان تميز البحث العلمي واشعاعه وذلك من خلال:

- مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية مع ربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم تخصيص اعتمادات جملية قدرها 31 م د للغرض.

- مواصلة تمويل مشاريع البحث الإيلافي في مجال الأولويات الوطنية مع مزيد ربطها بالأولويات وحاجيات القطاعات التنموية من البحث والتطوير في إطار رؤية وتوجهات محددة. وستخصص اعتمادات قدرها 11 م د للغرض.

- إحداث مجمعات بحث وهي هياكل بحثية سيتم العمل على أن تكون متميزة وتجمع كافة الفاعلين المعنيين باختصاص المجمع، تحقق الإضافة النوعية وتعمل في انسجام وتكامل مع المكونات الأخرى لمنظومة البحث والتجديد.

- مواصلة تمويل مشاريع بحث لفائدة الباحثين الشبان لتشجيع المشاريع المجددة خاصة بالجهات الداخلية وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 3 م د للغرض

ب- تثمين نتائج البحث والانفتاح على المحيط وذلك من خلال:

- توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنوعها وذلك بمواصلة تمويل مشاريع البحث التعاونية لدعم الابتكار بالأقطاب التكنولوجية. ««COLLABORA إلى جانب تمويل تثمين مشاريع ختم دروس ومذكرات تربص الطلبة. « Post PFE/MFE» ومواصلة تمويل مشاريع البحوث التشاركية في القطاعات ذات الأولية، مع توجيه التمويل نحو مشاريع البحث والتجديد ذات النضج التكنولوجي المتقدم والإمكانات الواعدة لإحداث مؤسسات مجددة ويقترح تخصيص اعتمادات قدرها 7.4 م د للغرض.

- الشروع في تركيز فضاءات التجديد بالجامعات ودعم فضاءات إيواء واحتضان المشاريع المجددة إلى جانب مواصلة احداث الوحدات المختصة بمراكز البحث

ج - دعم التعاون الدولي **:**

✓ تدعيم مجالات التعاون العلمي بتوسيع الشراكة العلمية لتشمل عديد الدول على غرار الصين وكوريا وغيرها، والانفتاح على الدول الافريقية في إطار نقل المعرفة والمساندة الفنية، إلى جانب تدعيم التعاون مع الشركاء التقليديين، ويقترح رصد اعتمادات قدرها 14 م د للغرض.

د- تحسين ظروف البحث العلمي بتوفير الوسائل اللوجستية اللازمة**:**

✓ مواصلة دعم المؤسسات ومراكز البحث بالتجهيزات العلمية اللازمة خاصة في إطار قرض البنك الاوروبي للاستثمار، وذلك برصد اعتمادات تناهز 6.380 م د مع الحرص على ترشيد استعمالها من قبل جميع الباحثين على الصعيد الوطني وعلى دورية صيانتها.

✓ نشر الاعلام العلمي عبر رصد اعتمادات قدرها 14.4م د للاشتراكات الالكترونية.

إطار نفقات متوسط المدى 2024-2026

توزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	61011	65100	67582	70582	73582
نفقات التسيير	3940	5265	5303	5568	5846
نفقات التدخلات	6173	6456	7362	8811	9075
نفقات الاستثمار	75215	106640	132480	138000	143000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**146339**	**183461**	**212727**	**222961**	**231504**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**149092**	**186509**	**216170**	**226404**	**234947**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج البحث العلمي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار بالنسبة للطاقة إلى جانب بقية النفقات الإلزامية الأخرى.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 3 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ولإنجاز مشاريع التهيئة والتجهيز للمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية بالأساس.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار بالنظر إلى حاجيات التمويل لبرامج البحث والتثمين والتعاون الدولي إلى جانب إتمام مكونات الأقطاب التكنولوجية الممولة من البنك الأوروبي للاستثمار.

برنــامج الخدمات الجامعية

رئيسة البرنامج: السيدة أحلام الدخلاوي الشاطر
المديرة العام للشؤون الطالبية، منذ أوت 2022

I- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

تندرج الرؤية الاستراتيجية لقطاع الخدمات الجامعية ضمن مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025 والبرامج التي تضمنها المخطط الثلاثي 2023-2025 والأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها لتطوير الحياة الجامعية وتحسين مؤشرات مختلف الخدمات، ومن أهم محاور الاستراتيجية:

تطوير الحياة الجامعية عبر دعم أنشطة التكفل بالطلبة ودعم الخدمات الموجهة له وخاصة خدمات الإيواء والإطعام الجامعيين وتعزيز الجانب التثقيفي والترفيهي والرياضي لإثراء شخصية الطالب وتجذيرها في بيئة مدنية سليمة تحفزه على المشاركة في الحياة المجتمعية وترسخ لديه قيم العمل والمواطنة

توسيع دائرة الاعتماد على المنظومات الرقمية للتواصل والإرشاد والتوجيه لتيسير عملية الاستفادة من مختلف الخدمات الجامعية عن بعد والعمل على تركيز منظومة إعلامية مندمجة في مجال التصرف في المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية تمكن من التبادل الالكتروني مع مختلف الهياكل العمومية.

- ✓ تعميم شبكة الأنترنات عالية التدفق بجميع مؤسسات الخدمات الجامعية.
- ✓ تكريس مقاربة النوع الاجتماعي في مجال الخدمات الجامعية ودراسة الفوارق المسجلة

بين الجنسين والعمل على تقليصها في مختلف أنشطة وأولويات وأهداف البرنامج.

- ✓ توحيد وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ أنشطة الخدمات الجامعية بين كل المتدخلين.
- ✓ تركيز نظام الرقابة الداخلية بمسارات الإطعام والتوجيه الجامعي والمنح والقروض بالخارج، في انتظار استكمال باقي المسارات على غرار السكن والمنح والقروض بتونس وقطاع الأنشطة الثقافية والرياضية بهدف تطوير الحوكمة وتحسين نجاعة الخدمات المسداة.

واصل القائمون على مهمة التعليم العالي والبحث العلمي تركيز الاهتمام بقطاع الخدمات الجامعية وهو ما يتأكد من خلال رصد حوالي 20.41 % من ميزانية المهمة لسنة 2023 لفائدة هذا القطاع.

- <u>وبالعودة إلى النتائج الايجابية والمكاسب المتحققة</u>، فقد أمكن لقطاع الخدمات الجامعية توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الوطنية إلى حدود 43,67 % وتمكين ما يزيد عن 16,5% للمسجلين بالجامعة من منح الإدماج الجامعي فضلا عن مواصلة تقديم القروض والمساعدات الاجتماعية لمستحقيها.

وفي مجال السكن الجامعي ورغم تزايد الطلب على السكن الجامعي العمومي ومحدودية طاقة الايواء ببعض الجهات الجامعية، تواصل تمتيع أكبر عدد ممكن من الطالبات والطلبة من السكن الجامعي بمن فيهم طالبي السكن الاستثنائي عبر اللجوء إلى آليتي المناولة والكراءات.

عملت المهمة على إفراد ذوي الاحتياجات الخصوصية مثل مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم وتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم بمؤسسات الإيواء من خلال تخصيص ممرات وفضاءات صحية ملائمة لوضعهم الصحي.

<u>وفي المقابل لا تحجب هذه النتائج بعض النقائص والصعوبات المتمثلة أساسا في:</u>

- تراجع طاقة الاستيعاب بالسكن الجامعي ببعض الجهات نتيجة للإقبال المتزايد على بعض الاختصاصات الدراسية وكذلك للتعطل الجزئي لبعض أجنحة مؤسسات الإيواء الذي فرضته أشغال التهيئة والبناء والتوسعة التي شملت معظم المبيتات والأحياء

الجامعية والبطء والتعطيل الذي ارتبط باستكمال العديد من المشاريع في الآجال المحددة لها.

- صعوبة التعويل على آلية المناولة في بعض الجهات واللجوء اضطرارا إلى كراء بنايات تفتقد للعديد من المرافق وخاصة منها الفضاءات المخصصة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.

- الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية المتخصصة بالعديد من مؤسسات الايواء والاطعام الجامعي نتيجة للشغور الحاصل الناتج عن إحالة بعض الأعوان على التقاعد سنويا وعجز العديد من المتقدمين في السن عن تقديم الأداء المطلوب ببعض الأنشطة.

- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة بالمطاعم من حيث جودة الأكلة المقدمة وتوفير شروط السلامة وهو ما يستوجب تسريع عملية ربطها بالمسار الإشهادي للإطعام.

- محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين بفضاءات الخدمات الجامعية وهو ما يؤثر على نسبة الطلبة المقيمين المنتفعين بالإحاطة النفسية رغم الشروع في تركيز منصة رقمية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية سواء عبر أنشطة العيادة أو الإرشاد والوقاية عن بعد.

- تسجيل نسب ضعيفة لإقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية المنظمة بالمبيتات الجامعية حيث تبقى دون المأمول مقارنة بمجموع الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية مما ينجر عنه ضعف التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمالي للنساء وحقهن في العمل اللائق والأجر العادل

- ضعف منظومة المساءلة التي تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف المسلط ضد المرأة الطالبة بفضاءات الخدمات الجامعية

- اعتبارا لتفاوت الاناث من حيث المسجلين بالتعليم العالي الذي يمثل ضعف عدد الذكور ومن حيث مجموع المقيمين بمؤسسات الإيواء فأن الطالبات يعتبرن أكثر عرضة لمجابهة ما يتبع التغيرات المناخية من تأثيرات ومخاطر وتهديدات مُحتملة من الطلبة

وانطلاقا من هذا التشخيص، يواصل برنامج الخدمات الجامعية، تركيز الاهتمام على المحاور الاستراتيجية التالية:

- توسيع دائرة الاعتماد على المنظومات الرقمية في مختلف الخدمات الجامعية سعيا لتبسيط الإجراءات والتقليص من آجال الاستجابة ومواصلة تركيز نظام الرقابة الداخلية بكل مسارات وأنشطة الخدمات الجامعية.

- تحسين جودة السكن والرفع من طاقة الإيواء لمجابهة الطلبات المتزايدة على السكن العمومي ببعض الجهات

- تنويع مجالات الإحاطة النفسية والأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية الموجهة للطلبة التونسيين والدوليين داخل الفضاءات الجامعية، بما يسمح بتحسين نسب الإقبال وعدد المنتفعين من هذه الخدمات خاصة في علاقة بالأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية الموجه بنبذ العنف وجميع أشكال التميز المسلط ضد النساء و في علاقة بحماية من التغيرات المناخية

2.1 : الهياكل المتدخلة

يتكون برنامج الخدمات الجامعية من:

- برنامج فرعي مركزي تقوده الادارة العامة للشؤون الطالبية.
- ثلاث برامج فرعية اقليمية متمثلة في دواوين الخدمات الجامعية للشمال، وللوسط وللجنوب.
- ويتضمن البرنامج فاعلا عموميا ممثلا في دار تونس بباريس

II-أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج الخدمات الجامعية

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهـدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتكفل بالطالب، وذلك من خلال تحسين ظروف الإيواء وإشهاد المطاعم الجامعية ومتابعة نسبة رضاء الطالب سواء فيما

يتعلق بجودة الإقامة وتوفير المستلزمات والتجهيزات الضرورية لها أو بتطوير جودة الأكلة المقدمة وتحسين ظروف توزيعها.

وفي هذا الإطار إرتأى البرنامج اعتماد المؤشرات التالية:

- نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين
- نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة
- نسبة تطور عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي.

✓ المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين:

يعتبر هذا المؤشر، مؤشر جودة وهو يوضح مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي المعدة لطالب أو طالبين ضمن العدد الجملي لغرف السكن في اتجاه الاستغناء النهائي عن السرير الثالث، وقد تم ضبطه كمؤشر جودة لتحسين ظروف الإيواء من خلال توفير جانب من الشروط الصحية والراحة النفسية للطالب بفضاءات السكن الجامعي.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
					2024	2025	2026
المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	نسبة مائوية	% 82,12	% 76,88	%75,75	%77,17	% 77,40	% 77,83

شهد هذا المؤشر تراجعا طفيفا من 82,12 % خلال السنة الجامعية، 2020-2021، إلى 76,88 % خلال السنة الجامعية المنقضية 2021-2022 ويعود ذلك بالأساس إلى جملة المشاريع المبرمجة والمتواصلة للتهيئة والإصلاح والتوسعة والبناء، والتي ناهزت 30 مشروعا فضلا عن تزايد الطلب على السكن العمومي ببعض الجهات نتيجة لارتفاع عدد

الطلبة المسجلين بها وهو ما استوجب العودة الاضطرارية إلى استعمال السرير الثالث بالعديد من المبيتات خاصة منها المسوغة أو المستغلة في إطار المناولة .

ومن المتأكد أن يشهد هذا المؤشر الاستقرار المطلوب في مساره التطوري، بعد استكمال جميع المشاريع المتواصلة للتهيئة والإصلاح والتوسعة والعمل مع باقي الأطراف المتدخلة على تحقيق التوازن المطلوب في توجيه الطلبة وتوزيعهم على مختلف التخصصات الدراسية وترشيد توجيههم بمراعاة طاقة الاستيعاب المضبوطة بكل مؤسسة إيواء.

✓ المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة:

يهدف هذا المؤشر الى تحسين جودة الإيواء من خلال الرفع من نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للمقيمين، والسعي التدريجي إلى تعميمها على كل المؤسسات، مع الحرص على تنوع الخدمات وتكاملها داخل كل مؤسسة إلى جانب نشاط الإيواء، من مرافق صحية وقاعات للعلاج وأخرى للترفيه وتعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.3:

المؤشر	الوحدة	انجازات 2021	انجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات 2024	2025	2026
المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مائوية	% 49,46	% 54,73	%83,69	%88,17	% 88,54	% 88,54

شهد هذا المؤشر تطورا حيث تمكنت أكثر من نصف مؤسسات الايواء من تحقيق القيمة

المستهدفة للمؤشر والمحددة خلال السنة الجامعية الماضية 2021-2022، وقد توجهت العناية خلال السنة الجارية 2022-2023 إلى مواصلة تكثيف أشغال الإصلاح والصيانة والتجهيز والتي شملت 30 مشروعا بين مشاريع في طور الأشغال وأخرى في طور الاستلام النهائي و48 مشروعا آخر موزع بين طوري الدراسات وطلب العروض.

ومن المنتظر أن تنعكس المشاريع المتواصلة والمبرمجة إلى مزيد تحسين نسق تطور هذا المؤشر.

ويراهن البرنامج على إنجاز التقديرات المنشودة لهذا المؤشر بالعمل على تسريع نسق أشغال التهيئة والتوسعة ورفع كل الصعوبات والمعيقات الإدارية والعقارية المرتبطة بها بالتنسيق مع الهياكل الجهوية المختصة.

✓ المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي(*)

يهدف هذا المؤشر إلى الرفع من جودة الإطعام الجامعي في مختلف مراحله من الإعداد إلى الاستقبال فالتوزيع وفق مقاييس دولية تضمن جودة الأكلة وتنوعها وسلامتها الغذائية.

ومن هذا المنطلق يراهن برنامج الخدمات الجامعية على الربط التدريجي لكل المطاعم الجامعية بالمسار الإشهادي، وهو خيار يستدعي مبادرة المطاعم بالتعاقد مع مكاتب مختصة في الإشهاد للإشراف على المرافقة والتكوين والمتابعة الضرورية لمختلف الأنشطة المتعلقة بالإطعام والتي تقتضيها مراحل الحصول على الإشهاد.

✓ تقديرات المؤشر 3.1.3:

المؤشر	الوحدة	التقديرات		
		2024	2025	2026
نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي	نسبة	%21,17	%28,23	%35,29

***تم تعويض المؤشر نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الاشهادي بنسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي بداية من سنة 2024**

انطلاقا من البرامج والتوجهات التي تم تأكيدها بالمخطط القطاعي التنموي للتعليم العالي والبحث العلمي 2023-2025 في المحور المتعلق بالحياة الجامعية، تم بالتنسيق مع رؤساء البرامج الفرعية للخدمات الجامعية الشروع في الرفع من نسق هذا المؤشر، والعمل على ربط المزيد من المطاعم بالمسار الإشهادي على امتداد السنوات الثلاث المقبلة للمخطط.

وبهذا سيتطور عدد المطاعم المدرجة ضمن المسار الإشهادي من 10 مطاعم مع نهاية 2022 إلى 24 مطعما مع نهاية 2025، وهي خطوة جدّ واعدة رغم الاعتمادات الكبيرة التي يستوجبها الإشهاد وتفرضها مشاريع التهيئة والتوسعة والتجهيزات الضرورية وكلفة تكوين أعوان الطبخ والتغذية والسلامة الغذائية، فضلا عن الفترة اللازمة التي يستغرقها الحصول على الإشهاد حسب وضعية كل مطعم والتي تصل أحيانا إلى نحو 4 سنوات.

الهدف 2.3 : تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالراحة النفسية والتنمية الذاتية، ويهتم بجملة الأنشطة والخدمات التي تستهدف السلامة النفسية للطالب وتمكينه من كل الدعائم الميسرة للاندماج في المحيط الجامعي والتحصيل الأكاديمي في أحسن الظروف، وذلك من خلال التدخلين التاليين:

- توفير الإحاطة النفسية للطالب سواء من خلال التدخلات العلاجية في شكل حصص إنصات فردية وجماعية أو عبر تنفيذ برنامج سنوي يتم توزيعه على جميع الأخصائيين النفسانيين بكافة مؤسسات الخدمات الجامعية ويتخلل هذا البرنامج مجموعة من المحاضرات والندوات ذات الطابع الوقائي والتحسيسي.

- تطوير آليات ووسائل التنمية الذاتية للطالب بجميع مؤسسات الخدمات الجامعية عبر التشجيع على بعث النوادي الثقافية والرياضية وتنظيم التظاهرات وتنويع مضامينها حتى تكون مدخلا لتنمية المواهب الفنية والثقافية والرياضية للطلبة وعاملا لتكريس السلوك التشاركي وأخلاق الحوار والتنافس والتعايش الحضاري الجماعي.

وفي نفس الاتجاه، يعمل البرنامج ضمن هذا الهدف، إلى الرفع من عدد المنخرطين بمختلف التظاهرات الثقافية والفنية والعلمية والرياضية وتوفير التجهيزات والفضاءات الضرورية لاحتضان أنشطة مختلف النوادي والجمعيات الطلابية.

✓ المؤشر1.2.3 : نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية:

يهدف هذا المؤشر إلى احتساب نسبة الطلبة المنتفعين بالتدخلات العلاجية عبر المشاركة في دورات الإنصات وحصص الإحاطة النفسية الفردية والجماعية وكذلك المنتفعين من مختلف التظاهرات والندوات الوقائية والتحسيسية، المؤمنة من قبل أطباء وأخصائيين نفسيين داخل مؤسسات الإيواء الجامعي.

وتتأكد أهمية هذا المؤشر في متابعة سياسة البرنامج الداعية إلى التكثيف من التظاهرات في مجال الإحاطة النفسية وخاصة منها الندوات العلمية ذات الطابع التحسيسي والوقائي لما لها من دور في الرفع من عدد المستفيدين بالرعاية النفسية بالوسط الجامعي.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
					2024	2025	2026
المؤشر1.2.3:نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	نسبة مائوية	% 17,56	% 24,31	% 22,33	% 22.6	% 22,90	% 23,73

تعتبر النتائج المتحققة جدّ ايجابية، من حيث استفادة حوالي 4/1 عدد المقيمين بخدمات الإحاطة النفسية تمثل منها الطالبات حوالي 71,8 من مجموع المنتفعين. وتتمثل خدمات الإحاطة النفسية في التدخلات العلاجية المباشرة عبر حصص الإنصات الفردية والجماعية أو من خلال برمجة عديد الندوات واللقاءات الجماعية ذات الطابع الاستباقي، التحسيسي والوقائي.

ومن المنتظر أن يحقق المؤشر، القيمة المستهدفة خلال السنة الجامعية 2023-2024 في

حدود 22،6 % خاصة بعد أن تم الشروع في تقديم خدمات الإحاطة النفسية عن بعد، بعد تركيز المنصة الرقمية التي انطلق استغلالها مع بداية السنة الجامعية 2022 - 2023 حيث أمكن عبر هذه المنصة تأمين حوالي 1528 منتفع إضافي.

✓ المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية:

يمثل النشاط الثقافي والرياضي رافدا هامّا للحفاظ على التوازن النفسي للطالب والنأي به عن مختلف الأمراض السلوكية وتمكينه من فرص متنوعة لممارسة مواهبه وتنميتها في مختلف المجالات الثقافية والرياضية. وفي هذا الإطار يتابع هذا المؤشر احتساب عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
					2024	2025	2026
المؤشر2.2.3:نسبة الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية والمراكز الثقافية والرياضية	نسبة مائوية	18,26%	31,41%	26,04%	%28,6	% 29,59	% 30,58

نلاحظ من خلال معطيات المؤشر لسنة 2022 أن عدد المنخرطين بمختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية في كل مجالاتها قد ناهز 3/1 العدد الجملي للمقيمين، وتمثل الطالبات حوالي 73،65 %.

ورغم النتائج الايجابية المسجلة للحضور العددي للطالبات بالنوادي الثقافية والرياضية مقارنة بالطلبة الذكور إلا أن حضورهن يبقى ضعيفا إذا اعتبرنا نسبة الطالبات

المنخرطات بالأنشطة الثقافية والرياضية مقارنة بعدد الطالبات المقيمات والتي لا تتجاوز حدود 31,18 % ، وهو معطى سوف نعمل على تطويره باعتماد أنشطة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

وفي نفس الإطار، نلاحظ أن التقديرات المحددة تسجل استقرار نتائج المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة وهو ما يعكس الصعوبات التي تشهدها مؤسسات السكن الجامعي على مستوى توفير الفضاءات الملائمة الحاضنة لأنشطة النوادي الثقافية والرياضية نتيجة لأشغال التهيئة والإصلاحات فضلا عن افتقار المبيتات المستغلة في إطار المناولة (71 مبيتا بالمناولة) والمبيتات التابعة لمنظمة التربية والأسرة (11مبيتا) والتي تستقبل حوالي 12624 مقيما لفضاءات وفرص حقيقة للانخراط بمختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

ويعول البرنامج خلال السنوات القادمة على توفير مزيد من الفضاءات المعدة لأنشطة النوادي الفنية والأدبية والعلمية خاصة تلك التي تمت برمجتها ضمن الأمثلة الهندسية لمشاريع التهيئة والتوسعة التي شملت معظم المبيتات والأحياء الجامعية كما يعول في مجال النشاط الرياضي على التركيز على الرياضات الترفيهية والفنية وتحسين البنية التحتية الرياضية والانتهاء التدريجي من بناء وتهيئة عديد الملاعب الرياضية إلى جانب استكمال الأشغال المتواصلة بالمركبات الرياضية الكبرى.

✓ **المؤشر3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة:**

يكتسي هذا المؤشر أهمية قصوى، إذ يهدف إلى تقييم أنشطة النوادي على امتداد السنة الجامعية من خلال التظاهرات التي تمثل فضاء لخلق أفق تنافسي وتبادلي بين مختلف الانتاجات الثقافية الطلابية، ومجالاتها الفنية والأدبية والعلمية والصحية والبيئية والرياضية والترفيهية، أفق يسمح بانفتاح كل مؤسسة على باقي المؤسسات فضلا عن دور التظاهرات المنجزة في استقطاب العدد الكبير من المستفيدين إلى جانب المنخرطين بالنوادي والممارسين للفعل الثقافي.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
					2024	2025	2026
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.	عدد	90	128	182	190	220	235
	نسبة*	-36,17	% 42,22	% 42,18			

***تم تعويض المؤشر بعدد التظاهرات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

تتضح أهمية هذا المؤشر كمؤشر منتوج من خلال رصد المجهودات الطلابية الإبداعية وترجمتها في شكل إنتاجات إبداعية في مختلف المجالات الثقافية، وقد أمكن للنوادي الثقافية إلى حدود نهاية السنة 2022 من تنظيم 128 تظاهرة ثقافية كبرى تتنوع بين العروض الموسيقية والمسرحية والأدبية إلى جانب المهرجانات والاحتفالات بمختلف المناسبات الوطنية والدولية.

وتعتبر النتائج المتحققة بهذا المؤشر جدّ إيجابية ويعول البرنامج خلال السنوات القادمة على التعاون مع مختلف الهياكل الوطنية والدولية لتنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة بهدف الرفع من عددها وتنويع مواضيعها ومضامينها، كما تحرص أيضا على الرفع من نسق التظاهرات العلمية في المجالات البيئة والصحية والتظاهرات الموجهة لتشجيع الطلبة على بعث المؤسسات ودعوة مؤسسات الخدمات الجامعية إلى الانفتاح والمشاركة في مختلف التظاهرات والمشاريع الثقافية والرياضية التابعة لهياكل شبابية وثقافية أخرى

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 أ.د	دعائم الأنشطة
الهدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب	المؤشر 1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	%77.17	**نشاط 1:** قيادة الخدمات الجامعية بتونس والخارج **نشاط 3:** الخدمات الجامعية بالشمال **نشاط 4:** الخدمات الجامعية بالوسط **نشاط 5:** الخدمات الجامعية بالجنوب **نشاط 2 :** دار تونس بباريس	231543 112098 64219 61631 1000	– اعداد نصوص متعلقة بحوكمة المبيتات والأحياء الجامعية
	المؤشر 2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	%88.17			– إمضاء اتفاقيات طبية جديدة – مراجعة النصوص الترتيبية المنظمة للاتفاقيات الطبية بمشاركة جميع المتدخلين في منظومة – تفعيل مراكز الصحة الجامعية – العمل على ترشيد الموارد
	المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي	%21,17			– تشجيع المطاعم الجامعية على التعاقد مع مكاتب مختصة عبر خطة اتصالية ناجعة – تنويع أساليب توزيع الأكلة واشراك الطلبة في اختيار الوجبات – الاعتماد على التواصل الالكتروني للتواصل مع

					الطلبة في مجال الاطعام
الهدف 2.3: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	المؤشر 1.2.3: نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	% 622,	**نشاط 3:** الخدمات الجامعية بالشمال **نشاط 4:** الخدمات الجامعية بالوسط	112098 64219	– توفير الظروف الملائمة للأخصائيين النفسيين قصد الاستجابة لأكثر عدد ممكن من الطلبات وتكثيف تدخلاتهم.
	المؤشر 2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية	% 28.66	**نشاط 5:** الخدمات الجامعية بالجنوب	61631	–إمضاء اتفاقيات تعاون إطارية مع كل من وزارتي الشباب والرياضة ووزارة الثقافة. – تشريك مختلف مؤسسات الخدمات الجامعية في التظاهرات الثقافية والترفيهية.
	المؤشر 3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية	190			– المشاركة في مختلف التظاهرات المنظمة من قبل مختلف مكونات المجتمع المدني والهياكل العمومية ذات العلاقة بالشأن الثقافي والرياضي.

2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم دار تونس بباريس كفاعل عمومي في تحقيق أهداف البرنامج عبر نشاط رئيسي يتمثل أساسا في إيواء الطلبة التونسيين المقيمين بباريس والإحاطة بهم عبر:

- العمل على مضاعفة طاقة استيعاب الطلبة التونسيين المقيمين بالمبيت.
- تطوير الحياة الثقافية للطلبة المقيمين من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الثقافية موسيقى وسينما وفن تشكيلي.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج الخدمات الجامعية

وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في اطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 أ.د
دار تونس بباريس	تطوير أنشطة التكفل بالطالب تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	الإقامة والأنشطة الطلابية بباريس	1000

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج الخدمات الجامعية سنة 2024 بـ 470.491 م د مقابل 429.067 م د سنة 2023 أي بنسبة تطور 9.65 % .

تقديرات تطور ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2024

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	112289	117398	117568	170	0,14%
نفقات التسيير	46120	51892	57092	5200	10,02%
نفقات التدخلات	222315	229777	239111	9334	4,06%
نفقات الاستثمار	28029	30000	56720	26720	89,07%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**408753**	**429067**	**470491**	**41424**	**9,65%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**418601**	**438871**	**480197**	**41326**	**9,42%**

ستشهد نفقات التأجير ارتفاعا طفيفا وذلك لتغطية الزيادات في التأجير والتطور المهني للأعوان

قدرت نفقات التسيير بـ 57.092 م د سنة 2024 مقابل 51.892 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 10.02% وذلك لتغطية النفقات المتعلقة خاصة بالتغذية إلى جانب المصاريف الإلزامية.

قدرت نفقات التدخلات بـ 239.111 م د سنة 2024 مقابل 229.777 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 4.06 % وذلك نظرا للترفيع في الاعتمادات المخصصة للمنح الجامعية بالخارج والمقدر بـ 5.272 م د نظرا لارتفاع سعر الصرف، ولتغطية المصاريف الإضافية للمناولة في السكن الجامعي.

قدرت نفقات الاستثمار بـ 56.720 م د سنة 2024 ، مقابل 30.000 م د سنة 2023 أي بنسبة زيادة قدرها 89.07% وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 18.850 م د لبناء وتوسعة مؤسسات الخدمات الجامعية و 23.790 م د للتهيئة كما تم تخصيص 3.800 م د لتجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية إلى جانب تخصيص اعتمادات قدرها 0.950 م د لتهيئة الملاعب الرياضية علاوة على تخصيص اعتمادات قدرها 500 أد للأنشطة الطلابية وتطوير الخدمات الجامعية. كما تم تخصيص اعتمادات قدرها 300 أد للشروع في تطوير تطبيقة إعلامية للتسجيل والتوجيه الجامعي.

اطار النفقات متوسط المدى 2024 -2026 برنامج الخدمات الجامعية

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	112289	117398	117568	122568	128568
نفقات التسيير	46120	51892	57092	58947	61894
نفقات التدخلات	222315	229777	239111	244761	252104
نفقات الاستثمار	28029	30000	56720	63420	68000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**408753**	**429067**	**470491**	**489696**	**510566**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**418601**	**438871**	**480197**	**499402**	**520272**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج الخدمات الجامعية واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج.

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة والمتمثلة خاصة في الانتدابات في سلك العملة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الغذائية لتوفير الأكلة للطلبة وكذلك بالنسبة لاستهلاك الطاقة.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 3 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي وكذلك مصاريف المناولة في السكن لتغطية العجز في طاقة الاستيعاب.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس المتعلقة خاصة ببناء وتوسعة وتهيئة المبيتات الجامعية، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فتخص أساسا بناء وتوسعة بعض المبيتات الجامعية بالمناطق التي تشكو عجزا في طاقة الاستيعاب إلى جانب مواصلة أعمال التهيئات لبعض المبيتات الأخرى.

برنـامج القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: محمد الظريف، المدير العام للمصالح المشتركة

منذ فيفري 2023

1 - تقديم البرنامج:

1-1 تقديم استراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج والتنسيق فيما بينها لضمان تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي و دعم حوكمة المهمة وهياكل القيادة والاستشراف على مستوى الوزارة والمؤسسات الراجعة اليها بالنظر مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة كما يعمل على إرساء سياسة اتصالية ناجعة وترسيخها على مستوى الجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية مع تركيز نظام معلوماتي مندمج ورقمنه الخدمات المسداة وتنمية قدرات الموارد البشرية وترشيدها وضمان التوازنات المالية للمهمة خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية.

يعمل البرنامج على التنسيق مع مختلف البرامج العملياتية حيث ساهمت طبيعة البرنامج الأفقية في رفع نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة وتطوير المنظومة المعلوماتية وتحسن في تنفيذ ميزانية التأجير والمحافظة على توازنات الدولة المالية حيث كان تنفيذ الميزانية متوازنا رغما عن النقص في الموارد المالية اللازمة هذا وقد عمل البرنامج على تحسين وترشيد التصرف في الممتلكات ومصاريف التسيير وخلق فضاء ملائم للعمل.

لكن في المقابل يعرف البرنامج عدة صعوبات منها:

- غياب نظام معلوماتي مندمج يضمن مهام اليقظة والاستشراف يمكّن من توفير المعلومة بصفة حينية واستباقية عند الاقتضاء نظرا لمحدودية العنصر البشري المختص، وتشتت المعلومات والبيانات.

- النقص الفادح في الموارد البشرية نظرا لتوقف الإنتدابات بالوظيفة العمومية.

-النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

- وجود عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الاشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية

- مصاريف التسيير تخص كلفة جميع الخدمات، وبالتالي العديد منها يصعب التحكم في كلفتها.

- ضعف في تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث.

- في إطار تحسين التصرف في الموارد البشرية لم ترتق نسبة النساء على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة إلى نسب تتلاءم والارتفاع الملحوظ في عدد خريجي التعليم العالي من النساء حيث أن نسبة خريجي التعليم العالي من الإناث هي ضعف خريجي الذكور.

2-1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامج فرعي مركزي تقوده الإدارة العامة للمصالح المشتركة وتشرف على ثلاث وحدات عملياتية على مستوى مركزي: القيادة والمساندة والإدارة العامة للبنايات والتجهيز، ووحدة عملياتية تتمثل في مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية: مركز الحساب الخوارزمي.

2- أهداف ومؤشرات برنامج القيادة والمساندة:

الهدف 4-1 :تطوير حوكمة المهمة:

إن تطوير الحوكمة واعتماد طرق التصرف الحديثة والمبنية على النتائج والأداء يقتضي تطوير هياكل القيادة والاستشراف بما يضمن نجاعة العمل الاداري وعليه يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم حوكمة المهمة وهياكل القيادة والاستشراف على مستوى الوزارة نظرا لدورها الهام في المساعدة على أخذ القرار وإرساء سياسة اتصالية ناجعة وذلك من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والتخطيط لضمان التنسيق بين مختلف البرامج ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذ على مستوى الهياكل القيادية بالوزارة كما يسهر البرنامج على تطوير الخدمات المسداة للمواطنين من خلال تطوير السياسة الاتصالية والانخراط في المجهود الوطني لرقمنة الإدارة عبر تطوير نسبة الخدمات عن بعد.

المؤشر 4-1-1 :نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:

يمثل المؤشر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان. (اللجان القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها مبدئيا هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف). وقد تم اختياره لمتابعة نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان القيادية بالوزارة حيث تبين أن بعض القرارات والتوصيات التي تتخذ صلب هذه اللجان لا يتم تنفيذها لذا سيمكننا هذا المؤشر من متابعة نسبة تنفيذ هذه القرارات والعمل على الترفيع فيها لأهميتها في تجسيد السياسة العامة للمهمة.

تقديرات المؤشر 4-1-1 :نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-1-1 نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة	نسبة	% 61	%62	% 65	% 67	% 70

عرفت نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل تحسنا يرجع أساسا إلى المجهود المبذول في متابعة قرارات مجالس الجامعات وتنفيذ قرارات وتوصيات لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتعتبر نسبة إنجازات 2022 متوسطة 61 % وهذه النسبة تعود أساسا إلى صعوبة متابعة وتنفيذ بعض القرارات والتوصيات خاصة المتعلقة بتركيز منظومة الرقابة الداخلية والراجع أساسا إلى ضعف انخراط بعض الهياكل في هذا التمشي وإلى التعقيدات التي تعرفها أدلة الإجراءات الخاصة ببعض الإدارات إضافة إلى غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات وهي نسبة سيتم العمل على الترفيع فيها خلال الثلاث سنوات القادمة لتصل إلى 70 % سنة 2026 حيث سيتم بعث هيكل أو تعيين اطار يعمل على متابعة تنفيذ هذه القرارات بالإضافة إلى التنسيق الدوري مع الهياكل المعنية بهذه القرارات وتذليل صعوبات تنفيذها بصفة مستمرة .

- **المؤشر 4-1-2 :نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:**

نسبة تطور مستعملي مواقع الوزارة (موقع الوزارة الرسمي + صفحة الوزارة فيسبوك) تم اختيار هذا المؤشر لمتابعة مدى تطور السياسة الاتصالية للوزارة ومدى انخراطها في المجهود الوطني والاستحقاقات الدولية المتعلقة بانفتاح الإدارة على المواطن وحق كل مواطن في الحصول على المعلومة أو الوثائق والتأسيس لإدارة مفتوحة عبر إعلام المواطنين بتوجهات الوزارة وبرامجها .

تقديرات المؤشر 4-1-2 :نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-1-2 نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة	نسبة	%16	% 17	% 19	% 21	% 23

شهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي2021 و2022 حيث بلغ عدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية 773.488K مستعملا بينما بلغ عدد مستعملي صفحة الفايسبوك 623.208K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

هذا وستعمل الوزارة على تطوير هذه النسبة بـ 2 % سنويا خلال الثلاث سنوات القادمة حيث سيتم:

- العمل عل تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
- مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.
- تحسين الهوية البصرية وجمالية الموقع مع الحرص على مطابقته للمعايير الدولية في مجال الواب.
- إضافة خدمات على الخط.
- مضامين تفاعلية بموقع الوزارة مع التحيين الدوري لمحتوى الموقع حتى يتسنى للمبحرين الإطلاع على أخر مستجدات الوزارة.

- **المؤشر 4-1-3: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:**

عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة وقد تم اختيار هذا المؤشر لمعرفة مدى التزام الإدارة بتنفيذ ما تم برمجته لتطوير الخدمات عن بعد حيث تبين أن العديد من التطبيقات يتم برمجتها لكن لا يتم تنفيذها وهو ما يحد من إرساء منظومة خدمات عن بعد متكاملة تساهم في تقريب الإدارة من المواطن وتنفيذ سياسة الدولة في رقمنة خدماتها .

تقديرات المؤشر 4-1-3 :نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-1-3 نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد	نسبة	%50	% 54	%58.3	%61	%63

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد.
وقد تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2022 من إدراج 46 خدمة على الخط.
لكن رغم هذا المجهود يبقى النسق ضعيفا خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين.
لذا ستعمل إدارة الإعلامية خلال الثلاث سنوات القادمة على مواصلة تطوير وتحيين الخدمات عن بعد مع العمل على مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على تبسيطها والتخفيف منها لجعل توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال كما ستمكن إدارة الإعلامية اطاراتها من المشاركة في دورات تكوينية متخصصة في مجال تطوير البرمجيات لتلافي النقص في الإطارات المختصة في هذا المجال.

الهدف 4-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر ومورد تعتمد عليه الوزارة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وفي هذا الإطار يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنمية قدرات الموارد البشرية المتوفرة وترشيدها مع التحكم في تقديرات كتلة الأجور حسب الحاجيات الضرورية إلى جانب المحافظة على التوازنات المالية للمهمة وقد تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بناء على التوجهات التالية:
- التحكم في كتلة الأجور وتقريب التوقعات من الحاجيات الحقيقية.
- تطوير قدرات الأعوان المباشرين من إدارين وفنيين وعملة نظرا للتوجه العام للدولة في التقليص من الانتدابات الخارجية، بتنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة في تحسين خدماتها والتي تبقى رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على التعامل مع المواطنين.

المؤشر 4-2 -1: نسبة تنفيذ كتلة الأجور

تعريف المؤشر: هذا المؤشر يهم الاعتمادات المرصودة لكتلة الأجور. وقد تم الاختيار على هذا المؤشر بهدف التقليص من الفارق بين الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير والحاجيات الفعلية عند تنفيذ الميزانية.

تقديرات المؤشر 4 -2 -1 : نسبة تنفيذ كتلة الأجور

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-2-1 نسبة تنفيذ كتلة الأجور	نسبة	%97.6	%100.01	%100	%100	%100

يعمل البرنامج على التقليص في الفوارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور وذلك في اطار الحرص على تحقيق التوازنات المالية للمهمة وما يلاحظ أن هذه النسبة وقع التقليص فيها سنويا وقد شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2022 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 97.6 % هذا ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى التطابق بين التقديرات والإنجازات بحلول سنة 2024 خاصة من خلال تركيز آليات متابعة الساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي واعتماد الشفافية في توزيع منح التحفيز والتأطير.

- **المؤشر 4-2 -2: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية**

عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية مقارنة بالعدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية.

تم الاختيار على هذا المؤشر بهدف معرفة نسبة انخراط الوزارة في التوجهات الوطنية للتكوين ذلك أن رئاسة الحكومة تحدد ضمن منشورها السنوي للتكوين مجموعة من مجالات التكوين ذات الأولوية الوطنية وتحث الوزارات على تمكين أعوانها من المشاركة في هذه المجالات التكوينية ذات البعد الأفقي المشترك بين مختلف الوزارات.

تقديرات المؤشر 4-2 -2 :نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-2-1نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة	%8.4	%20	16%	% 19	% 22

ستعمل الوزارة على الترفيع في هذه النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة لتبلغ 22% سنة 2026 وذلك من خلال حث مختلف الهياكل على تكثيف الدورات التكوينية ذات الأولوية بهدف الرفع من عدد المتكونين في هذه المجالات وذلك عن طريق:

- إحداث تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الاحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.
- التفكير في مزيد وضع آليات لمراقبة وحث الهياكل المعنية لتنفيذ مخططات التكوين الخاصة بها.
- العمل عند تنقيح الهيكل التنظيمي الخاص بالجامعات ومراكز البحث العلمي على احداث مصلحة تعنى بالتكوين.
- التفكير في إحداث إدارة تعنى بالتكوين صلب الإدارة المركزية.
- عقد اجتماعات دورية مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي قصد تحديد الإشكاليات المتعلقة بمجال التكوين والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الهياكل وضبط حاجياتهم في التكوين.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتكوين لبعض الهياكل حتى تتمكن من انجاز مخطط التكوين الخاص بها.
- مزيد تشريك الأعوان التابعين لمراكز البحث العلمي ضمن الدورات التكوينية المنظمة من قبل مصالح الإدارة المركزية نظرا لمحدودية ميزانية هذه الهياكل.

الهدف 3.4:ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

يعمل البرنامج على ضمان التوازنات المالية للمهمة خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية حيث أن التوازنات المالية تعتبر أولوية للدولة نظرا لشح الموارد وهو ما يحتم العمل على تطوير التصرف في الاعتمادات والممتلكات وحسن تنفيذ الميزانية من

حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في رزنامة صرف الاعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات ومصاريف التسيير مع ضمان العمل في ظروف ملائمة.

- **المؤشر 4-3 -1 نسبة تنفيذ الميزانية:**

الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية للسنة المالية المعنية.

تم ضبط هذا المؤشر بهدف حسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وتحقيق التوازنات المالية.

تقديرات المؤشر 4-3 -1 نسبة تنفيذ الميزانية:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
4-2-1 نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	%98.8	% 99.8	% 99.8	% 100	% 100

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وقد كانت نسبة تنفيذ الميزانية سنة 2022 حوالي 98.81 %.

وينتظر أن تتحسن خلال السنوات القادمة لتصل نسبة 100 % سنة 2025 وذلك من خلال الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار من جهة والحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل من جهة أخرى.

المؤشر 4-3 -2: كلفة التسيير بالنسبة للعون:

كلفة التسيير لأعوان الإدارة المركزية والجامعات وأعوان دواوين الخدمات الجامعية.

تم ضبط هذا المؤشر بهدف ترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير مع العمل على خلق فضاء ملائم للعمل وذلك في إطار سعي الوزارة لترشيد مواردها المالية وحسن التصرف في الإمكانيات المالية المتاحة.

تقديرات المؤشر 4-3 -2: كلفة التسيير بالنسبة للعون:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	**2025**	**2026**
4-2-1 كلفة التسيير بالنسبة للعون	عدد	8225 د	5992 د	6723 د	6500 د	6300 د

إن التقليص في كلفة التسيير خلال الثلاث السنوات القادمة سيتم من خلال الضغط على المصاريف وتحسين التصرف في المواد خاصة أمام ارتفاع كلفة مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة مع تكثيف الدورات التحسيسية والتكوينية حول ترشيد استعمال المواد الاستهلاكية والتقليص في الاستعمال الورقي للوثائق وترشيد استعمال الطاقة مع العمل على أن لا يضر ذلك بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.

3.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: بيان الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024 أ.د	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4 تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.4: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة.	% 65	قيادة الأنشطة المركزية التسيير، الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات	16273	– متابعة القرارات الصادرة عن الهياكل القيادية بالوزارة. – تكليف اطار أوبعث هيكل لمتابعة قرارات الهياكل القيادية بالوزارة. – المتابعة الحينية لتدفق المعلومات على الشبكة وقياس مدى استعمال سعة الربط المتاحة لكل مؤسسة والتدخل لدى مزود الاتصالات للترفيع في سعة الربط عند الحاجة
	المؤشر 2.1.4: تطور مستعملي موقع الوزارة	%19	نظام المعلومات (مركزي)	13924	–تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
	المؤشر 3.1.4 نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	% 58.3	نظام المعلومات (مركز الحساب الخوارزمي)	21581 10843	–مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة

الهدف 2.4 تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر ..1.2.4: نسبة تنفيذ كتلة الأجور.	%100	سياسة الموارد البشرية	2627	– تركيز آليات متابعة للساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي – ضبط معايير دقيقة وشفافة لتوزيع الساعات الإضافية ومنح التحفيز والتأطير. – دعم مجال التكوين لفائدة الموظفين والعملة :برمجة دورات تكوينية ملائمة لمختلف الاختصاصات ومختلف أصناف الأعوان وسيتم التكوين خاصة في المجالات ذات الأولوية الوطنية والمدرجة بمنشور رئاسة الحكومة حول مخططات التكوين. – تعيين إطار مكلف بمتابعة مخططات التكوين الخاصة بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي والبحث
	المؤشر 2.2.4: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية.	% 25			
الهدف 3.4 ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.2.4 : نسبة تنفيذ الميزانية	% 99.8	**نشاط 3:** التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات	13924	–الترفيع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار – الحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل. – العمل على الضغط على آجال انجاز الصفقات. – دعم المجهودات المتعلقة بترشيد مصارف التسيير.
	المؤشر 2.3.4: كلفة تسيير العون	6723 د			

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

تم اقتراح تخصيص اعتمادات جملية قدرها 65.248 م د بعنوان سنة 2024 مقابل 41.412 م د سنة 2023 أي بنسبة تطور قدرها بـ 57.56 % وتخصص الاعتمادات المقترحة بالأساس إلى تركيز منظومة معلوماتية مندمجة لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مما سيمثل نقلة نوعية في جودة الخدمات المسداة بالتوازي مع حسن استغلال الموارد المتوفرة وترشيدها وقد تم في هذا الإطار اقتراح تخصيص اعتمادات قدرها 19.2 م د لتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي. كما سيكمن من توفير المعطيات بصفة آنية ودقيقة لتيسير أخذ القرارات اللازمة وتعزيز نجاعة المنظومة.

تقديرات تطور ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024
حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	17524	18796	21562	2766	14,72%
نفقات التسيير	5781	6800	6970	170	2.5%
نفقات التدخلات	630	816	816	0	0%
نفقات الاستثمار	11616	15000	35900	20900	139,33%
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35551**	**41412**	**65248**	**23836**	**57.56%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35851**	**41512**	**65348**	**23836**	**57.41%**

اطار النفقات متوسط المدى 2024 -2026 برنامج القيادة والمساندة
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	17524	18796	21562	23062	25062
نفقات التسيير	5781	6800	6970	7537	7914
نفقات التدخلات	630	816	816	1900	1957
نفقات الاستثمار	11616	15000	35900	20000	25000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35551**	**41412**	**65248**	**52499**	**59933**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35851**	**41512**	**65348**	**52599**	**60033**

الملاحق

بطاقات المؤشرات

لبرنامج التعليم العالي

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 1.1.1:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE Times Higher Education)

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة THE (Time Higher Education) يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

ويمثل المؤشر متابعة لتطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE).

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE):

- عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى
- عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800
- عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000
- عدد الجامعات المرتبة بين + 1000

2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 08 جامعات تونسية مصنفة باعتماد THE في حدود سنة 2026 على النحو التالي:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	سنة 2026
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	0
عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	3
عدد الجامعات المرتبة +1000	6

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر		الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
			2022	2023	2024	2025	2026
عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	0	0	1	2	3
	عدد الجامعات المرتبة +1000	عدد	8	8	7	7	6

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Higher Education)Time) ليصل العدد لـ 8 جامعات في +1000 في سنة 2022. ويعتبر التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيا نظرا للمعايير الذي يعتمدها في تصنيف الجامعات (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع

العمل على تحسين ترتيبها لتصل إلى مراكز متقدمة.

وسيقع التركيز في المرحلة القادمة على محاولة المحافظة على التواجد في التصنيف وتحسينه، خاصة بعد المجهود المبذول من قبل البرنامج في مجال التحسيس والتأطير والمتابعة للجامعات في هذا المجال.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تحمس بعض الجامعات للدخول والتواجد في التصنيفات العالمية، وذلك بسبب ضعف التأطير والاحاطة والتحسيس بقيمة هذه التصنيفات، وهذا ما جعل رئيس البرنامج يقوم بمجهود كبير لتلافي هذا النقص من خلال تنظيم العديد من ورشات العمل في الغرض.

- الجامعات التونسية تولي مجهودها الأكبر للتكوين والتدريس مما يجعلها لا تستجيب لجميع المعايير الخاص بالتصنيف THE (التدريس يمثل 30% فقط من العدد الممنوح)

- من بين المعايير التي يعتمد عليها التصنيف THE نجد البحث العلمي، غير أنه ليس حكرا على الجامعة فقط (مراكز البحث العلمي على سبيل الذكر).

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما يجعلها لا تحتسب لصالح الجامعة.

- رغبة عدد من الجامعات في التواجد في تصنيفات أخرى بدلا عن تصنيف THE (Time Higher Education) على غرار QS.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 2.1.1:

نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة (ISO 9001-ISO 21001)

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** متابعة لتطور عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة (ISO 9001-ISO 21001)

اعتماد Iso 9001 و Iso 21001 يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها الذي يؤدي إلى أن تكون المخرجات وفق المتطلبات المحددة وأن يكون التعليم العالي في مقدمة الأنظمة في جودة انتاجيته

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001/ العدد الجملي للمؤسسات الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 مؤسسة المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 في حدود سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)	نسبة	3	40	50	70	80
العدد الجملي للمؤسسات الجامعية		206	208	209	211	211
نسبة المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)		1,46%	19,2%	23,9%	33,2%	37,9%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة "ISO" 3 مؤسسات فقط في سنة 2021.

إلا أنه تمّ تحديد هدف 80 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 للثلاث سنوات القادمة، وذلك نظرا إلى أنّ عدد كبير من المؤسسات الجامعية المشاركة في برنامج دعم الجودة الموجه للمؤسسات « PAQ-DGSE » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse"، انخرطت في مسار اشهادي (ISO 9001 أو ISO 21001) ومن المتوقع أن تتحصل على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة في الثلاث سنوات المقبلة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب التأطير والتكوين والإحاطة بالمؤسسات الجامعية فيما يخص الانخراط في هذا المسار
- طول الإجراءات التي يتطلبها وضع نظام إدارة الجودة.
- أنشغال الجامعات ومؤسساتها في السنوات الماضية 2020 و2021 و2022 على برنامج دعم الجودة الموجه لدعم التعليم عن بعد « PAQ-Covid » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" قصد إنجاح السنة الجامعية وهو ما أثر سلبا على تقدم انجاز المشاريع الأخرى المبرمجة في إطار نفس البرنامج على غرار « PAG-DGSE » والذي يساهم بصفة كبيرة في اعداد المؤسسات الجامعية للانخراط في مسار الحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 3.1.1:

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.

رمز المؤشر 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.

يعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) / عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي).
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي/ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد/ الإدارة العامة للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 برنامج تكوين حاصل على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) في سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)	نسبة	44	55	80	90	100
عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي)		460	457	460	460	460
نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد		9,57%	12%	17,39%	19,57%	21,74%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيد للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية.

إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 9.57% في سنة 2022 (44 برنامجا من جملة 460 برنامجا).

وقد تمّ تحديد هدف 100 برنامجا متحصلا على اعتماد أكاديمي بحلول سنة 2026 خاصة بعد صدور النص الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للتقييم و الاعتماد في التعليم العالي و البحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد.

كما أن العديد من مؤسسات التعليم العالي انخرطت في اعتماد برامجها للتكوين الهندسي حسب معايير الإعتماد الدولية EUR-ACE والذي تجريه وكالات الإعتماد الدولي مثل وكالتي Cti-France و ASIIN- Allemagne والتي بدورها معتمدة من قبل الشبكة الأوروبية لاعتماد برامج التكوين الهندسي (ENAEE) لإصدار علامة الإعتماد EUR-ACE لبرامج التكوين

الهندسي.

ومن المرتقب في السنوات القليلة القادمة أن تنخرط أغلب المؤسسات العمومية والخاصة في هذا التمشي المتعلق باعتماد برامجها، وخاصة منها كليات الطب ومؤسسات التكوين الهندسي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم انخراط مسارات التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي
- عدم إرساء ثقافة الاعتماد بالنسبة لأغلبية برامج التكوين.
- لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية والتي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية غير مفعلة كما ينبغي وغير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب.
- غياب التأطير والتكوين والاحاطة بالمؤسسات الجامعية في ما يخص الاعتماد،

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 1.2.1:
نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

رمز المؤشر 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن/ العدد الجملي لمسارات التكوين في الإجازة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** % 18,33في سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	نسبة	129	120	165	220	300
العدد الجملي لمسارات التكوين		1177	1163	1194	1100	1050
نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن		10,96%	10,32%	13,82%	20%	28,57%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 129 مسارا في سنة 2022، ما يمثل 10.96% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة، ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تحسنا متواصلا في السنوات الثلاث القادمة خاصة بعد إدراج النقطة المتعلقة بدعم جودة التكوين في الجامعة التونسية ضمن البرنامج الوطني لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث عبر ملاءمة التكوين الجامعي مع متطلّبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضمانا لحسن اندماج خريجها في سوق الشغل. بالإضافة إلى التنسيق المتواصل مع ممثلي القطاعات المهنية لمراجعة أو تحيين أو إعداد الأدلة المرجعية للمهن والعمل على ربط الصلة ودعم التواصل بينهم وبين الجامعيين في الاختصاص.

وستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين . وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- بطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.
- التفاوت في تقدم إنجاز الأدلة المرجعية للمهن من طرف الغرف الممثلة للمهن والمنضوية تحت إشراف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مما يعيق ملاءمة برامج التكوين مع متطلبات المهن المستهدفة.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية لتركيز ومتابعة الإصلاحات الضرورية والتنسيق بين جميع المتدخلين.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 2.2.1:
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية

رمز المؤشر :2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية.

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، رياضية، خيرية) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي.

والمقصود بالأنشطة غير الأكاديمية:

- عدد النوادي الثقافية وعدد النوادي الرياضية
- عدد الطلبة المسجلين بالنوادي الثقافية وعدد الطلبة المسجلين بالنوادي الرياضية
- مجموع الطلبة المسجلين بمراكز المهن وإشهاد الكفاءات
- عدد الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي
- عدد الطلاب المسجلين في الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي

3. **طبيعة المؤشر :** نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية/ العدد الجملي للطلبة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 30% سنة 2026

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	28430	53467	52350	65943	79680
العدد الجملي للطلبة		256564	267334	261750	263770	265600
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية		11,08%	20%	20%	25%	30%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 256564 طالبا في سنة 2022، وهذا يمثل 11.08% من مجموع الطلبة.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 30 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2026) خاصة مع تحسن الوضع الوبائي في البلاد ولما في ذلك من تأثير مباشر على تطور مهارات الطالب وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي مما يعزز فرص الانتداب في سوق الشغل وذلك من خلال:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،

- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية والرحلات الترفيهية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،

- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni".

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**:

- تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية مما أدى لتراجع في عدد النوادي وشبه غياب للتظاهرات العلمية والثقافية والرياضية.
- غياب الفضاءات المجهزة والمخصص للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تدني الاعتمادات المخصصة للصيانة بالنسبة للمؤسسات التي لديها فضاءات قديمة.
- صعوبة توفير وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج المؤسسات.

بطاقات المؤشرات

لبرنامج البحث العلمي

بطـاقة مـؤشـــر: نسبة المقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة من الصنف 1 و2(Q1 وQ2) من مجموع المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة (Q1,Q2,Q3,Q4)

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. **تعريف المؤشر**: يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 والتي تطلق عليها تسمية المجلات المحكمة وتمكن متابعة هذا المؤشر من قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- يقصد بمجلة علمية محكمة دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال، وتعتبر هذه المجلات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا له من نتائج أو لانتقاد ومناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً.

- تجدر الإشارة إلى أنّ المنشورات العلمية تصنّف بالاستناد على عامل تأثير إلى أربع أصناف (Q1,Q2,Q3,Q4)والرمز Q مشتق من كلمة Quarter أو Quartile التي تعني الربع (25%) أي تقسيم الدوريات الى أربعة أرباع حسب عوامل تأثيرها.

- عامل التأثير (IF) هو عامل قياس يستخدم لتقييم أهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي ويعكس كمية الاستشهادات أو الإشارة للأبحاث المنشورة في المجلة.

3. **طبيعة المؤشر** : مؤشر جودة

4. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. **طريقة احتساب المؤشر**:

$$\frac{\text{عدد المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1,Q2}}{\text{العدد الجملي للمقالات العلمية بالمجلات المحكمةQ1,Q2,Q3,Q4}}$$

7. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية

8. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scopus-Scival

9. **تاريخ توفّر المؤشر** : بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية.

10. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 78, 75 % سنة 2026

11. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للبحث العلمي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.2 نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و Q1) 2 (et Q2	النسبة	%73 ,48	%73 ,02	%74,32	%74,87	%75,78

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 ومن المتوقع أن يحافظ على نفس نسق التطور خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة في ظل الإجراءات التي تمّ اتخاذها من قبل الوزارة لتشجيع البحث العلمي ذو الجودة والتميز من ذلك:

-تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك

المتعلقة بالتقدم في المسار المهني

-فتح مناظرة لانتداب حوالي 1000أساتذ مساعد للتعليم العالي

-اعتماد لجان الدكتوراه على معيار الإنتاج العلمي وجودته

- إعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي من حيث الكم والجودة والمقروئية ويكون ذلك خاصة عبر خلق برامج شراكة جديدة واختيار شركاء جدد قادرين على تطوير وتحسين الديناميكية البحثية في تونس

علما وأنّه يصعب تقدير تطور هذا المؤشر لأنّه مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية منها:

- التأطير وجودته،
- تراجع عدد طلبة الدكتوراه،
- الإشكاليات المتعلقة بمقروئية وجودة المجلات الوطنية وخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية،
- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر،
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي،
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الإقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.

- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه.

بطـاقة مـؤشـــر : تطورعدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل الإحتساب عدد المقالات العلمية المنشورة وعدد المؤلفات العلمية وعدد أشغال المؤتمرات بقاعدة البيانات سكوبوس إلى جانب كل المنشورات الأخرى.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ونجاعة.

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5 . **المؤشر في علاقته بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة = عدد المقالات العلمية + عدد المؤلفات العلمية + عدد أشغال المؤتمرات+ كل المنشورات الأخرى

2. وحدة المؤشر: منشور علمي (Publication Scientifique)

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scopus – Scival

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2026 :13557

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر2.2.2 عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	**عدد**	10560	10762	11600	12553	13557
نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	**نسبة***	%12.34	%20.92			

***تم تعويض المؤشر بعدد المنشورات العلمية عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 لكنّه بدأ في الانخفاض خلال سنتي 2018 و2019 وبالتوازي مع ذلك ارتفع عدد المقالات العلمية ذات عامل التأثير. ويعود هذا الانخفاض إلى الأسباب التالية:

- تراجع عدد أشغال المؤتمرات خلال سنة 2019،
- الانتهاء من عملية تحيين البحوث العلمية المنشورة قبل 2017 عبر ربطها بالجامعات التي ينتمي إليها الباحثون،
- تراجع قيمة الدينار التونسي في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على مشاركة الباحثين التونسيين في الملتقيات الدولية،
- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه،
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العلمية،

- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شهد حجم الإنتاج العلمي تحسنا ملموسا حيث حقق خلال 2022 نسبة تطور بـ 34. 12% مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ ما قدره 10560 منشورا علميا مقابل 9400 سنة 2021 متجاوزا التوقعات التي قدرت بـ 8900.

ومن المتوقع أن يتواصل نسق التطور التصاعدي للمؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المرتكزة على تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع ولتواصل الاثر التحفيزي لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقاييس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث.

إلى جانب ذلك تنبني التوقعات على المعطيات التالي:

-العودة التدريجية للتظاهرات العلمية بعد التخفيف من قيود السفر التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية والتي تسببت في تأجيل المؤتمرات العلمية والمهمات والمشاريع البحثية في إطار برامج ومشاريع التعاون الدولي.

-استمرار تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه ودعوة المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه مساهمة في تحقيق تحسن لحجم وجودة الإنتاج العلمي.

-مواصلة تعزيز الشراكات العلمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بما يطور من قدرات الباحثين التونسيين ويدعم نشاطهم العلمي،

- مواصلة رصد اعتمادات للاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة.

-تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) سيكون له تأثير في تطوير نسق الإنتاج العلمي حيث أن العلم المفتوح يرتكز على ممارسة العلوم بطريقة تمكن الباحثين من أن يتعاونوا ويساهموا في الأبحاث فتكون بذلك البيانات البحثية والملاحظات المعملية متاحة للجميع بموجب شروط تسمح

بإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع وإعادة الإنتاج للبيانات الأساسية والطرق العلمية

علما وأنّه يصعب تقدير نسبة تطور هذا المؤشر لأنّه مرتبط بعدة عوامل خارجية منها:

- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الاقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.

- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة (إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه).

بطـاقة مـؤشـــر : ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي ويمكن من قيس مدى قدرة الجامعات التونسية على التميز والإشعاع من خلال مؤسساتها العلمية والبحثية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتماد على تصنيف University Ranking by Academic Performance (URAP)

2. وحدة المؤشر: رتبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع واب University Ranking by Academic Performance (URAP)

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2026

عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 500 الأولى	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1000 الأولى	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1500 الأولى	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 2500 الأولى	8

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 3.2.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	عدد	0	0	0	0	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		4	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		6	8	6	6	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد تصنيف URAP التحاق جامعتي منوبة وسوسة بصنف 1500 الأولى حيث احتلت جامعة منوبة المرتبة 1427 مقابل 1539 سنة 2021 محققة تقدما بـــــــــ 112 رتبة كما احتلت جامعة سوسة المرتبة 1451 مقابل 1508 سنة 2021 محققة تقدما بـ 57 رتبة في حين لم يتم تسجيل صعود أي جامعة تونسية إلى صنف 500 الأولى.

وحيث، عكس ما كان ما متوقع لم تتمكن جامعة تونس المنار من تحسين ترتيبها لتلتحق بهذا الصنف بل تراجعت من الرتبة 590 إلى الرتبة 620 ورافق هذا التراجع انخفاض في مجموع حاصل نقاطها من 322.24 سنة 2021 إلى 323.36 سنة 2022 في حين تحسن حاصل النقاط الخاص بالتعاون الدولي من 49 إلى 53.63.

ويعود ترتيب أربع جامعات تونسية ضمن الألف الأولى إلى جملة العوامل من أهمها:

- وجود هياكل بحث بكتل فاعلة،
- تطور التعاون والشراكة الدولية،
- استئثارها بـــــالنسبة الاعلى من مجموع هياكل البحث التي تمثّل الإطار الأنجع لضمان انتاج علمي متميّز وذي جودة،
- تحفيز الباحثين عبر إحداث منحة التشجيع على الانتاج العلمي التي يشترط اسنادها التنصيص على الجامعة التي ينتمون إليها،

- استئثار هذه الجامعات بأعلى نسبة من الانتاج العلمي،

وعلى اعتبار ان تشعب مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من خلال عمل تراكمي ومتواصل فإن نسق تطور ترتيب الجامعات سيكون بطيئا.

حيث من المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة لدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه من خلال تشجيع الجامعات على الإنخراط في ديناميكية تحسين ترتيب تموقعها في التصنيفات الدولية.

وقد اعتمدت توقعات المؤشر على قياس امكانيات الجامعات التونسية في تطوير تموقعها بالنسبة لمعايير URAPالمفصلة اعلاه خاصة فيما يتعلق بالمقروئية والتعاون الدولي.

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال جامعات تونس المنار ومنوبة وصفاقس لمراتب متقدمة في بعض الميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها على المدى المتوسط ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال جامعات تونس المنار، قرطاج، سوسة وصفاقس لمراتب متقدمة في بعض المجالات والميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

	جامعة تونس المنار	جامعة صفاقس	جامعة منوبة
علم وتكنولوجيا الغذاء		101-150	
علوم البيطرة			201-300
رياضيات	401-500		
الصحة العموميه	**201-300**		
الطب السريري	401-500		
الإقتصاد	**401-500**		

*** المصدر:** **https://www.shanghairanking.com/rankings/gras/2021/RS0515**

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما لا يجعلها تحتسب لصالح الجامعة،

- التنصيص على تسميات مختلفة للمؤسسات والجامعات مما يؤثر على عدد المقالات المحتسبة،

- عدم ربط الإنتاج العلمي لبعض مراكز البحث بالجامعات.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : يتمثل في احتساب عدد مطالب براءات الاختراع ومطالب حماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي وقد تم اعتماده لقياس القدرة الابتكارية والإنتاج الابتكاري لمنظومة البحث العلمي وذلك قصد دفع التثمين ونقل التكنولوجيا إلى جهاز الإنتاج بما يساهم في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4-**نوع المؤشر**: مؤشر منتوج

5- **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- عدد براءات الاختراع المودعة سنويا بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وبمكتب المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- عدد مطالب حماية المستنبطات النباتية المودعة لدى الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. (الهيكل الإداري المكلف بقبول ودراسة مطالب حماية المستنبطات النباتية وإسناد شهادة مستنبط نباتي) والتي تم نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، الإدارة العامة لتثمين البحث، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية.)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر:

- 110 براءة اختراع على الصعيد الوطني خلال سنة 2026
- 5 مطالب توسيع حماية مطلب براءة اختراع على الصعيد الدولي خلال سنة 2026

- 3 مطالب حماية مستنبط نباتي خلال سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر		الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
			2022		2024	2025	2026
عدد براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	على الصعيد الوطني	عدد	93	89	100	105	110
		نسبة*	%14.81	% 9.8			
	على الصعيد الدولي	عدد	1	3	3	4	5
		نسبة*	–	% 0			
عدد المستنبطات المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث		عدد	0	3	2	3	3
		نسبة*	%0	%50			

***تم تعويض المؤشر بعدد براءات الاختراع والمستنبطات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني سنة 2022 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بسنة 2021 قدر بـ 12 مطلبا وبنسبة تطور تعدت (14 %) بالمقارنة مع التقديرات.

مع تسجيل مطلب 1 في توسيع حماية لبراءة اختراع على الصعيد الدولي وعدم تسجيل أي مطلب في حماية مستنبط نباتي

ويعود هذا التحسن في قيمة المؤشر بالنسبة لسنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 بالأساس إلى مختلف الاجراءات التي تم اتخاذها سنة 2020 و2021 قصد الترفيع في نسق تطور القيمة المستهدفة للمؤشر بالنسبة لعدد المطالب المودعة على الصعيد الوطني وتتمثل هذه الاجراءات أساسا في:

✓ جملة الاجراءات التي تم اتخاذها قصد تحفيز الباحثين نحو حماية نتائج بحوثهم عن طريق البراءات من ذلك وضع دليل إجراءات تكفل الوزارة بمختلف إجراءات وتكاليف إيداع ومواصلة حماية مطالب براءات الاختراع ونشر وتعميم المواصفة التونسية عدد (2021) NT 121-08الصادرة عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية المتعلقة بتحرير مطالب براءات الاختراع

« Lignes directrices pour la rédaction des demandes de brevets d'invention »

مع اصدار المنشور عدد32 المؤرخ في 08 جويلية 2021 والمتعلق بملكية المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث لبراءات الاختراع الوطنية والدولية وشهادات المستنبطات النباتية وطرق احتسابها بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي وفي تقييم المسار المهني للأساتذة الجامعين والباحثين والأساتذة التكنولوجيين

✓ فتح مناظرات الانتداب والترقية سنتي 2021 و2022 حفز الباحثين على حماية بحوثهم عن طريق البراءات حيث تم احتساب براءات الاختراع كعمل علمي ضمن معيير التقييم والارتقاء في المسار المهني وكذلك الشأن بالنسبة لمنحة التشجيع على الانتاج العلمي

✓ تفعيل دور الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية والتي تهدف إلى تعزيز حماية نتائج البحث عن طريق براءات الاختراع ونقلها التكنولوجيا للنسيج الاقتصادي. وتبعا لتلقي المسؤولين على هذه الوحدات لدورات تكوينية متعددة المواضيع نظمتها الإدارة العامة لتثمين البحث والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أمنها خبراء دوليين حول استراتيجية البراءات واليقظة التكنولوجية وتقنيات تحرير براءات الاختراع والبحث في قواعد بيانات براءات الاختراع...

✓ ساهم مشروع TECHNORIAT الذي يهدف إلى دعم وبعث مؤسسات تكنولوجية ناشئة منبثقة على تثمين نتائج البحوث باعتماد الملكية الفكرية، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شريكا فاعلا فيه، في ترسيخ ثقافة الحماية عن طريق البراءات والتشجيع على ايداع مطالب البراءات

✓ القيام بجملة من الدورات التحسيسية والتكوينية أمنها إطارات الوزارة المكلفين بالتثمين لفائدة المشرفين على وحدات التثمين ومكاتب نقل التكنولوجيا والباحثين والطلبة في مجال الملكية الفكرية والحماية عن طريق البراءات وفقا لبرنامج تم وضعه من قبل الإدارة استهدف مراكز البحث العلمي وبعض مؤسسات التعليم العالي والبحث ليتم تعميمه على بقية المؤسسات لاحقا

مكنت مختلف هذه النشاطات والاجراءات من:

- تسجيل تحسن نوعي في صياغة مطالب البراءات وشهد عدد الاعلام بعدم التطابق Notification d'irrégularité الصادر عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية انخفاضا ملحوظا حيث انخفضت النسبة من 14.5 % سنة 2019 إلى 8.5 % سنة 2021 من جملة المطالب المودعة

- تسجيل انخراط بعض مؤسسات تعليم عالي وبحث في الحماية عن طريق البراءات لم يسبق لها أن سجلت مطالب براءات سابقا من ذلك المعهد العالي للتصرف الصناعي بصفاقس، كلية العلوم بقفصة، المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس وكذلك بعض المستشفيات الجامعية كالمستشفى العسكري

الأصلي للتعليم بتونس ومستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس

- تسجيل عددا من المطالب نابعة عن اشتراك في الملكية بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الجامعية فيما بينها أو مع شريك اقتصادي وهو ما يترجم بداية ترسيخ ثقافة الحفاظ على الملكية الفكرية للمؤسسات نتيجة الدعم والتأطير والإحاطة الذي تقوم به الوزارة في المجال (19 مطلبا مودعا تبعا لاشتراك في الملكية منها 3 مع شركاء اقتصاديين).

- تسجيل تطور التعاقد من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وتثمينها لدى المؤسسات الجامعية والبحثية خلال سنة 2022 ترجم من خلال ابرام العديد من العقود كعقود الحفاظ على السرية وعدم الافشاء، عقود بحوث تشاركية، عقود إحالة ملكية براءة، عقود الترخيص في استغلال براءة أو معارف فنية licence d'exploitation d'un brevet ou d'un savoir faire

أما فيما يتعلق بتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي فقد تم سنة 2022 نشر مطلبا واحدا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بالاشتراك بين معهد باستور بتونس وجامعة ستراسبورغ) ويعود ضعف نسبة الايداع مطالب توسعة الحماية باعتماد معاهدة التعاون من أجل البراءات PCT أساسا إلى:

- عدم عودة نسق البحوث التشاركية مع الهياكل العلمية الأجنبية إلى ما كانت عليه قبل جائحة كورونا

-التكلفة المشطة لهذا الاجراء مع غياب دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج. وتعمل الوزارة على اعداد هذا الدليل قصد ضمان حماية لأهم نتائج البحث التي تتمتع بفرص تسويق عالية دوليا.

من المنتظر أن يتم تسجيل ارتفاعا في ايداع مطالب المستنبطات النباتية خلال السنوات القادمة خاصة حيث أنه بالرجوع إلى تقارير نشاط المخابر يتضح ميداع بعض مطال غير أنها لم تنشر بعد في الرائد الرسمي للبلاد التونسية خلال سنة 2022 باعتبارها لا تزال تحت الدرس وستعمل الأطراف المختصة في الوزارة بالتعاون مع الهياكل الأخرى المتدخلة لتقديم الدعم والمساندة الفينة الخصوصية والمواتية لدفع حماية المستنبطات النباتية باعتبارها نتيجة من نتائج البحث تستوجب الحماية والتثمين ونقلها إلى سلسلة الإنتاج وتوظيفها لفائدة المجتمع.

وفيما يلي رسومات بيانية للتقديرات المتعلقة بالمؤشر:

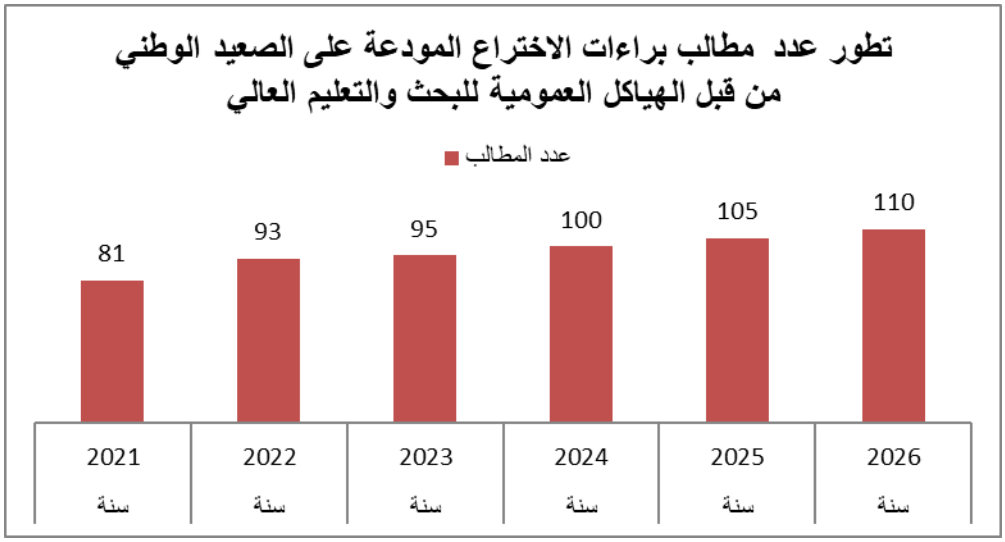

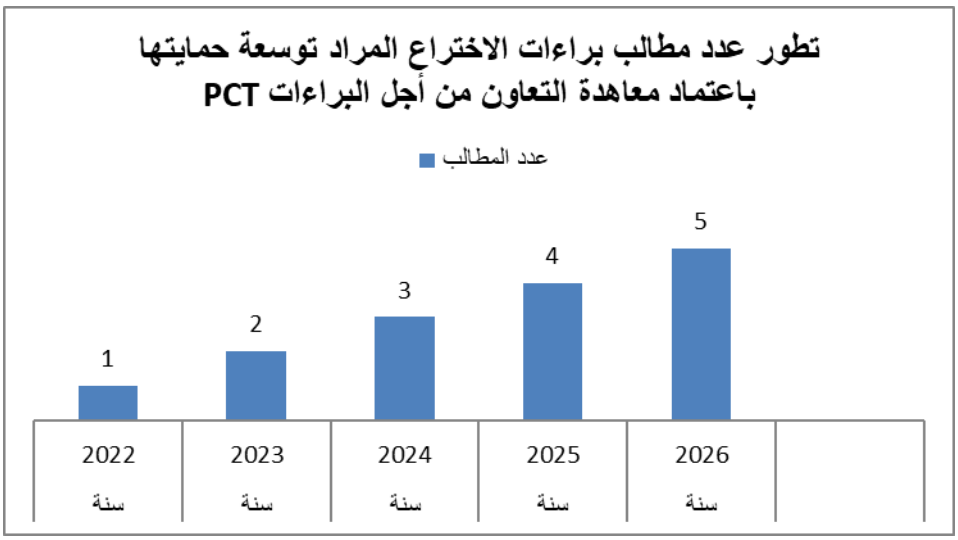

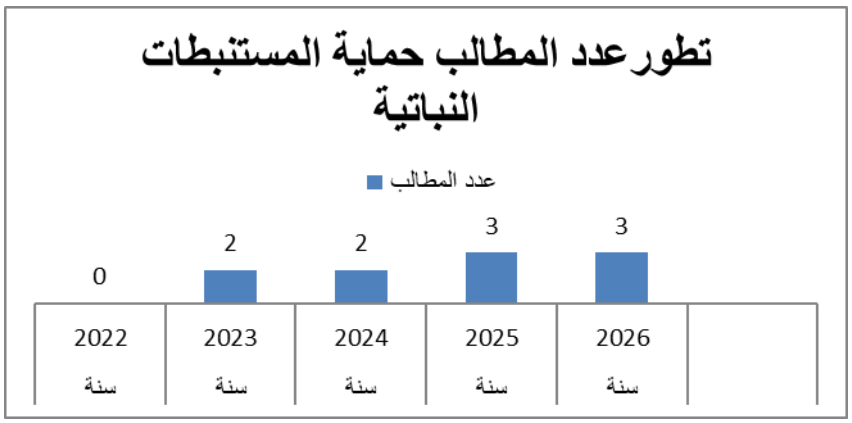

ويبين الرسم البياني التالي تطور عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي مقارنة بالعدد الجملي للمطالب المودعة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية من قبل المقيمين من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022.

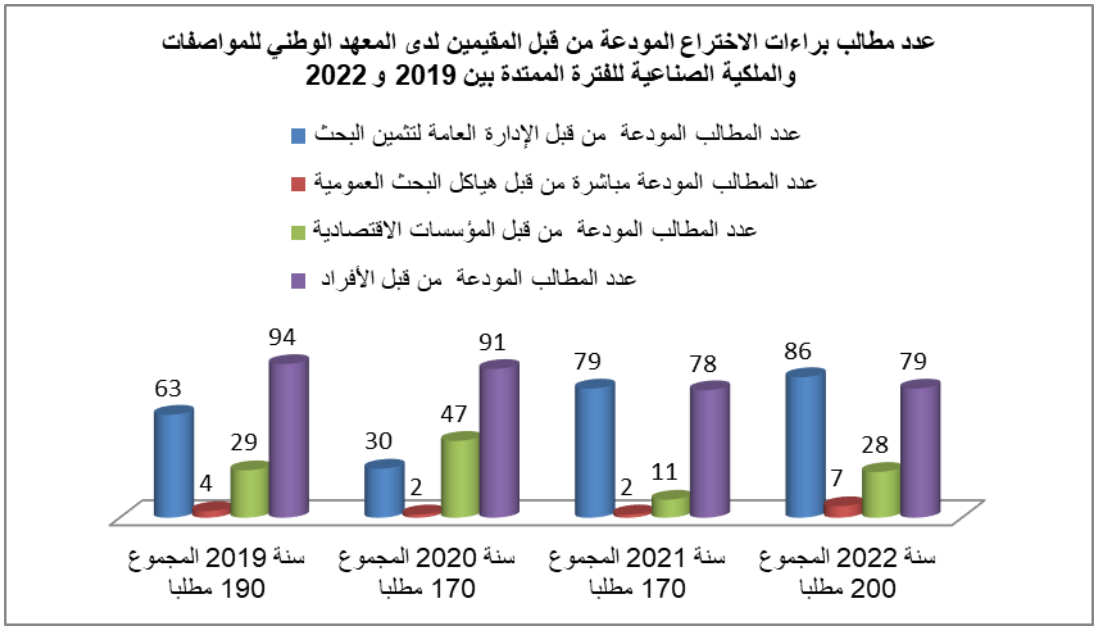

حسب الرسم البياني التالي فإن نسبة تطور عدد المطالب المودعة من قبل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مثلت خلال سنة 2022 ما يعادل 47% من جملة المطالب المودعة لدى المعهد من قبل المقيمين وقد حافظت تقريبا على نفس النسبة المسجلة سنة 2021 التي كانت في حدود 48%

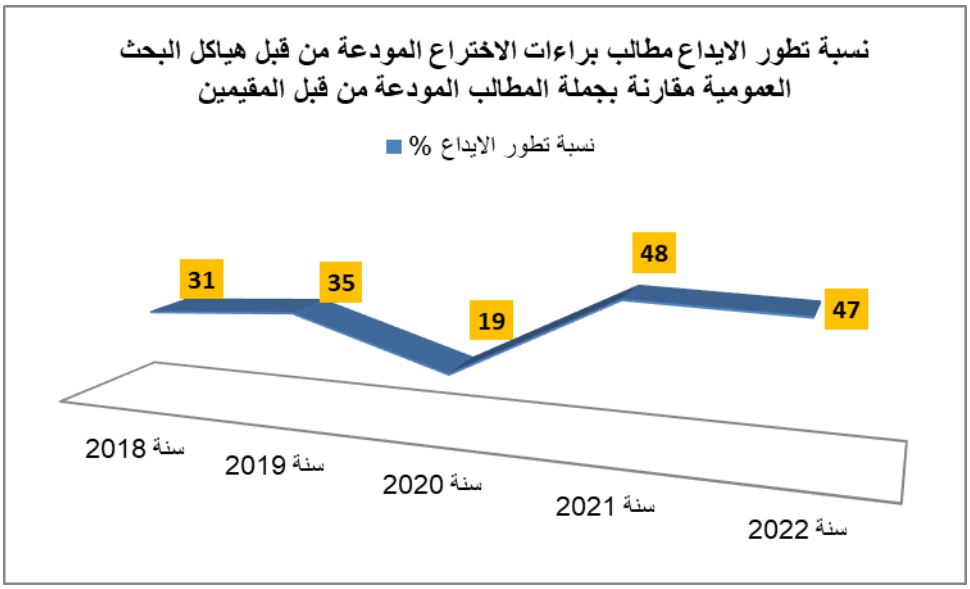

وباعتبار أنه مؤشر جودة ونجاعة، وسعيا لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها والمتمثلة في تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية، وباعتبار أن براءات الاختراع يمكن تثمينها واستثمارها لصالح المجتمع، فقد تكفلت الوزارة منذ 2018 بدفع الآتاوات السنوية للبراءات المسجلة قصد ابقاء العمل بها لمدة الأربع سنوات الموالية لتاريخ ايداعها بصفة آلية وذلك لمضاعفة فرص تسويقها.

ويمثل الرسم البياني التالي عدد المطالب والبراءات السارية المفعول لكل سنة والقابلة للتسويق. وهو عدد في ارتفاع في اختصاصات متعددة كالصحة والبيوتكنولوجيا والالكترونيك والطاقة والمياه والكيمياء والميكانيك والبيئة والفلاحة.

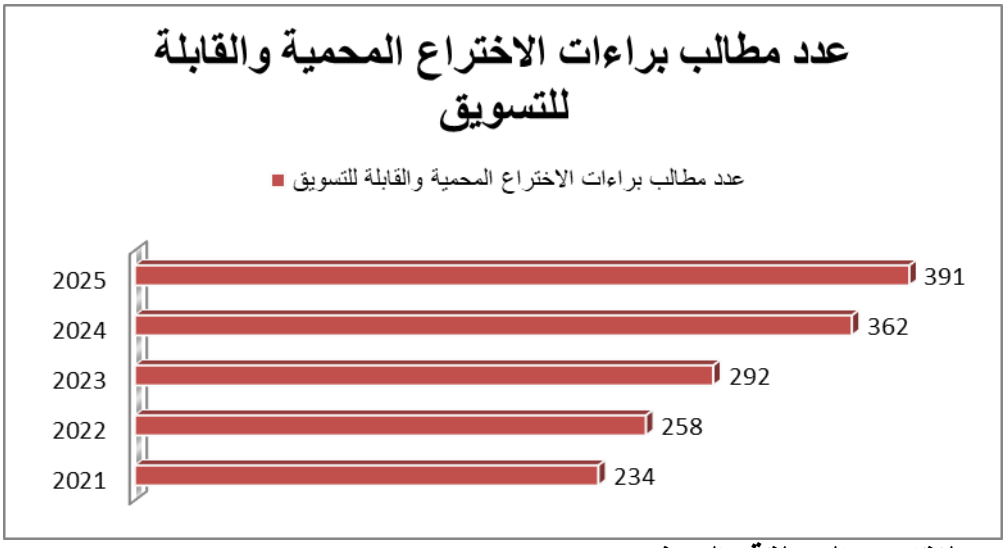

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

رغم تحسن عدد مطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني والارتفاع التدريجي لنسبة تطور ايداع مطالب البراءات من قبل المؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بالعدد الجملي للمطالب المودعة من قبل المقيمين لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية فإن هذه النسبة تبقى ضعيفة (47 %) ولا يعكس ما تختزنه منظومة البحث العلمي من قدرات على التطوير التكنولوجي. ويرجع هذا التباين بين الواقع والقدرات الكامنة إلى:

- محدودية نسق مساعي الوزارة في نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين ليشمل كافة المؤسسات العمومية وذلك لنقص في الموارد البشرية والمالية وقلة عدد الكفاءات المتخصصة في الملكية الفكرية لتغطية حاجيات مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث والهياكل العمومية للبحث
- غياب الهيكل الإداري بالمؤسسة وأحيانا في الجامعة مختص في إدارة أصول الملكية الفكرية وفي نقل التكنولوجيا وافتقاد المؤسسة العمومية للآليات اللازمة لذلك ولضمان حقوق المخترع (التصريح بالاختراع، كراس المخبر،...)
- افتقاد جميع المؤسسات العمومية للتعليم العالي والمؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى سياسة خاصة لملكيتها الفكرية موافقة للمعايير الدولية وللمثال المحدد من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما عدى معهد باستور الذي بالتعاون مع خبراء من المنظمة تمكن سنة 2021 من وضع مشروع متكامل لسياسة الملكية الفكرية للمعهد

- ضعف حصة الباحثين من عائدات الاختراع. حيث حددها الأمر عدد 2750 المؤرخ في 6 نوفمبر 2001 بالنسبة بين 25 و50% بعد طرح كافة المصاريف المباشرة وغير المباشرة وتكاليف انجاز البحوث، مع صعوبة في طريقة احتساب التكاليف غير المباشرة المنجرة عن الاختراع
- عدم تمتيع الطالب والعون العمومي (غير الباحث) المخترع من عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف لغياب نص قانوني صريح يمكن المؤسسة العمومية من اسنادهم نسبة من العائدات أوحتى منحة في صورة تسويق البراءة مما يدفع العديد منهم إلى عدم تسجيل البراءة أو نسب الملكية لهم دون المؤسسة العمومية أو استغلال نتيجة البحث مباشرة دون أخذ ترخيص من المؤسسة
- ضعف العدد المسند لبراءات الاختراع سواء في معايير الانتداب أو في الترقية في المسار المهني أو في منحة التشجيع على الانتاج العلمي بالمقارنة مع الأعداد المسندة للمقالات العلمية مما ساهم في عزوف الباحثين على الحماية عن طريق البراءات ودفعهم إلى التسريع بنشر نتائج بحوثهم في مقالات علمية
- التكلفة المشطة لتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع باعتماد معاهدة التعاون من أجل لبراءات مع غياب دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة سنويا من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين جميع الفاعليين في منظومة البحث والتجديد.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5.مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة سنويا من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث والمؤسسات العمومية للبحث، تقارير الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 210 خلال 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	عدد	162	180	190	200	210
	نسبة*	%-0.61	%12.5			

***تم تعويض المؤشر بعدد الاتفاقيات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

حقق هذا المؤشر استقرار في الأداء لسنين على التوالي على مستوى بلوغ القيمة المستهدفة لعدد اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المؤسسات الاقتصادية 163 اتفاقية شراكة سنة 2021 و162سنة 2022 اتفاقية ويعود ذلك بالأساس إلى:

- مواصلة استكمال تركيز هياكل المساندة والربط بمراكز البحث ومكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات قصد تعزيز انفتاحها وربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي لتطوير الشراكة ولدفع استغلال نتائج البحث ونقل التكنولوجيا،
- مواصلة تمويل لمشاريع البحث والتطوير التشاركية ذات البعد التنموي والتي تنجز التي تنجز في إطار شراكة مع مؤسسات اقتصادية.

وفي إطار مراجعة النصوص المتعلقة بحركية الباحثين بما يعزز تنقل الباحثين نحو المؤسسات الاقتصادية مع تبسيط إجراءاتها فضلا عن تحويل الصبغة القانونية للمؤسسات العمومية للبحث العلمي من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية، فإنه من المنتظر أن تساهم هذه الإجراءات في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خلال الفترة القادمة 2024-2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- لم تعد النصوص القانونيّة للانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي معاصرة وأصبح تطبيقها أكثر صعوبة. وعلى وجه الخصوص، يشكّل عنصر خلاص الأطراف المتداخلة من أهّم نقاط الضعف الرئيسية لهذه النصوص والذي يستحق إجراء مراجعة دقيقة لها. وفي انتظار هذه المراجعة يجري إعداد دليل الإجراءات لتوضيح وتحديد مختلف الإجراءات الإدارية والمالية بحيث يمكن خلاص مختلف المتداخلين على مساهمتهم وجهودهم وذلك بكل موضوعيّة في سياق العقود.

- غياب الحوافز الضريبيّة لتطوير الشراكة الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية ولتشجيع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة والانخراط في تمويل أنشطة البحث والتطوير. وفي هذا الإطار، يقترح اعتماد حافز ضريبي جديد للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لدفع الشراكة مع هياكل البحث وتشجيعها على المساهمة في أنشطة البحث والتطوير واستحثاث نقل التكنولوجيا.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث

رمز المؤشر: 3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا والمنبثقة عن نتائج البحث وهو يعتمد لقياس مدى قدرة منظومة البحث على نقل المعارف والتكنولوجيا نحو المجتمع وقطاعات الإنتاج.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5.مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المحدثة سنويا خلال سنة المرجع

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية.)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6 مؤسسات مجددة خلال 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	عدد	7	2	3	6	6

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا لخصوصية مسار التثمين والتجديد وارتفاع درجة المخاطر لم يتم تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خلال سنة 2021 حيث سجل المؤشر انخفاض في عدد المؤسسات الناشئة المحدثة خلال سنة 2021 بالمقارنة مع سنتي 2019 و2020. ولتجاوز الصعوبات التي تعيق الوصول لنسبة الإنجاز المستهدفة لفترة 2023-2025 ستتولى الوزارة خلال الفترة القادمة إطلاق برنامج تمويل لدعم النضج التكنولوجي لمشاريع البحث والتجديد في مرحلة ما قبل الانطلاق Pré-amorçage، كما سيتم تطوير آليات الإحاطة والمساندة قصد بلوغ القيمة المستهدفة.

سجل هذا المؤشر تحسنا في الإنجاز خلال سنة 2022، حيث بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات نفس السنة 100 %، ويعود ذلك إلى توجيه تمويل البرامج نحو المشاريع المبتكرة والمجددة ذات النضج التكنولوجي المتقدم وخاصة المشاريع التي تفضي إلى إحداث المؤسسات الناشئة التي أصبحت تمثل بديلا تنمويا جديدا يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن المرافقة الخصوصية والنوعية وخدمات الإحاطة والدعم الذي تم تقديمهم لحاملي المشاريع في جميع المراحل المشاريع مرحلة تطوير النضج التكنولوجي، وخاصة مرحلة ما قبل الانطلاق إحداث المؤسسة والتي تمت في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص قد ساهم في تحقيق القيمة المستهدفة والتسريع في إحداث ««Accélération هذه المؤسسات والتي تحصلت كلها على علامة مؤسسة ناشئة « Label Startup » .

ومن خلال توزع المؤسسة المحدثة حسب النوع الاجتماعي، تبين النتائج التي تحقيقها خلال سنة 2022 إلى أن نسبة المؤسسات المجددة التي تم إحداثها من طرف الإناث تجاوزت نسبة 77.8% من جملة المؤسسات التي تم إحداثها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر) :

يمثل النقص في الدعم والإحاطة لمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة فرص ربح ضائعة للجامعة، للباحثين خاصة وللاقتصاد الوطني، حيث كان بالإمكان الاستفادة من مخرجات البحث ذات المضامين المعرفية والتكنولوجية رفيعة المستوى وذات قيمة مضافة عالية توظف في خدمة التنمية وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وبهدف توفير البيئة المواتية لإحداث المؤسسات المجدّدة المؤسسات الناشئة والمنبثقة عن برامج ومشاريع البحث والتجديد يقترح:

- على المستوى التكنولوجي: إحداث **الفضاء المندمج للتجديد** بالجامعات وذلك لتجميع جميع

المبادرات على غرار مراكز المهن وإشهاد الكفاءات (Centres 4 C) والمكاتب الجامعيّة لنقل التكنولوجيا (BUTT) وحاضنات المشاريع أو محاضن المؤسسات إضافة إلى الفضاء المخصص للتجديد بالجامعة وحدات التجديد ونقل التكنولوجيا المبرمج إحداثها بمدارس المهندسين والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وذلك ضمن فضاء موحد مندمج يحتضن ويوحد جميع الأنشطة ذات العلاقة بالتجديد وبعث المؤسسات الناشئة يعرف بـــ **"الفضاء المندمج لتجديد"**.

- على مستوى الدعم: وضع آليات وبرامج لتمويل المشاريع المبتكرة المتأتية من محاضن المؤسسات وهياكل تسريع نقل التكنولوجيا.
- على مستوى الحوكمة: مراجعة تسيير محاضن المؤسسات في اتجاه إضفاء مزيد من المرونة والنجاعة على أدائها وتعصير الخدمات التي تقدمها للباعثين أصحاب المشاريع المجدّدة ومتابعتها في مرحلة ما بعد الإحداث.

توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الباعثين أصحاب المشاريع المجدّدة وتطوير خدمات المرافقة وخاصة خدمات ما بعد الإحداث (Post-création).

بطاقات مؤشرات

برنامج الخدمات الجامعية

بطـاقة مـؤشـــر 1.1.3: نسبة غرف السكن الفردي والزوجي

رمز المؤشر: 1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يوضح هذا المؤشر مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي المعدة لطالب أو طالبين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي / العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مركز التخطيط والدراسات والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الأول
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 77,83 % (2026)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنـــامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية ومكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2022	ق م 2023	التقديرات 2024	2025	2026
عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي	نسبة مائوية	18908	19918	20364	20805	21137
العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي		24594	26293	26386	26877	27156
نسبة غرف السكن الفردي و الزوجي		% 76,88	%75,75	%77,17	% 77,40	% 77,83

02. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد هذا المؤشر استقرارا على مستوى النتائج المتحققة نتيجة لتزايد الطلب على السكن العمومي بعدبد الجهات الجام وارتفاع عدد المقيمين بالإضافة إلى مشاريع التهيئة والإصلاحات التي شملت معظم فضاءات الإيواء الجامعي وكذلك المبيتات المستغلة في إطار الكراء أو المناولة والتي فرضت العودة إلى استعمال على استعمال أكثر من سريرين بغرف الإيواء

وفي نفس الإطار يطرح حجم المنتفعين من السكن الاستثنائي وفق الاعتبارات اجتماعية والمقدر بحوالي 3/1 العدد الجملي للمقيمين بعض الصعوبات والضغوطات الإضافية وهو ما يجعلنا في هذه المرحلة نحرص على استقرار المؤشر والمحافظة على المكاسب المسجلة.

ويعول البرنامج لمعالجة النقص الحاصل في طاقة الاستيعاب بالعديد من مؤسسات الإيواء وتجنب قدر الإمكان استعمال السرير الثالث بغرف الإيواء على برمجة مشاريع جديدة للتوسعة بالعدبد من المبيتات وتسريع نسق الأشغال ورفع كل الإشكالات المرتبطة بإنطلاق إنجاز المشاريع وكذلك الحرص على تكييف عملية التوجيه الجامعي للطلبة الجدد بمراعاة طاقة الاستيعاب المتوفرة بالمبيتات الجامعية بكل قطب جامعي.

03. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- بطء الأشغال ببعض مشاريع التهيئة والتوسعة والإصلاح وتعطل بعضها نتيجة لما تطرحه من صعوبات إدارية وعقارية وقانونية.

- التأثير السلبي لتواصل الأشغال على طاقة الاستيعاب بالعديد من المبيتات، وهو ما يدفع إلى مزيد من الاعتماد على المناولة وكراء مبيتات بعضها يفتقد لشروط وجودة السكن المرجوّة.

- التكلفة المرتفعة المرتبطة بإدخال بعض التعديلات على الأمثلة الهندسية للغرف.

- تزايد الطلب على السكن الاستثنائي وصعوبة التوفيق بين الاستجابة لاختيارات الطلبة الجدد لمسالكم الدراسية ومراعاة طاقة الاستيعاب المتوفرة بكل جهة جامعية .

بطـاقة مـؤشـــر 2.1.3:

نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة

رمز المؤشر: 2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة لتحسين ظروف وجودة الإقامة داخل داخل مؤسسات الإيواء الجامعي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خمسة خدمات للطلبة على الأقل من جملة الخدمات التالية: وحدة استحمام/10 طلبة، دورة مياه/8، حوض غسل/5+ خدمات مشرب + فضاء انترنات مجهز+ وحدة طبخ+ قاعة مجهزة للعلاج) /العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة C Performance ودواوين الخدمات الجامعية ومكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 88,54 % سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مائوية	62	77	82	85	85
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.		93	92	93	96	96
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.		54,73 %	%83,69	%88,17	% 88,54	% 88,54

2. النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشـــــر:

شهد هذا المؤشر تراجعا مقارنة بسنة 2020-2021 من 66,66 % إلى 54,73 % خلال السنة المنقضية 2021-2022 على مستوى الخدمات المتكاملة بكل مؤسسة إيواء المضبوطة بهذا المؤشر نتيجة لتعطل بعض الأجنحة والفضاءات التي شملتها مشاريع التهيئة والتوسعة والتسخير الاضطراري لبعض الفضاءات قصد استغلالها لتلبية حاجيات الإيواء.

ويتطلب تحقيق الانتظارات المنشودة من هذا المؤشر استعجال الانتهاء من الأشغال المذكورة ومراجعة توزيع الطلبة على بعض المسالك الدراسية بمختلف الجهات وفق طاقة الاستيعاب الممكنة لمؤسسات الإيواء.

والملاحظ في هذا الصدد أن هذا التراجع يعدُّ ظرفيا ومن المنتظر أن يشهد المؤشر مسارا تطوريا إيجابيا انطلاق من السنة الجامعية 2022-2023، بعد انتهاء الأشغال المتواصلة ببعض المشاريع المتواصلة والتي شملت 20 مؤسسة إيواء، وعودة أغلب المؤسسات إلى الأداء المعهود وتوفير

المزيد من الاعتمادات المخصصة لتدعيم فضاءات الإيواء واقتناء التجهيزات اللازمة لمختلف الخدمات المرتبطة بالسكن.

ويأمل البرنامج بعد انطلاق المشاريع المستحدثة والتي ماتزال إما في طور الدراسات (41 مشروعا) أو في طور طلب العروض (7 مشاريع) أن يحقق المؤشر كل الانتظارات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إدخال بعض الأشغال على الأمثلة الهندسية للعديد من المبيتات.
- طول الإجراءات المتعلقة بتهيئة وتجهيز المبيتات والأحياء الجامعية بين مصالح الوزارة والهياكل العمومية الأخرى.
- عدم توفر الفضاءات الملائمة لبعض المبيتات الجامعية القديمة لاحتضان بعض المرافق مثل المشرب وفضاءات الانترنات فضلا عن الفضاءات المعدة لتعاطي النشاط الثقافي والرياضي.
- التأثير السلبي على طاقة الاستيعاب بكل مؤسسة إيواء بفعل أشغال التهيئة.

بطـاقة مـؤشـــر 3.1.3 :

نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الاشهاد والمتعاقدة مع مكتب مختص في الإشهاد ويشمل الاشهاد مختلف أنشطة المطاعم على غرار السلامة الغذائية وجودة الاستقبال وارساء منظومة التصرف في الجودة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر** جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المطاعم الجامعية المتحصلة على الإشهاد والمنخرطة في المسار االشهادي/ العدد الجملي للمطاعم الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 30 مطعم بحلول سنة 2026 (بالمراكمة) بنسبة 35.29 % من العدد الجملي للمطاعم
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي.	**عدد**	10	13	18	24	30
العدد الجملي للمطاعم	**عدد**	82	84	85	85	85
نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي	**نسبة**	**%12.19**	**%15.47**	**%21.17**	**%28.23**	**%35.29**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعزز هذا المؤشر بإدراج 8 مطاعم جامعية بالمسار الإشهادي والشروع في إعداد 14 مطعما جديدا موزعين على دواوين الخدمات الجامعية الثلاث والتعاقد مع المكاتب المختصة للمرافقة والمتابعة:

الديوان	المطاعم المتحصلة على الإشهاد	المطاعم المنخرطة في مسار الإشهاد	عدد المطاعم في طور الدراسة والتعاقد مع مكاتب الإشهاد	مجموع المطاعم المعنية بالإشهاد قبل نهاية 2025
ديوان خ ج للشمال	02	05	05	12
ديوان خ ج للوسط	--	01	04	05
ديوان خ ج للجنوب	--	02	05	07
المجموع	02	08	14	24

ومن المنتظر أن يبادر القائمون على البرامج الفرعية بالتعاقد مع مكاتب المختصة في مجال الإشهاد حسب مواصفات Iso 22000 والشروع في تنفيذ برنامج مرحلي للقيام بأشغال التهيئة

والصيانة والسلامة والوقاية التي يستدعيها الإشهاد من جهة وكذلك مواصلة القيام بدورات تكوينية للأعوان في مجالات تقنيات الطبخ والتوزيع وتخزين المواد والسلامة والوقاية من الحوادث.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الموارد الضرورية لتمويل الانتدابات والتكوين والقيام بالأشغال المناسبة التي تفرضها عمليات التأهيل.
- تعطل أنشطة المطاعم الجامعية بسبب الأشغال الجارية والصعوبات التي تطرح لتلبية حاجيات الإطعام ببعض الجهات الجامعية من جهة وإنجاز الأشغال من جهة أخرى.
- صعوبة تسريع عملية الحصول على الإشهاد نتيجة للشروط التي تفرضها عمليات تأهيل المطاعم الجامعية والتي تستغرق حوالي 4 سنوات.

بطـاقة مـؤشـــر1.2.3: نسبة انتفاع الطلبة بالإحاطة النفسية

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى احتساب قياس نسبة الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وحصص إحاطة نفسية فردية داخل مؤسسات الإيواء الجامعي المقدمة من طرف أطباء وأخصائيين نفسيين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية / العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 23,73 % سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وفردية ولقاءات وندوات تحسيسية ووقائية	**نسبة مائوية**	14863	14750	14450	15100	15750
العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي		61162	66028	65340	65921	66366
نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية		24,31 %	22,33 %	% 22.6	22,90 %	23,73 %

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ارتأى البرنامج التعويل أكثر على الأنشطة الوقائية والتحسيسية إلى جانب الأنشطة العلاجية حيث تمّت الدعوة إلى التكثيف من التظاهرات في مجال الإحاطة النفسية وخاصة منها الندوات العلمية ذات الطابع الوقائي لما لها من دور في الرفع من عدد المستفيدين بالرعاية النفسية بالوسط الجامعي فضلا عن دورها الاستباقي في تأمين السلامة النفسية للطالب وترشيده لتجنب السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

وسوف تتعزز هذه الخدمة بصفة مطردة، بعد دخول المنصة الرقمية للإحاطة النفسية عن بعد مرحلة الاستغلال الفعلي مع بداية السنة الجامعية 2022 – 2023، حيث مكنت قبل نهاية شهر جوان، ما يناهز 1600 طالبا من الانتفاع بمختلف خدمات الإحاطة، العلاجية منها أو التحسيسية والوقائية.

وتعتبر النتائج المتحققة على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أنها تؤكد مستقبلا انتفاع حوالي 25 % من المقيمين سنويا بعد التعويل عن خدمات الإحاطة النفسية عن بعد.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الحاجة إلى تدعيم التعامل عن بعد في مجال خدمات الإحاطة النفسية وإنتاج مزيد من الأدلة والنشريات في هذا الغرض، لتعويض النقص الحاصل في سلك الأخصائيين النفسانيين.

- صعوبة تكثيف الأنشطة الوقائية والتوعوية وأنشطة الإرشاد بالفترة المسائية (ليلا) .
- اشكالية تشريك القطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء هذه الخدمة.
- اشكالية إحصاء المنتفعين بالإحاطة النفسية عن بعد باعتبار وأن المنصة الرقمية لا تسمح – في إطار حماية المعطيات الشخصية – بتقسيم رواد المنصة حسب النوع الاجتماعي وتوزيعهم حسب الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية.

بطـاقة مـؤشـــر 2.2.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء والمراكز الثقافية والرياضية.

رمز المؤشر: 2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

2-تعريف المؤشر: تمثل هذه النسبة عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

3- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي ويسعى البرنامج إلى تقوية حضور الطالبات بمختلف النوادي الثقافية والرياضية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الطلبة المنخرطين في النوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية/عدد الطلبة المقيمين داخل المبيتات والأحياء الجامعية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 30,58 % سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م 2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية	نسبة مئوية	19211	17200	18730	19510	20300
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية		61162	66028	65340	65921	66366
نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية		%31,41	% 26,04	%28,66	% 29,59	% 30,58

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يمثل النشاط الثقافي والرياضي رافدا هامّا للحفاظ على التوازن النفسي للطالب والنأي به عن مختلف الأمراض السلوكية وتمكينه من فرص متنوعة لممارسة مواهبه في مختلف المجالات الثقافية والرياضية.

وبالعودة إلى الانجازات الحاصلة فقد أمكن للمؤشر تقريبا تحقيق القيمة المستهدفة والمقدرة بثلث العدد الجملي للمقيمين ويعول البرنامج على مزيد دعم مكاسب قطاع النشاط الثقافي والرياضي متى تم الإسراع في إنهاء مشاريع التهيئة والتوسعة التي شملت مؤسسات الإيواء الجامعي واستكمال جميع المشاريع المبرمجة لبناء وتهيئة الملاعب والمركبات الرياضية والتي من المنتظر أن تحقق التوازن المطلوب في عدد المنخرطين والممارسين للنشاط للرياضي بين مختلف الجهات.

ومن أهم الدعائم المسجلة لفائدة هذا القطاع إفراده بـ 11 مشروعا، تتفاوت بها نسب التقدم في الإنجاز. ومن المنتظر أن يتم الشروع في استغلال المركبين الرياضيين الكبيرين بكل من سيدي

ثابت والقطب التكنولوجي بسوسة مع بداية السنة الجامعية 2023 -2024، وهو ما يخلق فرصا إضافية لتعاطي النشاط الرياضي والانخراط في مختلف النوادي بهذه الجهات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعطل جزء كبير من الأنشطة الثقافية والرياضية بفقدان الفضاءات المُعدّة لهان نتيجة لتواصل الأشغال بالعديد من المبيتات والأحياء الجامعية والبطء في عودة هذه الفضاءات إلى طور الاستغلال الكامل.
- اللجوء الاضطراري ببعض الجهات إلى إعادة توظيف بعض الفضاءات المعدة للنشاط الثقافي وتحويلها إلى غرف لإيواء الطلبة.
- نقص الإطار التنشيطي اللازم لتلبية حاجيات كل النوادي من التأطير في كل المجالات الثقافية والعلمية والرياضية.
- صعوبة تعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية بمعظم المبيتات المستغلة في إطار المناولة والكراء ومبيتات منظمة التربية والأسرة.
- إشكال توفر وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج مؤسسات إقامتهم فضلا عن ضعف الاستفادة من الرحلات الترفيهية والثقافية الجامعية.
- الحاجة إلى إدراج رياضات جديدة على غرار "رياضة الطبيعة" وتجذير الرياضات الفردية والترفيهية ضمن خارطة الرياضات الجماعية التقليدية.
- الحرص على إحداث نوادي لبعث المؤسسات ونوادي تعنى بتعزيز قيم المواطنة والحوار ودعم ثقافة الانفتاح والاختلاف وإرساء ثقافة اللاعنف بمؤسساتنا الجامعية.

بطـاقة مـؤشـــر3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية داخل مؤسسات الإيواء والمراكز الثقافية والرياضية الجامعية

رمز المؤشر: 3.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب.
2. **تعريف المؤشر:** يبين المؤشر نسق تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية التي أنجزتها أو شاركت فيها نوادي مؤسسات الخدمات الجامعية خالل السنة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (أهمية هذه التظاهرات في إثراء المنتوج الثقافي الوطني ودعمه في قطاع الاحتراف الثقافي بالعديد من المواهب والكفاءات)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة في كل سنة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 220 تظاهرة سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الوحدة	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.	عدد	128	182	190	220	235

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نراعي في قراءتنا لهذا المؤشر المعطيات التالية:

- يتم فقط احتساب التظاهرات الثقافية والرياضية الكبرى المنجزة على النطاق الجهوي والوطني والدولي، دون غيرها، والتي تستقطب أكبر عدد من المشاركين والمنتفعين من مضامينها التنشيطية، إلى جانب التأكيد على الطابع التنافسي المرتبط بأغلب المشاريع الثقافية والرياضية المعروضة خلال مختلف التظاهرات.
- لا يتم احتساب الأنشطة الدورية التي تنجزها النوادي الثقافي والرياضية بكل مؤسسة خدمات جامعية، ويغيب في عروضها التنشيطية الطابع التنافسي والانفتاح على المؤسسات الأخرى.
- نرصد نسبة التطور العددي للتظاهرات الثقافية والرياضية سنويا بالنظر إلى النتائج المسجلة خلال السنة الجامعية المنقضية.

ويعتبر نسق التظاهرات المنجزة، مقبولة ومنطقية بالعودة إلى القيمة المستهدفة بهذا المؤشر وبالنظر إلى متطلبات إقامة التظاهرات والمهرجانات الثقافية والرياضية الكبرى من اعتمادات ولوجستيك.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الحاجة الملحة لبناء مراكز ثقافية جامعية جديدة بتجهيزات حديثة، تستجيب وظيفيا لاحتضان أنشطة النوادي وتنظيم التظاهرات الثقافية لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.
- عدم ديمومة المنتوجات الثقافية من مسرحيات وعروض موسيقية نتيجة لانقطاع الطلبة

المشاركين في هذه العروض عن الإقامة بالمبيتات بعد استيفاء حقهم في السكن أو بعد التخرّج.

- صعوبة عرض المنتوج الثقافي الطلابي خارج المحيط الجامعي

- محدودة أسطول النقل المعدّ للرحلات الترفيهية والتنقل لإنجاز التظاهرات الثقافية والرياضية المبرمجة وتقادم الأسطول الموجود وارتفاع كلفة كراء حافلات وهو ما يحول دون تنظيم العدد الكافي من الرحلات.

- محدودية الإطار التنشيطي المتوفر وعدم استجابته لتنوع احتياجات النوادي الفنية والأدبية والعلمية والرياضية.

بطاقات المؤشرات

لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة

رمز المؤشر: 1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل. (الهياكل القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها مبدئيا هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1.طريقة احتساب المؤشر:

عدد التوصيات والقرارات التي يتم تنفيذها من الهياكل القيادية بالوزارة / العدد الجملي للقرارات والتوصيات الصادرة عن الهياكل القيادية بالوزارة * 100

2. وحدة المؤشر : نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل القيادية

4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الثانية من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2026.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن هياكل القيادة	نسبة	% 61	% 62	% 65	% 67	% 70

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

عرفت نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل تحسنا 61 % سنة 2022 ويرجع أساسا إلى المجهود المبذول في متابعة قرارات مجالس الجامعات والقرارات والتوصيات التي ويرجع هذا التحسن في التطور الحاصل في متابعة وتنفيذ بعض القرارات والتوصيات الصادرة عن مجالس الجامعات علما وأن البرنامج يعمل على تطوير هذه النسبة لتصل إلى 70 % سنة 2026 وذلك من خلال الحرص على بعث هيكل أو تعيين إطار يعنى بمتابعة هذه القرارات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة تنفيذ بعض القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية لتشعب بعض المسارات وضعف انخراط بعض الهياكل في مجال تركيز الرقابة الداخلية.
- غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجالس الجامعات.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة وصفحة الفايسبوك

رمز المؤشر:2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حكومة المهمة.

2. تعريف المؤشر: نسبة تطور مستعملي مواقع الوزارة (مواقع الوزارة الرسمي + صفحة الوزارة فيسبوك)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد مستعملي موقع الوزارة (n)}}{\text{عدد مستعملي موقع الوزارة (n-1)}} \times 100$$

n: السنة الحالية

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإعلامية

4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر:23% سنة 2026

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة	نسبة	% 16	% 17	% 19	% 21	% 23

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي 2020 و2021 إذ يقدر عدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية بـ 669,223 K مستعمل بينما يقدر عدد مستعملي صفحة الوزارة على فيسبوك بـ 534,802 K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

هذا وستعمل الوزارة خلال الفترة المتراوحة بين 2024-2026 على تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة وذلك من خلال:

- تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
- مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.
- إيواء مواقع الواب ومواقع الخدمات عن بعد.
- العمل على تحسين الهوية البصرية وجمالية الموقع مع الحرص على مطابقته للمعايير الدولية في مجال الواب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب لوحة قيادة خاصة بالموقع لجمع الإحصائيات وتحليلها حيث يقع حاليا الاعتماد على إحصائيات صفحة الفايسبوك واستغلال تقنيات "Google Analytic"

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد

رمز المؤشر: 3.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد الخدمات عن بعد المنجزة}}{\text{للعدد الجملي للخدمات المبرمجة}} \times 100$$

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإعلامية.

6. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 64 % سنة 2026

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	نسبة	% 50	% 54	%58	% 61	% 64

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2022 من إدراج 46 خدمة على الخط حيث تولت إدارة الإعلامية سنة 2022 وضع 5 خدمات من مجموع 10 خدمات مبرمجة

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد من خلال الرفع في عدد الخدمات عن بعد وتعزيز المجهود الوطني لتركيز الإدارة الإلكترونية ذلك أن النسق الحالي لإدراج الخدمات عن بعد لم يكن بالسرعة المطلوبة خاصة أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 50 % سنة 2022 وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف عدد الإطارات في اختصاص البرمجة وتعقيد دليل الإجراءات لبعض الخدمات الإدارية .

هذا ويعتبر هذا النسق ضعيف نظرا لأهمية تقريب الخدمات من المواطن خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين مع ضرورة العمل على توفير الوسائل المادية لتطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة حتى يتسنى استغلال التطبيقات الإعلامية بأحسن السبل وتيسير الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المتعاملين مع الوزارة خاصة الطلبة مع تسهيل النفاذ إلى المعلومة وتسيير الشبكة الوطنية الجامعية وضمان سلامتها.

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- مغادرة الإطارات المختصة في تطوير برمجيات الواب وتوقف الإنتدابات في الوظيفة العمومية.
- النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.
- تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ كتلة الأجور.

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. . الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

2. تعريف المؤشر: هذا المؤشر يهم الاعتمادات المرصودة لكتلة الأجور.

3.طبيعة النشاط: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : تقديرات كتلة الأجور / إنجازات كتلة الأجور

2. وحدة المؤشر : نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: التقليص من الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور لتبلغ سنة 2026 حوالي 100%.

6.المسؤول عن البرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة انجاز كتلة الأجور	نسبة	%97.6	%100.1	%100	%100	%100

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2022 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 97.6 % كما شهدت تراجعا مقارنة بإنجازات سنة 2021 التي بلغت 99.74 %.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التكهن ببعض التدابير الجديدة خاصة الناجمة على المفاوضات الاجتماعية فيما يتعلق بقسم التأجير.
- صعوبة ضبط الاعتمادات الخاصة بالأساتذة المتعاقدين.

بطـاقة المـؤشر: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية

رمز المؤشر: 2.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

2. تعريف المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان. (الدورات التكوينية ذات الطابع الأفقي المنصوص عليها بالمنشور المتعلق بمخططات التكوين للسنة المعنية)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر منتوج.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة.

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الموارد البشرية.

6. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

7.**القيمة المستهدفة للمؤشر:** 22 %سنة 2026

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الوزارة والمؤسسات التابعة لها)

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2022	ق م 2023	التقديرات 2024	2025	2026
نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة	%8.4	13%	16%	% 19	% 22

2-تحليل المؤشر:

- شهد هذا المؤشر خلال سنة 2022 تراجعا ملحوظا في نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حيث بلغ عدد المنتفعين بالتكوين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حوالي 1500 عون مقابل 2607 سنة 2021 وهو ما ستعمل الوزارة على تجاوزه خلال سنة 2023 علما وأن هذا التراجع مرده أساسا أن بعض الهياكل لم يتسن لها تنظيم دورات تكوينية لغياب هياكل التكوين في بعض الاختصاصات أو عدم دقة كراسات الشروط الخاصة بالتكوين هذا ويبقى هدف الوزارة الوصول إلى نسبة 22 % من عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية خلال سنة 2026 من خلال :
- تحسيس المسؤولين عن التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي بأهمية هذه المجالات لتحسين وتطوير قدرات الأعوان الراجعين لها بالنظر.
- تنقيح الهيكل التنظيمي الخاص بالجامعات ومراكز البحث العلمي لإحداث مصلحة تعنى بالتكوين بالتالي تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي وذلك من خلال تعيين إطار لمتابعة البرامج التكوينية والتنسيق مع الإدارة المركزية في هذا المجال.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتكوين لبعض الهياكل حتى تتمكن من انجاز مخطط التكوين الخاص بها.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر المصادقة على المخطط السنوي للتكوين من قبل مصالح رئاسة الحكومة.
- تأخر التأشير على طلب العروض الخاص بالتكوين من قبل مراقبة المصاريف العمومية.
- بعض الهياكل لم يتسن لها انجاز مخططات التكوين الخاصة بها ومرد ذلك غياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات أو عدم دقة كراسات الشروط الخاصة بالتكوين وهو ما يؤدي إلى إعلان بعض العروض غير مثمرة وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- ضغف في التكوين الداخلي.

المـؤشر: نسبة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر**: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.
4. **تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** التقليص في الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية لتبلغ 100% سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للإدارة العامة للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. . **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	قانون المالية	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	98.8%	%99.8	%99.8	%100	%100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان ديمومة الميزانية والعمل على ضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وقد شهدت نسبة التنفيذ سنة 2022 تراجعا طفيفا مقارنة بالتقديرات حيث بلغت حوالي 98.81 %.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتعلق المؤشر بميزانيات كل البرامج مما يحد من مسؤولية رئيس برنامج القيادة والمساندة في نسبة الإنجاز.

توجد عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الإشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية.

المـؤشر: كلفة التسيير بالنسبة للعون

رمز المؤشر: 2.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر**: كلفة التسيير بالنسبة للعون.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر منتوج.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارد المخصصة للتسيير / عدد الأعوان المعنيين (أعوان الإدارة المركزية + أعوان الجامعات مركزي +أعوان دواوين الخدمات الجامعية مركزي)
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.
4. **تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** التقليص في مصاريف التسيير لتبلغ 6300 د سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للإدارة العامة للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. . **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2022	قانون المالية 2023	التقديرات		
				2024	2025	2026
كلفة التسيير للعون	عدد	8225 د	5992 د	6723 د	6500 د	6300 د

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة وسيتم العمل خلال السنوات القادمة على التقليص في كميات

الاستهلاك خاصة في مجال الطاقة والمكتبية من خلال استعمال المواد المقتصدة للطاقة والتقليص من الاستعمال الورقي للوثائق وتوفير الموارد البشرية الكافية لمتابعة حسن استغلال وصيانة المعدات والتجهيزات للضغط على مصاريف التسيير.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة.
- مصاريف التسيير لا تخص النفقات المتعلقة بالأعوان فحسب بل تخص كلفة جميع الخدمات بالتالي العديد من الخدمات لا يمكن التحكم في كلفتها (صيانة، ماء، كهرباء، لجان مناظرات ....)
- التقليص الكبير في كلفة التسيير قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.
- مصاريف التسيير لا تخص النفقات المتعلقة بالأعوان فحسب بل تخص كلفة الخدمات.

بطـاقـــات

الفـــاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : جامعة صفاقس

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** التعليم العالي والبحث العلمي
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 80 لسنة 1986 المؤرخ في 9 أوت 1986
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** إرساء الحوكمة، نظام المعلومات ودعم البحث العلمي والتفتح على المحيط وتعزيز التعاون الدولي وتركيز نظام الجودة والاعتماد والتوجه نحو التميز
2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين الحوكمة والتصرف في المنظومة الجامعية
- دعم الاعتماد وتقييم المسارات
- تحسين التأطير وتكوين المكونين
- دعم إشعاع الجامعة وتحسين مردوديتها الداخلي
- تحسين ظروف التكوين
- تطوير عروض التكوين غير الحضوري
- دعم انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي
- تدعيم مؤهلات ومهارات الطلبة

3. **تدخلات الفاعل العمومي**.

بيان المشاريع	تقديرات 2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء وسائل نقل إدارية	150		150	
اقتناء وسائل نقل بيداغوجية	650		650	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة صفاقس	800		800	
تجهيزات دراسية مختلفة	300		300	

المدرسة الوطنية العليا للتجارة بصفاقس	400		400	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	800		800	
اقتناء تجهيزات إعلامية	300		300	
جملة المشاريع الجديدة	**3400**	**0**	**3400**	**0**
المجموع:		**0**	**0**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		3416	2466	2400	2400	2400
منحة الدولة بعنوان التسيير		3760	4700	4700	4935	5181
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1557	1557	1557	1603	1651
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		1700	3400	5000	6000
نفقات الاستثمار		5544	1750	2050	4200	5000
المجموع		**14277**	**12173**	**14077**	**18138**	**20232**

بطاقة عدد 2 : جامعة قابس

I التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: التعليم العالي والبحث العلمي

2.مرجع الإحداث: الأمر عدد 1662 لسنة 2003 المؤرخ في 04 أوت 2003 المتعلق بإحداث جامعة
الأمر الرئاسي عدد 215 لسنة 2022 المؤرخ في 04 مارس 2022 المتعلق بتغيير صبغة جامعة

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** إنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،
دعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع
2. **الأهداف الإستراتيجية:**
- دعم جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز
- دعم التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

بيان المشاريع	تقديرات 2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء وسائل نقل إدارية	200		200	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة قابس	500		500	
تجهيزات دراسية مختلفة	400		400	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	1000		1000	
اقتناء تجهيزات إعلامية	400		400	
جملة المشاريع الجديدة	**2500**	**0**	**2500**	**0**

III - الميزانية على المدى المتوسط:

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		1945	1400	1380	1380	1380
منحة الدولة بعنوان التسيير		2716	3445	3445	3617	3798
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	935	935	935	963	991
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		1700	2500	4200	4500
نفقات الاستثمار		3283	6350	8100	7200	7000
المجموع		**8879**	**13830**	**16360**	**17360**	**17669**

بطاقة عدد 3: جامعة تونس المنار

I - التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** التعليم العالي والبحث العلمي
2. **مرجع الإحداث:** الأمر الرئاسي عدد203 لسنة 2022 مؤرخ في 04 مارس 2022
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:**

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**

- توخي سياسة حوكمة رشيدة فيما يتعلق بالنفقات خصوصا في قسم التأجير والنفقات الإلزامية (إستهلاك الماء والإتصالات الهاتفية). ودعم الطاقات البديلة والمتجددة

-الجودة في التدريس من خلال تأمين ظروف أفضل للعمل: توفير معدات التدريس اللازمة،الإعتناء بالبنايات

-المحافظة على الممتلكات وذلك عبر الإعتناء بأعمال الصيانة وتدعيم الحراسة

-برمجة إستعمال فواضل ميزانية الجامعة في تدعيم ميزانيات التصرف لبعض المؤسسات التي تشكو من صعوبات مالية مثل المعهد العالي للإعلامية وكلية الطب بتونس والإلتزام بخلاص ديون المؤسسات الدولة والخواص

-تجديد الشبكات الإعلامية لمختلف المؤسسات التابعة للجامعة

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين نسب التأطير بالمؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة تونس المنار
- تقليص نسب الإنقطاع الجامعي
- الإنفتاح على المحيط الخارجي
- متابعة الخريجين والإندماج مع المحيط المهني
- تطوير الموارد الذاتية للجامعة من خلال الإنفتاح على المحيط الإقتصادي و الإجتماعي

3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

بيان المشاريع	تقديرات 2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء وسائل نقل إدارية	300		300	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة تونس المنار	700		700	
اقتناء تجهيزات	1000		1000	
تهيئة كلية العلوم بتونس	300		300	
تشبيك المؤسسات	1000		1000	
اقتناء تجهيزات إعلامية	500		500	
جملة المشاريع الجديدة	**3800**	**0**	**3800**	**0**

III - الميزانية على المدى المتوسط:

3- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		2220	1720	1700	1700	1700
منحة الدولة بعنوان التسيير		3360	4200	4250	4462	4685
منحة الدولة بعنوان التدخلات	1355	1355	1355	1355	1395	1437
			1900	3800	5200	6900
نفقات الاستثمار		6934	5000	7150	8000	8000
المجموع		**13869**	**14175**	**18255**	**20757**	**22722**

بطاقة عدد 4: جامعة سوسة

I - التعريـــف

1- النشاط الرئيسي: التدريس والتكوين بجامعة سوسة والإشراف على قطاع التعليم العالي بالجهة من خلال التنسيق العلمي والبيداغوجي والإداري بين المؤسسات التابعة لها

2-مرجع الإحداث: القانون عدد 80 لسنة 1986 المؤرخ في 09 أوت 1986

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II - الإستراتيجية والأهداف:

1.الإستراتيجية: تجميع مختلف الطاقات العلمية والبحثية من أجل الإرتقاء بتصنيف جامعة سوسة إلى مراتب متقدمة.

- دعم المبادرات الطالبية الهادفة لدعم تشغيلية خريجي التعليم العالي.
- دعم الأنشطة التي تتنزل في إطار الإشهاد والاعتماد: تنظيم الجامعة والمؤسسات، مسارات التكوين، الكفاءات
- العمل على مزيد استقطاب الطلبة الأجانب
- دعم أنشطة البحث وتثمين البحوث العلمية المنجزة داخل المؤسسات التابعة لجامعة سوسة

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين جودة وظروف التكوين
- تطوير الإنتاج العلمي وتحسين جودته وتثمين نتائجه
- تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة
- إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل
- تعزيز انفتاح الجامعة والمؤسسات على المحيط

3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

بيان المشاريع	تقديرات 2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء وسائل نقل إدارية	200		200	
اقتناء وسائل نقل بيداغوجية	400		400	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة سوسة	400		400	
تجهيزات دراسية مختلفة	300		300	
تجديد شبكات الإعلامية	200		200	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	700		700	
اقتناء تجهيزات إعلامية	500		500	
جملة المشاريع الجديدة	**2700**	**0**	**2700**	**0**

4. الميزانية على المدى المتوسط:

4- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		2208	1288	1250	1250	1250
منحة الدولة بعنوان التسيير		1760	2200	2200	2310	2425
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1190	1190	1190	1225	1626
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		1900	2700	4300	5100
نفقات الاستثمار		5026	1140	3350	6000	5900
المجموع		**10184**	**7718**	**10690**	**15085**	**16301**

بطـاقة عدد 5: جامعة تونس الافتراضية

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي**: تطوير و تجديد عروض التكوين عن بعد وتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي.

2) **مرجع الإحداث**: الأمر عدد 112 المؤرخ في 28 جانفي 2002

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف

1- الإستراتيجية: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وتأمين وتطوير التكوين الغير حضوري

2- الأهداف الإستراتيجية

توسيع قاعدة المتكونين عن بعد

ضمان مرونة في التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي

1- تدخلات الفاعل العمومي:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء تجهيزات إدارية	220		220	
تجهيزات دراسية مختلفة	75		75	
اقتناء تجهيزات إعلامية	55		55	
المجموع	**350**	**0**	**350**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		6864	6864	7042	7242	7442
منحة الدولة بعنوان التسيير		277	347	347	364	382
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	80	80	80	83	85
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		470	350	900	1100
نفقات الاستثمار			500	450		
المجموع		**7221**	**8261**	**8269**	**8589**	**9009**

عدد 6 : مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي** :: إجراء الدراسات والبحوث في مختلف مجالات البيوتكنولوجيا وتطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ميادين الفلاحة والصناعة والطاقة والبيئة والطب.
2. **مرجع الإحداث :** الأمر عدد 145 لسنة 1988
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج :**عقد البرنامج 2019-2022

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. الاستراتيجية

تندرج إستراتيجية مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس ضمن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي و المتمثلة في تسخير جميع الكفاءات خدمة للتنمية الوطنية في كل أبعادها وتعزيز جودة برامج التعليم العالي و تحفيز التميز العلمي.

تتضمن إستراتجية المركز محورين:

- ✓ **البحث و التجديد:**

- الأمن الغذائي و المائي و ذلك من خلال تثمين التنوع البيولوجي و مقاومة الملوحة والجفاف و الآفات الضارة،

- صحة المواطن و ذلك من خلال تطوير البدائل الحيوية لمعالجة مرض السرطان خاصة،

- التنمية المستدامة و ذلك من خلال تثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط .

- ✓ **التكوين و نقل التكنولوجيا:**

- التكوين: تأطير رسالات الدكتوراه، الماجستير و مشاريع ختم الدروس،

- نقل التكنولوجيا وذلك من خلال براءات الاختراع والتفتح على المحيط الصناعي.

2. الأهداف الإستاراتيجية:

تدعيم إشعاع المركز من خلال الترفيع من عدد المقالات العلمية بالمجلات المفهرسة، براءات الإختراع،...

تدعيم الشراكة بين الصناعيين والمركز

تدعيم الوحدات المختصة بنقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث

تركيز منظومة مندمجة للجودة (ISO9001, ISO45001, ISO14001)

تركيز منظومة اعتماد (ISO17025)

3. تدخلات الفاعل العمومي :

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال الأمن الغذائي و تثمين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة وتثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط ونقل التكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
بناء بيت بلوري مكيف بمركز البيوتكنولوجيا بصفاقس			400	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**400**	**0**
مشاريع جديدة				
تعهد وصيانة المباني	200		200	
تجهيزات علمية	115		115	
اقتناء تجهيزات الاتصال وحماية الشبكة	110		110	
اقتناء تجهيزات إعلامية	75		75	
مجموع المشاريع الجديدة	**500**	**0**	**500**	**0**
المجموع العام	**500**	**0**	**900**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		6	6	6	6	6
منحة الدولة بعنوان التسيير		432	540	540	567	595
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	55	55	55	57	59
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	750	590	500	1000	1200
نفقات الاستثمار		6	300	400		
المجموع		**1249**	**1491**	**1501**	**1630**	**1860**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

بطاقة عدد 7: مركز البحث في الرقميات بصفاقس

I. التعريف :

1- النشاط الرئيسي: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات

2- مرجع الإحداث : الأمر عدد 1216 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012 كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 2119 لسنة 2015 المؤرخ في 04 ديسمبر 2015

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة /المؤسسة: 2016

II. الإستراتيجية والأهداف :

1- الاستراتيجية :

• الارتقاء بالمركز إلى مستوى مراكز التميز في البحث والتطوير والابتكار في المجال الرقمي وجعله دافعا للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني

• تحسين التميز في البحث والابتكار من خلال تعزيز فرق البحث بكفاءات مؤهلة وخبراء في المجالات الناشئة على غرار الذكاء الاصطناعي وانترنيت الأشياء ...

• متابعة اليقظة العلمية والتكنولوجية لتحديد مجالات البحث والابتكار التي تجمع بين اختصاصات رقمية مختلفة

• تشجيع الباحثين على لمشاركة في مشاريع تهدف لتطوير وتثمين البحث العلمي (مثل PEJC, PRF,PNRI, VRR, MOBIDOC,,,,)

• تعزيز قدرات البحث والابتكار من خلال المشاركة بالتظاهرات والندوات العلمية والقيام بتربصات ومهمات علمية بالخارج

• دعم التشغيلية من خلال دعم ثقافة المبادرة ومساندة ومرافقة الباحثين لإقامة واحداث

المشاريع

• انفتاح المركز على محيطه الاقتصادي والاجتماعي من خلال إقامة شراكة دائمة مع الشركات وتثمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا

• تعزيز التعاون مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين

• تثمين نتائج البحث والتجديد من خلال تكريس سياسة نشر المعرفة وتسويق نتائج البحوث

• دعم اشعاع المركز وتحسين قدرة الباحثين على الانخراط في مشاريع بحث في إطار التعاون الدولي

• اتباع هيكل تنظيمي قائم على الحوكمة الرشيدة من خلال إرساء نظام الجودة والتحسين المستمر وتأمين النجاعة والفاعلية المطلوبة في إطار الشفافية

2- الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير الإنتاج العلمي عبر إرساء التميز العلمي بالمقالات العلمية المنشورة
- تشجيع وتطوير البحث العلمي التطبيقي والعمل على إيداع براءات اختراع جديدة
- ابرام اتفاقات جديدة ذات مردود مالي للمساهمة في تطوير التمويل الذاتي للبحث العلمي
- تشجيع بعث المؤسسات الناشئة والمجددة في مجال الرقميات.

3- تدخل الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	150		150	
اقتناء وسائل نقل	90		90	
تعهد وصيانة طرقات المركز	50		50	
تهيئة قاعة موزعات الإعلامية بالمركز	60		60	
مجموع المشاريع الجديدة	**350**	**0**	**350**	**0**
المجموع العام	**350**	**0**	**350**	**0**

III. الميزانية على المدى المتوسط :

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		45	45	45	45	45
منحة الدولة بعنوان التسيير		240	300	300	315	330
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	22	22	22	23	24
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	95	145	350	400	600
نفقات الاستثمار		98	1410			
المجموع		**500**	**1922**	**717**	**783**	**999**

بطـاقة عدد 8: المركز الوطني للبحوث في علوم المواد

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تطوير البحوث في علوم المواد
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2006/1599 بتاريخ 06 جانفي 2006 .:
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1 **الاستراتيجية** :

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث في علوم المواد والعمل على توجيه نتائج هذه البحوث لفائدة النشاط الاقتصادي.
- تثمين المواد وادماجها في استعمالات متعددة.
- وضع وتحسين اساليب نتائج المواد.
- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية.
- تنظيم التظاهرات العلمية.
- ارساء الشراكة الدولية في مجال علوم المواد

2 الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير البحوث في مجال المواد.
- التعريف على نطاق وطني ودولي بالإمكانيات العلمية والتكنولوجية للمركز.
- إدراج المركز كمؤسسة عمومية تعنى بالدراسات الإستراتيجية والتكنولوجية للدولة في مجالات علوم المواد.
- تعزيز الشراكة بين المركز والنسيج الصناعي والإقتصادي.
- تكوين الطلبة وتأطيرهم في علوم المواد .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في علوم المواد والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
القطب التكنولوجي ببرج السدرية: بناء المركز الوطني للبحوث في علوم المواد			100	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**100**	**0**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	250		250	
اقتناء خزانات لحفظ المواد الخطرة	110		110	
اقتناء وسائل النقل	40		40	
تهيئات مختلفة	100		100	
اقتناء تجهيزات إعلامية	50		50	
تأثيث الإدارة والمخابر	50		50	
مجموع المشاريع الجديدة	**600**	**0**	**600**	**0**
المجموع العام	**600**	**0**	**700**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		8	8	8	8	8
منحة الدولة بعنوان التسيير		212	265	265	278	292
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	34	34	34	35	36
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	230	250	600	700	800
نفقات الاستثمار*		337	300	100		
المجموع		**821**	**857**	**1007**	**1021**	**1136**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

بطـاقة عدد 9: مركز بحوث وتكنولوجيات المياه بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية

I- التعريــف

1. النشاط الرئيسي: تطوير البحوث في مجال المياه

- انجاز برامج البحث التنموي في اطار عقود أهداف في قطاع المياه

- المساهمة في تطوير البحث العلمي و التكنولوجي في قطاع المياه

- القيام بكل البحوث و التجارب و الاختبارات التي يمكن أن تطلبها الوزارات والهيئات الوطنية والمؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وذلك في إطار اتفاقيات يتم إبرامها للغرض.

- إنجاز برامج البحوث العلمية و التطوير.

- المساهمة في تطوير العلوم و التكنولوجيات في قطاع المياه.

- تكوين و تأطير الطلبة في مراحل الهندسة، الماجستير و الدكتوراه.

- تثمين نتائج البحث في قطاع المياه.

- تأمين اليقظة التكنولوجية في قطاع المياه.

2 – **مرجع الإحداث**: أحدث مركز بحوث و تكنولوجيات المياه بمقتضى الأمر عدد 337 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 و هو مؤسسة ذات صبغة إدارية .

-3تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1– الاستراتيجية:

- توظيف نتائج البحث خاصة في مجال معالجة وتحلية المياه و التكلس وكذلك التشخيص و التقييم وتطهير المياه المستعملة عبر إدخال تقنيات مبتكرة وجديدة. كما يعمل المركز على تطوير تقنيات الأكسدة المتقدمة لمعالجة المياه المستعملة وتثمين المواد العضوية في المياه المستعملة قصد إعادة

استخدامها، إضافة إلى السبر الجيوفيزيائي لمخازن المياه السطحية و العميقة و دراسة التأثيرات المناخية على الموارد المائية.

- تثمين البحث، وخلق مناخ ملائم للتثمين و التجديد و نقل التكنولوجيا خاصة في مجال المياه وذلك بالانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية:

- الترفيع من الإنتاج العلمي و تحسين جودته.
- دعم نقل و تثمين نتائج البحث و ذلك بالمساهمة في تطوير حلول مجدده للاشكاليات التي يمكن أن تحدث في قطاع المياه.
- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: يلخص الجدول التالي الأهداف التي تعكس التوجهات الكبرى و الاهداف في مجال البحث العلمي بالنسبة لمكرز بحوث وتكنولوجيات المياه ببرج السدرية:

الأنشطة التي تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف المذكورة .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في مجال المياه والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
التجهيزات العلمية	50		50	
بناء فضاء خاص للمواد الخطرة	200		200	
صيانة المدرج	100		100	
مأوى لاسطول السيارات	25		25	
مجموع المشاريع الجديدة	**375**	**0**	**375**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		7	7	7	7	7
منحة الدولة بعنوان التسيير		306	382	382	401	421
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	61	61	61	63	65
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	435	400	375	800	900
نفقات الاستثمار						
المجموع		**809**	**850**	**825**	**1271**	**1393**

بطـاقة عدد 10: مركز البحوث في الميكروالكترونيك والنـانوتكنولوجيا

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث : مرجع التنظيم الإداري والمالي :**
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة: تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في المساهمة في تطوير البحث العلمي واكتساب التكنولوجيات ونشرها في ميدان الألكترونيك والنانوتكنولوجيا.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية والقيام بدراسات استشرافية في الميدان.
- تقديم الخبرة العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي
- دعم أنشطة التكوين والبحث في اطار شبكات ومجمعات بحث في ميدان اختصاصه.
- تعزيز منظومة حوكمة البحث العلمي.
- المساهمة في تكوين الطلبة وتأطيرهم خاصة الماجستير والدكتوراه.
- تنظيم التظاهرات العلمية والتكنولوجية في مجال اختصاصه.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من

الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
تجهيز قاعة بيضاء بمركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة			650	1 000
تجهيز مركز الإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة - القسط الأول			900	1 450
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**1550**	**2450**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	110		110	
مجموع المشاريع الجديدة	**110**	**0**	**110**	**0**
المجموع العام	**110**	**0**	**1660**	**2450**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		53	53	53	53	53
منحة الدولة بعنوان التسيير		228	285	285	299	314
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	20	20	20	21	22
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	100	215	110	400	600
نفقات الاستثمار*		1610	4105	4000		
المجموع		**2011**	**4678**	**4468**	**773**	**989**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 11: المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.

2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 4/95 بتاريخ 02 جانفي 1995 .

3. تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:24 جوان 2021

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 .**الإستراتيجية**:

جعل منظومة البحث والتجديد في ميدان العلوم التحليلية دعامة لاقتصاد جديد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية حسب استراتيجية ترتكز على تحسين أداء هذه المنظومة وتفعيل الدور الموكول لها والإرتقاء بها إلى مستوى المقايس العالمية.

- جعل برنامج البحث العلمي قاطرة فعلية للتنمية وذاك عبر توظيف نتائج البحث في منظومة الإنتاج والنقل التكنولوجي مما يتطلب تطوير وتحسين الأساليب المعتمدة في مجال البحث العلمي والتنمية والتجديد للتمكن من تحقيق الإنعكاس المطلوب على المستوى الإقتصادي والاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية :

- تطوير البحث العلمي والتقني في ميدان التحليل الفيزيائي والكيمائي وإدماجه في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي.

- النهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث التنموية والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.

- تثمين نتائج البحث والعمل على استغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية عبر إبرام اتفاقيات

- تشجيع الشراكة في ميدان البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات مع مؤسسات التعليم العالي والبحث وكذلك مع المؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وفي -نطاق التعاون الدولي عبر مشاريع بحث متعددة الأطراف.

- تكوين الطلبة في مرحلة الدكتوراه في نطاق برنامج المعهد وادماجهم في محاضن المؤسسات

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المعهد في القيام ببحوث تنموية في مجال القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمعهد من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
تهيئة المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكميائي			300	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**300**	**0**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	300		300	
تجهيزات علمية	400		400	
دراسة تركيز منصة تكنولوجية	100		100	
مجموع المشاريع الجديدة	**800**	**0**	**800**	**0**
المجموع العام	**800**	**0**	**1100**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		5	5	5	5	5
منحة الدولة بعنوان التسيير		218	272	272	285	299
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	70	70	70	72	74
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	1450	580	800	1200	1200
نفقات الاستثمار		124	50	300	300	300
المجموع		**1867**	**977**	**1447**	**1862**	**1878**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطاقة عدد12: مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في مجال البيوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث** :أحدث مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية بمقتضى الأمر عدد 339 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة / المؤسسة** :01 أكتوبر 2021

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **<u>الإستراتيجية العامة</u>** :

- نفيذ عقد البرنامج 2019-2022
- تدعيم وتحسين ظروف العمل داخل المخابر ودفع البحوث العلمية إلى مستوى المواصفات الدولية.

تحسين مختلف المؤشرات في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

- تثمين نتائج البحث عبر تعزيز التفتح على المحيط وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية
- دعم آليات إسداء الخدمات للمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- دعم إشعاع و تفتّح المركز على المحيط الخارجي
- إرساء نظام جودة بالمركز

<u>2 الأهداف الاستراتيجية</u>:

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تحسين نوعية الإنتاج العلمي

- إنشاء نظام ضمان الجودة

- تدويل البحث العلمي

- تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا

- تشجيع البحث والثقافة العلمية

- **3 تدخلات الفاعل العمومي:**

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال البيوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	600		600	
مجموع المشاريع الجديدة	**600**	**0**	**600**	**0**
المجموع العام	**600**	**0**	**600**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		5	5	5	5	5
منحة الدولة بعنوان التسيير		376	470	470	493	518
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	67	67	67	69	71
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	450	450	600	800	1000
نفقات الاستثمار		3				
المجموع		**901**	**992**	**1142**	**1367**	**1594**

بطـاقة عدد 13: المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

I. التعريــف

1. *النشاط الرئيسي:*

تتمثل مهمة المركز في القيام بالدراسات والبحوث النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب.

ويقوم المركز خاصة بالأعمال التالية:

2. *مرجع الاحداث:*

القانون عدد 115 لسنة 1993 المؤرخ في 22 نوفمبر 1993 والمتعلق بإحداث المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

3. ***تاريخ امضاء آخر عقد برنامج او اهداف بين الوزارة والمركز:***تم اعداد آخر عقد برنامج للمركز سنة 2014 وهو يخص الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

II. الإستراتيجية والأهداف:

1. *الاستراتيجية:*

بالنظر إلى المهام الموكلة إليه فإن المركز مدعو للعمل على معاضدة المجهود التنموي بالبلاد وذلك بالنهوض بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية حتى تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأولويات الوطنية لقطاع البحث العلمي والتكنولوجيا.

2. *الأهداف الإستراتيجية*

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3. .*تدخلات* الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في الطاقة النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
دراسات مختلفة	200		200	
التهيئة الخارجية لحماية المركز	220		220	
ترشيد استهلاك الطاقة والماء	180		180	
مجموع المشاريع الجديدة	**600**	**0**	**600**	**0**
المجموع العام	**600**	**0**	**600**	**0**

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		5380	5380	5600	5900	6400
منحة الدولة بعنوان التسيير		328	410	410	430	452
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	60	60	60	62	64
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	120	590	600	1000	1200
نفقات الاستثمار						
المجموع		**5888**	**6440**	**6670**	**7392**	**8116**

بطـاقة عدد 14: مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تثمين البحث في مجال الطاقة
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2005/338 بتاريخ 16 فيفري 2005 .
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 **الإستراتيجية**:

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث والتكنولوجيات في ميدان تكنولوجيات الطاقة وخاصة منها الطاقات المتجددة والمستديمة والنظيفة والنجاعة في استعمالها واستبدالها.
- تطويق الطرق والتكنولوجيات الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة في كل القطاعات.
- إرساء ودعم الشراكة الدولية في مجال بحوث وتكنولوجيات الطاقة.
- المساهمة في تكوين وتأطيرالطلبة الباحثين في مرحلة دراسات الدكتوراه .
- التشجيع على إحداث المؤسسات المجددة خاصة في إطار الأقطاب التكنولوجية.

3. **الأهداف الإستراتيجية**:

- توجيه طاقم مركز البحوث وتكنولوجيات الطاقة للعمل على مشاريع بحثية ذات صلة كبيرة باستراتيجيات الدولة في مجالات الطاقة المتجددة.
- تعزيز الشراكة بين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة والنسيج الصناعي والإقتصادي
- العمل على تغيير الإنتاج العلمي من نشريات في مجلات علمية إلى براءات يمكن تسويقها للنسيج الصناعي

- العمل على تكوين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة على التخصص في صياغة المشاريع العلمية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحث في ميدان تكنولوجيات الطاقة والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
بناء وحدة النفايات بمركز البحث في تكنولوجيا الطاقة			200	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**200**	**0**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	250		250	
تهيئات مختلفة	220		220	
مجموع المشاريع الجديدة	**470**	**0**	**470**	**0**
المجموع العام	**470**	**0**	**670**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		8	8	8	8	8
منحة الدولة بعنوان التسيير		280	350	350	367	385
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل فى الميدان الاجتماعى	67	67	67	69	71
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	660	480	470	800	1000
نفقات الاستثمار*		2	400	200		
المجموع		**1017**	**1305**	**1095**	**1244**	**1464**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 15 : الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي** :

تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية

تقييم المؤسسات العمومية للبحث العلمي

اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة الوطنية والدولية أو برامجها التكوينية.

تقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وبرامج ومشاريع البحث والتجديد بالتنسيق مع مختلف المتدخلين عند الاقتضاء

تطوير إجراءات ومقاييس ضمان الجودة

2) **مرجع الإحداث** :المرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1) **الإستراتيجية**: تحسين جودة التعليم العالي وتحقيق التميز في مجال البحث العلمي وتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها

تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وكذلك الهدف المتعلق بتحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

2) **الأهداف الإستراتيجية:**

الحصول على الاعتماد للمسارات التكوينية بالجامعات

3) **تدخلات الفاعل العمومي** :

وقع تخصيص بعنوان سنة 2023 اعتمادات قدرها 280 أد موزعة كالآتي:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
اقتناء تجهيزات إدارية	100		100	
اقتناء تجهيزات إعلامية	30		30	
تقييم أنشطة البخث	150		150	
المجموع	**280**	**0**	**280**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024 -2026)

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		105	105	105	105	105
منحة الدولة بعنوان التسيير			296	400	450	500
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	10	10	10	12	14
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		200	280	800	900
نفقات الاستثمار				150		
المجموع		**115**	**611**	**945**	**1367**	**1519**

بطـاقة عدد16 :الوكالة الوطنية للنـهوض بالبحث العلمي

I- التعريف

1 النشاط الرئيسي : مساعدة هياكل البحث لتثمين بحوثهم العلمية

2 مرجع الإحداث :القانون عدد 60 المؤرخ في 4 اوت 2008

3 تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية العامة:

- مساعدة هياكل البحث في البرامج ومشاريع البحث
- دعم الهياكل البينية
- المساهمة في تركيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة .

2 الأهداف الإستراتيجية:

-دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

-تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
مرافقة الباحثين على المشاريع المجددة	100		100	
اقتناء وسائل نقل	90		90	
مجموع المشاريع الجديدة	**190**	**0**	**190**	**0**
المجموع العام	**190**	**0**	**190**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		1222	1222	1322	1417	1520
منحة الدولة بعنوان التسيير		200	250	250	263	276
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	25	25	25	26	27
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	100	90	190	200	250
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1547**	**1587**	**1787**	**1906**	**2073**

بطـاقة عدد 17 :مدينـة العلوم بتونس

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي**: نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة.

2) **مرجع الإحداث**: القانون عـ118ـدد المؤرخ في 7 ديسمبر 1992

3) **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ومدينة العلوم بتونس**:03 جانفي 2020

II- الإستراتيجية والأهداف:

1-<u>الإستراتيجية العامة</u>:

انسجاما مع الاستراتيجية العامّة لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، ضبطت مدينة العلوم بتونس خلال الفترة 2021-2025 توجّهات استراتيجية أساسية تتمثل في :

- ✓ تـوفير فضـاءات علميـة حديثـة ومتطـوّرة وقـادرة علـى احتضـان أنشـطة متنوّعـة ومبتكرة؛
- ✓ تطـوير ثقافـة علميـة تعتمـد علـى القـرب مـن الفئـات المعنيّـة وتوزيـع النّشـاط علـى مختلف الجهات داخل البلاد؛
- ✓ دعـم الشّـراكة علـى المسـتوى الـوطني والتعـاون علـى المسـتوى الـدّولي مـن أجـل تحقيق

الملاءمة والمطابقة مع المواصفات العالمية في مجال نشر الثّقافة العلمية؛

- ✓ دعم الوسائل اللّوجستية وترشيد استغلال الفضاءات والتّجهيزات؛

- ✓ دعم نظام الحوكمة ورقمنة مختلف العمليات والإجراءات.

3-الأهداف الإستراتيجية:

1.3. دعم الصّورة الإيجابية لمدينة العلوم بتونس لمزيد استقطاب الزوّار: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الرؤيا الإستراتيجية الرامية أساسا إلى تكثيف نشر الثقافة العلمية.

2.3. تدعيم اللامركزية في نشر وتطوير الثقافة العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يعزز دمقرطة العلوم وتدعيم لامركزية نشاطات المدينة تماشيا مع التوجهات الوطنية لتقليص الفوارق بين الجهات.

3.3. تطوير وتنويع التعاون الدولي والشراكة مع المجتمع المدني: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تدعيم تموقع المدينة على المستوى الدولي والاستئناس بالتجارب العالمية الناجحة في مجال نشر الثقافة العلمية من جهة وتدعيم الشراكة مع الأطراف الفاعلة في المجال على المستوى الوطني من مؤسسات عمومية، قطاع خاص ومجتمع مدني من جهة أخرى.

4.3. تجديد الفضاءات والمعدات العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا نظرا لأهمية الفضاءات والتجهيزات العلمية ودورها الفعال في نشر المعلومات العلمية وتبسيطها لزوار المدينة.

5.3. العناية بالمناخ الاجتماعي وإرساء مبادئ الحوكمة وتطوير الرقمنة: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا حيث يساهم بصفة مباشرة في تنقية المناخ الاجتماعي بالمدينة حتى ينصهر الأعوان في تحقيق أهداف المدينة، كما يساهم في تكريس مبادئ الحوكمة بالمدينة بالاعتماد على التصرف حسب الأهداف وتركيز نظم الجودة والارتقاء بنظام المعلومات.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات مدينة العلوم في نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة ولمدينة العلوم بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2024			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
بناءات وتهيئات	180		180	
تجهيزات علمية	320		320	
مجموع المشاريع الجديدة	**500**	**0**	**500**	**0**
المجموع العام	**500**	**0**	**500**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		6566	6566	7456	8150	8720
منحة الدولة بعنوان التسيير		307	383	383	402	422
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	103	103	103	106	109
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		400	500	600	700
نفقات الاستثمار						
المجموع		**6976**	**7452**	**8442**	**9258**	**9951**

بطـاقة عدد18: قصر العلوم بالمنستير

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :بعث حركية فكرية وثقافية وعلمية تشمل جميع أصناف المواطنين بما يدعم النشاط الفكري والثقافي والعلمي الذي تشهده البلاد كما نص على ذلك قانون الإحداث.
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 36 لسنة 2007 المؤرخ في 04 جوان 2007.
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- **الإستراتيجية** :

يعتبر قصر العلوم بالمنستير دعامة أساسية لبناء مجتمع المعرفة لك من خلال نشر الثقافة العلمية لدى جميع أصناف المواطنين وخاصة لدى الشباب مما يساهم في إشاعة الثقافة العلمية لدى العموم ويقظ تطلعات المواطنين الفكرية وينمي ملكة الابتكار والإبداع لديهم ويشجعهم على روح المبادرة.

وتتبلور هذه التوجهات في تنمية المعرفة ونشرها،

دعم جهود الأنشطة العلمية وتطويرها،

مزيد تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط.

وتتركز هذه المحاور الإستراتيجية على عدد من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

2 الأهداف الإستراتيجية:

- المساهمة في تنمية المعرفة ونشرها
- دعم جودة الأنشطة العلمية وتطويره
- تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط

3 تدخلات الفاعل العمومي:

III- الميزانية على المدى المتوسط

البيان		إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير			1429	1460	1536	1607
منحة الدولة بعنوان التسيير			415	415	436	457
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي		39	40	42	43
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		30		150	300
نفقات الاستثمار						
المجموع		**0**	**1913**	**1915**	**2164**	**2407**

عدد 19: دار تونس بباريس

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي**: الإحاطة بالطلبة التونسيين المقيمين بباريس
2. **مرجع الإحداث**: النظام الأساسي لدار تونس بباريس 02 ماي 2010
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية:

مزيد الإحاطة بالطلبة التونسيين بباريس اجتماعيا وثقافيا.

الترفيع في عدد المقيمين من الطلبة التونسيين.

2 الأهداف الإستراتيجية.

تطوير أنشطة التكفل بالطالب

تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

3 تدخلات الفاعل العمومي:

III- الميزانية على المدى المتوسط

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان		2022	2023	2024	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		500	500	500	500	500
منحة الدولة بعنوان التسيير		470	470	470	493	518
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	30	30	30	30	30
	التدخلات ذات الصبغة التنموية					
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1000**	**1000**	**1000**	**1023**	**1048**

بطاقة خاصة

بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

الإطار العام للمهمة

تعتبر مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما ومؤثرا في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ الالتزامات الدولية والوطنية في مجال دعم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة.

وتعمل المهمة في إطار التزاماتها الوطنية المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة والسياسات العمومية على اعتماد الخطة الوطنية لمأسسة هذه المقاربة وترجمتها بمختلف محاور مخططها التنموي القطاعي سواء بالمجال الأكاديمي والبحثي أو بقطاع الخدمات الجامعية وتنفيذ جملة من المشاريع والإجراءات التي تكرس المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.

وفي هذا الإطار بادرت المهمة بتشخيص أهم الإشكاليات والعراقيل التي تهم القطاع من منظور النوع الاجتماعي حيث اتجهت المهمة إلى تنفيذ الخطة الوطنية من خلال تركيز الاهتمام على أربعة آثار منها سوف تكون منطلقا لبلورة وتنزيل جملة من الأهداف العملياتية والأنشطة المحققة لها، وهي كما يلي:

- **الأثر الأول** يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات.

- **الأثر الثاني** يتعلق بالرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

- **الأثر الثالث** يعنى بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

-**الأثر الرابع** يعني بدور المرأة وقت الأزمات وصمودها أمام التغيرات المناخية.

ورغم المكاسب المتحققة فيما يتعلق بالمساواة بين الإناث والذكور في الولوج إلى التعليم العالي كحق مكفول بالدستور، إلا أن القطاع يسجل بعض الفوارق وهو ما يستدعي القيام بتشخيص معمق

لمجالات المهمة من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على حالات التفاوت وعدم تكافؤ الفرص وتحليل أسبابها وتداعياتها وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها.

وفي انتظار إنجاز هذا التشخيص تستند المهمة حاليا على المعطيات الإحصائية المتوفرة للنوع الاجتماعي قصد الشروع في تحديد إشكاليات عدم المساواة في القطاع وفهمها.

إن الجامعة هي فضاء للارتقاء بروادها على المستويات العلمية والقيمية والثقافية، إلا أن ممارسة مختلف الأنشطة التي تؤمنها الجامعة سواء الأنشطة الأكاديمية أو الإدارية أو الأنشطة الثقافية والرياضية ومختلف الخدمات الجامعية على غرار السكن والإطعام لا تخلُ من تسجيل بعض حالات العنف المسجلة فعليا رغم غياب الآليات الضرورية لرصدها ومجابهتها.

وانطلاقا من المعطيات التي تمّ جمعها حول ظاهرة العنف بالمؤسسات الجامعية الواردة على الوزارة والتي تقتضي ملفاتها تدخل مجلس التأديب للنظر فيها، فقد ورد على الوزارة 6 ملفات حول العنف من ضمنها 5 ملفات تتعلق بعنف مسلط على المرأة منها 3 بشبهة التحرش و2 عنف لفظي.

وتشير المعطيات المتاحة في هذا الشأن الى أنّ التحرّش هو الشكل الأكثر انتشاراً للعنف المسلط ضد المرأة في الفضاء الجامعي، يمارسه بعض المدرّسون تجاه الطالبات، في ظل غياب شبه تام لمساءلة مرتكبيه وهو ما يحد من فرص جبر ضرر الضحايا اللاتي لا يتمتعن بضمانات مؤسساتية وأخلاقية وقانونية قوية للوقاية منه ولا بآليات إحاطة ناجعة وفعالة ويخلق بيئة تشجّع المتحرشين على الاستمرار في ممارساتهم في كنف الإفلات من العقاب، بما ينعكس سلباً على الأداء الدراسي للطالبات وعلى اندماجهن في الوسط الجامعي ويكرس عزلتهن وضعف انخراطهن في الحياة الجامعية .

وبالعودة إلى واقع الطالبة بفضاءات مؤسسات الخدمات الجامعية خاصة فيما يتعلق بحالات العنف المسجلة ضدها، لم تتوفر لدى مصالحنا المعطيات الكافية لتقييم حجم هذه الظاهرة بمؤسساتنا وسوف تتجه المهمة مستقبلا إلى القيام برصدها ومعالجتها من خلال البرامج التي تؤمنها مختلف النوادي الثقافية من خلال دعم الأنشطة الثقافية والعلمية كآلية من آليات التصدي على غرار نوادي المواطنة وحقوق الإنسان ونوادي نشر ثقافة السلم والأمن واللاعنف.

وعلى الرغم من غياب إحصائيات وتشخيص معمق لظاهرة العنف بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية بما من شأنه أن يمكن من فهم هذه الإشكالية بصورة دقيقة، فإن أسبابها تعود أساسا إلى:

- غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث ومؤسسات الخدمات الجامعية
- صعوبة ضبط حالات العنف ضد المرأة التي تجنح إلى الإخفاء والتستر خوفا من ردة الفعل السلبية للمجتمع تجاهها.
- عدم وجود آليات ووسائل واضحة وفعالة للوقاية والإبلاغ على حالات العنف ضد المرأة في الوسط الجامعي.
- محدودية عدد الأخصائيين النفسيين وخلايا الإنصات والإرشاد الموجهة للإحاطة بالطالبات مما يتعكس على الأداء ونسبة التغطية.
- غياب المعطيات والإحصائيات الدقيقة الخاصة بضبط حالات العنف المسجلة ضد المرأة داخل الجامعات ومؤسسات الخدمات الجامعية
- النظرة الدونية لشريحة كبرى من المجتمع التونسي تجاه المرأة المعنفة وتحميلها مسؤولية تعرضها للعنف واعتبارها في غالب الأحيان متهمة وهو ما يدفعها إلى التكتم وعدم الإبلاغ.

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نسقا تصاعديا هاما خلال العشرية الأخيرة في عدد الإناث بإطار التدريس مقارنة بعدد الذكور حيث كانت نسبة الإناث خلال السنة الجامعية 2013-2014 حوالي 48 % وتطورت خلال السنة الجامعية 2022-2023 لتصل إلى حدود 55% إلا أن نسبة الاناث تبقى **ضعيفة مقارنة بالذكور في الرتب من الصنف "أ" وخاصة رتبة أستاذ تعليم عال** حيث **بلغت 23%** خلال السنة الجامعية 2022-2023 **ورتبة أستاذ محاضر35%** في حين أنها بلغت **نسبة الأساتذة الإناث برتبة مساعد 60% و56%** أستاذ مساعد للتعليم العالي بالسنة الجامعية 2022-2023.

ويعتبر ضعف تواجد الإطار البيداغوجي من الإناث من الصنف **"أ" ضعفا في تمثيلية المرأة في المناصب القيادية في إدارة مؤسسات التعليم العالي مما يؤثر سلبا، لا فقط على المسار المهني**

للنساء من إطارات التدريس وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار بالقطاع وتواجدهن على رأس مراكز البحث العلمي.

كما لا يخلو مجال البحث العلمي من هذه الفوارق بين الجنسين ففي حين يسجل عدد الإناث الباحثات مقارنة بعدد الذكور (57% بالسنة الجامعية 2022-2023)، إلا أن ذلك يقابله تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي حيث تعد نسبة **حضور المرأة على رأس هياكل البحث العلمي ضعيفة مقارنة بالرجال** بالرغم من أهمية مشاركتها في أنشطة البحث حيث يلاحظ أن نسبة الرجال (73,4%) على رأس وحدات البحث توازي حوالي ثلاثة مرات نسبة المرأة 26,6% في سنة 2021.

ويتعزز الفارق الكبير في نسبة تواجد المرأة في وحدات البحث مقارنة بالرجال على مستوى مخابر البحث حيث أن نسبة الرجال تصل إلى 77% خلال سنة 2021 كذلك هو الشأن بالنسبة للمسؤولين عن مدارس الدكتوراه فمن بين 38 مدرسة دكتوراه توجد 10 اناث على رأس هذه المدارس وبالتالي يسجل القطاع ضعف عدد الاناث رئيسات وحدات بحث ورئيسات مخابر البحث 26,6%.

إن فهم هذه الإشكالية بصفة معمقة يستدعي القيام بدراسات في المجال وتحليل تدقيق للمعطيات الإحصائية. وفي انتظار إجراء هذه الدراسات تتعمق بعض الأسباب في نقص الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات وظروف المرأة المختلفة عن نظيرها الرجل من إطارات التدريس والتي من بينها:

- تمييز وتحيز جنسي يؤثر في عمليات التعيين والترقيات، مما يقلل من فرص الأساتذة الباحثات للوصول إلى المناصب القيادية.
- قيود ثقافية واجتماعية قد تحد من تطلع النساء لتولي مناصب قيادية، وتجعلهن يواجهن تحديات في مواجهة التوقعات الاجتماعية والأدوار التقليدية المفروضة عليهن.
- نقص المرونة في التوقيت المخصص للتدريس والبحث بما يتلاءم مع ظروف المرأة العائلية.

- محدودية فرص البحث ومواصلة الدراسة الملائمة لصعوبات تنقل الاناث خارج الوطن لفترات طويلة وغيابهن عن أسرتهن بما يؤثر على حضوضهن في الانتفاع بالتكوين ومواصلة دراستهن وبالتالي على ارتقائهن إلى الدرجات الأعلى.
- عدم وجود نماذج نسائية قيادية قد يكون له تأثير سلبي على تطلعات الأساتذة الباحثات وقدراتهن على تصور أنفسهن في مناصب قيادية.
- عدم وجود شفافية في عمليات التعيين والترقية وعدم التقدير الكافي للإسهامات النسائية قد يقلل من الحافز للنساء لسعيهن للمناصب القيادية.

يعرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا هاما خلال العشرية الأخيرة في عدد الاناث المسجلين أو المتخرجين من التعليم العالي حيث ان نسبة الاناث تفوق 66% من عدد المسجلين بالتعليم العالي وحوالي 70 % من خريجي التعليم العالي بالنسبة للسنة الجامعية 2202-2023 وهو انجاز هام على الصعيد الوطني ومقارنة بالبلدان المتقدمة.

يقابل ذلك ضعف تشغيلية حاملات الشهائد العليا وضعف إقبالهن على بعث المشاريع والمؤسسات الناشئة حيث بلغت نسبة البطالة خريجات التعليم العالي 29.4% مقابل15.2 % لدى الخريجين خلال الثلاثي الأول لسنة 2023 حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

وباعتبار أن تعزيز تشغيلية خريجي التعليم العالي وخاصة الإناث منهم من أولويات المرحلة الراهنة والتوجهات الوطنية للفترة القادمة وذلك نظرا لارتفاع نسبة البطالة في صفوفهن مقارنة بالرجال (حوالي الضعف) تعد ذات أهمية بالغة لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وانخراطا منها في تفعيل الأثر الثالث من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي ،فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب استراتيجية وطنية وخطة عمل مع عديد المهمات في مجال المساواة بين الجنسين تتمحور أساسا حول المساهمة في الحد من إشكالية الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بتشغيلية حاملي الشهائد العليا وكذلك تظافر جهود العديد من القطاعات وتنسيق محكم بين مختلف الأطراف المتداخلة على غرار مهمة التشغيل والتكوين المهني ومهمة التربية وغيرها.

ونظرا لضعف إقبال الباحثات على بعث المبادرات والمشاريع الخاصة فأن هذه الإشكالية ذات تأثير سلبي لا فقط على مسار المهني للنساء من إطارات التدريس وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار ومناصب القيادة بمؤسسات التعليم العالي ليمتد تأثيرها الي برنامج البحث العلمي

حيث تعد سببا مباشرا في إشكاليات أخرى على غرار ضعف تواجد النساء على رأس مراكز البحث.

ولتحقيق الأثر الثالث الخاص بالتمكين الاقتصادي والمالي للمرأة بالإضافة إلى ضمان حقوقهن في العمل اللائق والأجر العادل يسعى برنامج البحث العلمي لتعزيز مستوى ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات وذلك من خلال تعزيز فرصهن للنساء للانخراط في الحياة المهنية ولبعث مشاريعهن المجددة والمبتكرة وذلك من خلال التعامل مع النقائص والعراقيل التالية:

- التركيز على التكوين النظري مقابل محدودية التكوين التطبيقي لتطوير مهارات ريادة الأعمال والتي من بين أسبابها عدم توفر المهنيين لتعليم ريادة الأعمال ونقل خبراتهم الميدانية.
- صعوبة لدى الدكاترة الباحثات في الحصول على التأطير والتكوين والمرافقة الفنية الضرورية والمناسبة لإعداد وبعث مشاريع ريادية.
- الخوف من الفشل ومن عدم القدرة على تحمل المخاطر وهذا مما يمكن أن يكون عقبة امام الدكاترة الباحثات ويمنعهن من الانتقال من طور الفكرة إلى طور بعث المشروع
- أعباء التدريس والبحث لا تترك مجالا واسعا التفكير والعمل على مشاريع ريادية
- ضعف التشبيك ينجر عنه نقص في الفرص لبناء علاقات مع أشخاص ذوي خبرة في مجال ريادة الأعمال.

أما بخصوص الخدمات الجامعية فإن المهمة قد مكنت الطالبات من تمييز ايجابي تأكد بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 18 جانفي 2016 والذي مكن الطالبات من حق التمتع بالسكن الجامعي لسنتين مقابل سنة وحيدة للطلبة الذكور، مما انعكس ايجابيا على حضورهن بمؤسسات الإيواء خلال السنة الجامعية المنقضية بنسبة 74,17% من مجموع المقيمين واستفادتهن من الإحاطة النفسية بنسبة 71,78 % ومشاركتهن بمختلف النوادي الثقافية والرياضية والجمعياتية بحوالي 73,65 % من مجموع المنخرطين.

ورغم أهمية هذه المكاسب وعمق تأثيرها على الجانب النفسي للطالبات ودورها الجوهري في نحت شخصيتهن وتأهيلهن للانفتاح على المحيطين الاجتماعي والاقتصادي وتيسير اندماجهن في

سوق الشغل، تسعى المهمة بالتوازي، إلى تدعيم هذه المكاسب مستقبلا عبر التصدي لكل أشكال العنف المسلط ضد المرأة الطالبة بفضاءات الخدمات الجامعية وايجاد الآليات المناسبة لرصد حالات العنف ومكافحة حدوثها وتكثيف الأنشطة التحسيسية والدعائية والوقائية لتحييد هذه الظاهرة عن الحياة الجامعية بوجه عام.

كما سجلت المهمة ضعف نسبة إقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية بالأحياء والمبيتات الجامعية إذا اعتبرنا العدد الجملي للطالبات المقيمات حيث نسجل انخراط 14149 طالبة من جملة 45369 طالبة مقيمة، بنسبة مشاركة لا تتجاوز 31,18 %.

وبالعودة إلى تدني نسبة إقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية، نقف على جملة من الأسباب قد تتداخل وتمتزج في بعض الأحيان لتحول دون نفاذ الطالبات إلى المشاركة المكثفة في مختلف البرامج والأنشطة أو العزوف الكلي لدى بعضهن عن ممارستها،

ويعود ذلك لجملة من الصعوبات ومن أهمها:

- تدني نسبة مشاركة الطالبات بالنشاط الرياضي نظرا لعدم ملاءمة الاختصاصات الرياضية والأنشطة المتوفرة لخصوصية الرياضة النسائية خاصة في الفضاءات الداخلية لمؤسسات الإيواء الجامعي.
- غياب الدعاية الناجعة لأهمية الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية في الحياة الجامعية للطالب ومحدودبة الاعتماد على الوسائل الدعائية الحديثة.
- توجهات نمطية تفرض على الطالبات الاكتفاء بالمشاركة في أنشطة وبرامج محددة مسبقا دون العودة إلى ميولاتهن وهو ما يضيق دائرة الاختيار لديهن ويحملهن على رفضها
- عدم توفر الفضاءات الثقافية والرياضية الضرورية لاحتضان أكبر عدد ممكن من الأنشطة الثقافية والعلمية وممارسة مختلف الاختصاصات الرياضية خاصة منها الرياضات الفردية، الصحية والفنية والترفيهية.
- عدم توفر المساحات الزمنية اللازمة للانخراط بمختلف النوادي والأنشطة الثقافية والرياضية نتيجة لضغط برامج التكوين الأكاديمي، مما يجعل من الصعب لديهن الجمع بين الأنشطة الأكاديمية والأنشطة الموازية
- صعوبات لدى العديد من الطالبات على مستوى التواصل والتأقلم بالمحيط الجامعي وانعدام الثقة بالنفس، وهو ما يمنعهن من المبادرة والجرأة اللازمتين للمشاركة والحضور بمختلف

الفضاءات الثقافية والفنية والرياضية.

إن التغيرات المُناخية باعتبارها واحدة من أهداف خطة التنمية المُستدامة التي تعمل المهمة على تحقيقها، وذلك بدعم البحث العلمي لإيجاد حلول عملية مُبتكرة لمجابهة ما يتبع التغيرات المناخية من تأثيرات ومخاطر وتهديدات مُحتملة، حيث يعد البحث العلمي أداة أساسية للتنبؤ بالكوارث الطبيعية وحماية المجتمع من عواقبها المدمرة. ولذلك فإن هناك حاجة اليوم إلى تكثيف البحث العلمي في مجال التنبؤ بالكوارث الطبيعية وفهمها بشكل أفضل، فضلاً عن استمرار الجامعات في عقد المؤتمرات العلمية والندوات الثقافية وورش العمل والفعاليات التي تستهدف تنمية الوعي لدى الطلاب والمجتمع بملف التغيرات المناخية الذي يُمثل تحديًا لمختلف دول العالم، وكذلك تشجيع الباحثين على إعداد البحوث العلمية التي تستهدف دعم قضية تغيرات المناخ وإيجاد حلول لهذه القضية العالمية

وباعتبار أن الطالبات أكثر عرضة للتغييرات المناخية من الطلبة وذلك يعود إلى تفاوت عدد الاناث المسجلين بالتعليم العالي الذي يمثل ضعف عدد الذكور حوالي 66 % في السنة الجامعية 2022-2023 و74 % من مجموع المقيمين بمؤسسات الإيواء حيث تأثر هذه التغييرات سلبيا على الحياة الطلابية للطالبات وهذا يعود إلى بعض الأسباب التالية:

- ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى تقليل توفر المياه في الحرم الجامعي، مما يؤثر على حياة الطالبات وذلك يمكن أن يؤدي إلى تقليل قدرة الطالبات على الاستفادة من المرافق والخدمات المائية.
- الأحوال الجوية القاسية والكوارث البيئية مثل الفيضانات والجفاف يمكن أن تلحق أضرارًا بالبنية التحتية للمؤسسات الجامعية. هذا يؤدي إلى تأثيرات سلبية على البنية التحتية الجامعية وعدم قدرة الطالبات للوصول للمؤسسات الجامعية.
- الكوارث والأزمات يمكن أن تؤدي إلى توقف الأنشطة الأكاديمية، مما يتسبب في تأخير البرامج الأكاديمية والأبحاث وتعطيل تقدم الطالبات.
- درجات الحرارة المرتفعة والظروف المناخية القاسية يمكن أن تؤثر على الصحة والرفاهية العامة للطلبة لذلك يجب توفير بيئة مريحة وصحية داخل الحرم الجامعي.

وللتغلب على هذه التحديات، لابد من تنفيذ استراتيجية شاملة تعتمد على العلم والبحث العلمي للتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف تأثيرها على التعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك تعزيز الوعي والتثقيف بشأن البيئة والمناخ وتعزيز البحث والتطوير في هذه المجالات.

وفي هذا الإطار فإن خطة عمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة القادمة تتمحور أساسا حول ما يلي:

الاثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: التعليم العالي

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	غياب المناشير والمذكرات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث
		غياب تنصيص الانظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على مكافحة العنف ضد المرأة
	عزوف وخوف الطالبات ضحايا العنف عن الإبلاغ	الخوف من التشهير و الانتقام
		عدم درايتها بحقوقها و إجراءات المتعلقة بالمناهضة العنف
		غياب خطة اتصال بمكافحة العنف ضد النساء داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث
		عدم ثقة الطالبات بأنها ستأخذ حقها
		عدم توعية ضحايا العنف بضرورة الإعلام
		نقص الرقابة والإجراءات الوقائية داخل الجامعات ومؤسستها
	عدم وعي الأساتذة الجامعيين بخطورة العنف المسلط ضد المرأة وبأهمية إدراجه ضمن المناهج البيداغوجية وبالبحث فيه	عدم إدراج محور ضمن الوحدات التعليمية المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة
		نقص في إطلاع إطار التدريس والإداري والطلبة بقانون58-2017
		غياب دورات تكوينية حول العنف ضد المرأة لفائدة إطار التدريس
		ضعف تكوين الطلبة و إطار التدريس في مجال الوقاية من العنف ضد

		المرأة
	إقبال ضعيف للطلبات على الأنشطة الثقافية و الرياضية في الجامعات	أنشطة ثقافية ورياضية لا تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الفتيات والفتيان
		عدم تنوع الأنشطة الثقافية والرياضية
		نقص في الفضاءات المخصصة لمزاولة الأنشطة الثقافية والرياضية
		عدم ملائمة التوقيت الدراسي والزمن المخصص للأنشطة
	غياب المعطيات والإحصائيات حول العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	بيانات إدارية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر
		غياب أو نقص في البحوث و الدراسات بخصوص العنف ضد المرأة بالوسط الجامعي
		عدم عقد اجتماعات تنسيقية مع وزارة المرأة، ووزات أخرى للاتفاق على برنامج عمل في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
		عدم عقد جلسات عمل مع المجتمع مدني للقيام بأنشطة مشتركة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
الهدف العملياتي 2: تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	عدم وجود آليات للكشف و التبليغ عن العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	غياب منصة رقمية أو هاتف أخضر للإعلان عن التعرض لحالات العنف
		عدم وجود سجلات لتسجيل حالات العنف
	غياب خلايا الإنصات والإرشاد الموجهة للطالبات ضحايا العنف	محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث
		عدم وجود فضاءات مخصصة للإنصات والتوجيه الموجهة أساسا لضحايا العنف
		عدم وضوح آليات توجيه ورعاية الطالبات ضحايا العنف كدليل إجراءات يوضح لمختلف المتدخلين كيفية معالجة العنف
		ضعف تكوين إطار التدريس والإطار الإداري لمعالجة العنف

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
التعليم العالي	تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	نسبة تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	مؤشر نجاعة	(عدد التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة للسنة المالية – عدد التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة للسنة السابقة)/ عدد التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة للسنة السابقة	*	50%	116%
		تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	نسبة حالات العنف ضد المرأة المتعهد بها من قبل أخصائي نفساني مقارنة بحالات العنف المسجلة	مؤشر نجاعة	عدد حالات العنف ضد المرأة المتعهد بها /عدد حالات العنف المسجلة	30%	40%	45%

*** عدم توفر المعطيات المتعلقة بعدد تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات) لسنة 2023**

**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
التعليم العالي	***تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز***	**تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)**	**إصدار منشور يتناسق مع استراتيجية الوزارة في مكافحة العنف ضد المرأة**	إعداد منشور		**100%**						
			مراجعة الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مع مراعاة منع العنف المسلط ضد المرأة	نسبة الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المنقحة لإدراج مقتضيات تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة	عدد الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المنقحة لإدراج مقتضيات تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة/العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	**10%**	**15%**	**25%**				
			إعداد خطة اتصالية /برنامج اتصال حول مقاومة العنف ضد المرأة	نسبة التقدم في إعداد الخطة الاتصالية		**10%**	**20%**	**40%**	**60د**	**100د**	**250د**	**م.ع**
			تنظيم حملات توعية لمكافحة العنف ضد المرأة داخل الجامعات لفائدة الطلبة وإطار التدريس	نسبة حملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة (أيام إعلامية- ورشات...)	عدد حملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة (أيام إعلامية- ورشات...)/العدد الجملي للحملات	**10%**	**20%**	**30%**	**100د**	**200د**	**300د**	**م.ع**

		والإداري		التوعوية									
		إعداد برنامج تكوين لمقاومة العنف ضد المرأة	نسبة التقدم في إعداد برنامج التكوين		**10%**	**25%**	**35%**	**80د**	**250د**	**350د**	**م.ع**
		تنظيم دورات تدريبية عبر الإنترنت حول القانون 58-2017 داخل الجامعات لفائدة الطلبة وإطار التدريس والإداري	عدد المشاركين المشاركات في الدورات التدريبية عبر الويب حول القانون 2017-58	عدد المشاركين في الدورات التدريبية عبر الويب حول القانون 2017-58	**10000**	**20000**	**35000**	**50د**	**60د**	**80د**	**م.ع**
		التنسيق مع للجان التأهيل بالمؤسسات الجامعية لإدراج فصل خاص بقانون 58-2027 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة	نسبة البرامج التي أدرج فيها المحور الخاص بقانون 58-2027 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة مقارنة بالعدد الجملي للبرامج	عدد البرامج التي أدرج فيها المحور الخاص بقانون 58-2027 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة / العدد الجملي للبرامج	**4.1%**	**4.9%**	**5.9%**				
		جمع ومتابعة ومعالجة الإحصائيات الخاصة بالعنف ضد المرأة داخل الجامعات من خلال تطبيقة الاستبيان عن بعد الخاصة بالجامعات والمؤسسات الجامعية	توفير إحصائيات خاصة بالعنف ضد المرأة داخل الجامعات		**100%**						

			إمضاء اتفاقيات شراكة مع المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة والمساواة	نسبة اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة والمساواة	عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة والمساواة /العدد الجملي للمؤسسات الجامعية	**20%**	**30%**	**40%**				
			تنظيم الأنشطة الثقافية و الرياضية في الجامعات	نسبة الطالبات المشاركات في الأنشطة الثقافية و الرياضية	عدد الطالبات المشاركات في الأنشطة الثقافية و الرياضية /العدد الجملي للطالبات	**10%**	**15%**	**20%**	**400د**	**550د**	**700د**	**م.ع**
	تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث		**إنشاء خط أخضر لصالح ضحايا العنف**	توفر خط أخضر			**100%**		**5د**	**6د**	**7د**	**م.ع**
			إنشاء منصة مخصصة لمكافحة العنف	نسبة تطور مستعملي المنصة المخصصة لمكافحة العنف	(عدد مستعملي المنصة المخصصة لمكافحة العنف للسنة الحالية - عدد مستعملي المنصة المخصصة لمكافحة العنف للسنة الفارطة)/ عدد مستعملي المنصة المخصصة لمكافحة العنف للسنة الفارطة	**15%**	**20%**	**25%**	**40د**			**م.ع**

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	غياب المناشير والمذكرات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث ومؤسسات الخدمات الجامعية
		غياب التنصيص بالأنظمة الداخلية لمؤسسات الخدمات الجامعية (المبيتات- الاحياء-المطاعم-المراكز الثقافية والرياضية الجامعية)على مكافحة العنف ضد المرأة
	عزوف وخوف الطالبات ضحايا العنف عن الإبلاغ داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	الخوف من التشهير والانتقام
		عدم الاطلاع على القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017
		عدم درايتها بحقوقها و إجراءات المتعلقة بالمناهضة العنف
		غياب خطة اتصال تُعنى بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
		ضعف تكوين الطلبة و الإطار المتدخل بمؤسسات الخدمات الجامعية في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة
		محدودية ثقة الطالبات في الحصول على حقهن ضد مرتكبي العنف
		انتشار ثقافة الإفلات من العقاب و التتبع في صفوف مرتكبي العنف ضد المرأة داخل فضاءات مؤسسات الخدمات الجامعية
		نقص الرقابة والإجراءات الوقائية ضد العنف داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
	نقص التنسيق مع وزارات أخرى و التشبيك مع المجتمع المدني في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة	عدم عقد لجان قيادة لتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 على مستوى المهمة
		غياب التنسيق مع هياكل عمومية أخرى للاتفاق على برنامج عمل مشترك في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
		محدودية التعاون مع المجتمع المدني للقيام بأنشطة مشتركة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
	غياب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	إصدار منشورات إدارية لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة العنف ضد المرأة
الهدف العملياتي 2: تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	عدم وجود آلية للكشف عن حالات العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	غياب منصة رقمية أو رقم أخضر للإعلان والكشف عن حالات العنف ضد المرأة
		عدم توثيق حالات العنف المسجلة بفضاءات الخدمات الجامعية
	محدودية أنشطة خلايا الإنصات والإرشاد الموجهة للطالبات ضحايا العنف	محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
		عدم وجود دليل إجراءات يوضح مسؤوليات وأنشطة جميع المتدخلين في المتعلقة بمعالجة العنف ضد المرأة بمؤسسات الخدمات الجامعية
		ضعف تكوين الإطارات المتدخلة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة

خطة العمل الخاصة بالأثر 1

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر (فاعلية/جودة و نجاعة)	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الخدمات الجامعية	تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	عدد الدعائم الإعلامية المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة *داخل مؤسسات الخدمات الجامعية*	نجاعة	عدد دعائم التحسيس ضد العنف(الورقية – الرقمية...)	250	500	750
		تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	نسبة الطالبات المنتفعات بالإحاطة النفسية	نجاعة	عدد الطالبات المنتفعات بالإحاطة / العدد الجملي للطلبة المقيمين	%18,28	%18,96	%19,66

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الخدمات الجامعية	**تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب**	**تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية**	**التنصيص على العنف المسلط ضد المرأة بالأنظمة الداخلية بمؤسسات الإيواء الجامعي من خلال الالتزام الممضى من قبل الطالب**	إدراج الفصل ضمن الالتزام			**100%**					
			تنظيم محاضرات حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 *لفائدة جميع المتدخلين* بالخدمات الجامعية	عدد المحاضرات حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المنجزة بـ*مؤسسات الخدمات الجامعية*	عدد المحاضرات	**20**	**30**	**40**	**6 د**	**8 د**	**12 د**	**م.ع**
			تنظيم حملات توعية لمكافحة العنف ضد المرأة داخل *مؤسسات الخدمات الجامعية لفائدة الطلبة الإطار الإداري الجامعية*	عدد الحملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	عدد الحملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	**50**	**80**	**120**	**6د لافتات + فلاير**	**9د لافتات + فلاير**	**20د لافتات + فلاير**	**م.ع**
			عقد اتفاقيات	عدد اتفاقيات الشراكة		**20**	**45**	**70**				

			شراكة مع منظمات وجمعيات ناشطة فب مجال حقوق المرأة والمساواة	المبرمة مع المنظمات والجمعيات	عدد اتفاقيات الشراكة المنجزة								
	تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية		**إنشاء منصة متعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة**	عدد مستعملي المنصة	عدد مستعملي المنصة	**3000**	**6000**	**10000**					
			إنشاء صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي (فايس بوك)بكل د خ ج مخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة	عدد المنخرطين والمتابعين للصفحة المخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة	عدد المنخرطين والمتابعين للصفحة المخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة	**15000**	**25000**	**35000**					

الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومو اقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: التعليم العالي

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1:تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	ضعف نسبة المدرسات في رتبة أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال وهي الرتب المخولة للترشح للمناصب القيادية	التزامات عائلية ومنزلية(صعوبة التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية)
		عراقيل ثقافية (عدم قبول تواجد المرأة في مناصب القرار)
		نقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية)
		نقص حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات
	عدم رغبة الأساتذة الباحثات في رتبة أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال الترشح للمناصب القيادية	ضعف التكوين في مجال القيادة الاستراتيجية والتواصل والتفاوض
		ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في الصنف الأساتذة الباحثات
		ضعف المبادرة لدى النساء الباحثات لتقلد منصب
	عوائق تشريعية لا تكرس تكافؤ الفرص في النفاذ لمواقع صنع القرار	النص القانوني المنظم لانتخاب أعضاء الإدارة والهياكل لبيداغوجية للجامعة والمؤسسات لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب الجندري
		النص القانوني لانتخاب وتعيين لجان الانتداب والترقية لسلك المدرسين الباحثين لا يراعي النوع الاجتماعي

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية				
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
التعليم العالي	*تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز*	تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	نسبة الأساتذة الباحثات على رأس هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية بالجامعات والمؤسسات الجامعية	مؤشر نجاعة	عدد الأساتذة الباحثات على رأس هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية بالجامعات والمؤسسات الجامعية/العدد الجملي للهياكل	28%	33%	37%

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
التعليم العالي	*تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز*	تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	**تنظيم جداول الأوقات وتعزيز منظومة التدريس عن بعد للأساتذة**	نسبة الوحدات العلمية التي تدرس عن بعد	عدد الوحدات العلمية التي تدرس عن بعد /العدد الجملي للوحدات العلمية	**8%**	**9%**	**10%**				
			التكوين والتدريب وتنمية القدرات (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية) للطلبة والأساتذة الجامعيات	نسبة المنتفعات من الدورات التدريبية المنظمة في المجال (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية) للأساتذة الجامعيات	عدد المنتفعات من الدورات التدريبية المنظمة في المجال (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية) /العدد الجملي للأساتذة الجامعيات	**10%**	**20%**	**35%**	**500د**	**700د**	**900د**	**م.ع**
			تنظيم حملات توعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات، benchmarking) لتغيير العقليات ودفع الأساتذة الباحثات نحو مناصب القرار لفائدة للأساتذة الجامعيات	نسبة المنتفعات من الندوات والمؤتمرات المنظمة	عدد المنتفعات من الندوات والمؤتمرات المنظمة/ العدد الجملي للأساتذة الجامعيات	**10%**	**20%**	**35%**	**500د**	**700د**	**900د**	**م.ع**
			تبادل الخبرات الجيدة (تبادل التجارب الناجحة) للأساتذة في مواقع صنع القرار في شكل (اجتماع/ندوة / يوم إعلامي..) لفائدة	نسبة الأساتذة المشاركات اللواتي تولين مناصب قيادية	عدد الأساتذة المشاركات اللواتي تولين مناصب قيادية/ العدد الجملي للأساتذة في مواقع صنع القرار	**50%**	**70%**	**100%**				

			الطلبة والأساتذة										
			إنشاء شبكة للكفاءات النسائية لتبادل الخبرات وتشجيعهن على التقدم لمناصب قيادية	نسبة الأساتذة المشاركات في شبكة الكفاءات	عدد الأساتذة المشاركات في شبكة الكفاءات /العدد الجملي للأساتذة الجامعيات	**20%**	**30%**	**40%**					
			تنقيح النص القانوني المنظمة لانتخاب أعضاء الإدارة والهياكل لبيداغوجية للجامعة والمؤسسات	استكمال تنقيح النص			**100%**						
			تنقيح النص المنظم لانتخاب وتعيين لجان الانتداب والترقية لسلك المدرسين	استكمال تنقيح النص			**100%**						

الأثر عدد 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 2: البحث العلمي

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه	عقلية تكرس خيار التدريس والبحث كأفضل خيار مهني لطالبات الدكتوراه وللحاصلات على شهادة الدكتوراه	السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار المالي
		ضعف الثقة بالنفس ومحدودية حس القيادة
		السعي إلي تحقيق التوازن بين الحياة العائلية والحياة المهنية (توقيت مرن، عطل...)
		الرغبة في الحصول على التقدير والاعتراف وفي التماهي مع نموذج النجاح المجتمعي
		أعباء التدريس والبحث لا تترك مجالا واسعا للتفكير والعمل على مشاريع ريادية
	دراسات دكتوراه توجه نحو مسار مهني يقتصر على البحث والتدريس ويتسم بضعف التشجيع على ريادة الاعمال لدى الباحثات	تكوين يقتصر عموما على النظري ويهمل الجانب التطبيقي
		ضعف تشريك المحيط الاقتصادي والاجتماعي في تصور وتطوير التكوين في مرحلة الدكتوراه
	ارتفاع مخاطر ريادة الاعمال للدكاترة و الباحثات طالبات الدكتوراه	منظومة قانونية غير ملائمة ومناسبة لريادة الاعمال
		طول عملية مسار النضج التكنولوجي (من الفكرة إلى الإنتاج)
		حماية ضعيفة لنتائج الأبحاث
		ضعف المرافقة التقنية والفنية في بعض التخصصات (ضعف الموارد البشرية من حيث العدد والتكوين المؤهلة لمرافقة الراغبات في بعث مشاريع مجددة و مؤسسات ناشئة)
		ضعف آليات التمويل الموجهة لتشجيع ودعم الدكاترة / الباحثات طلبات الدكتوراه

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
البحث العلمي	تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه	عدد الشركات الناشئة والشركات المنبثقة عن نتائج البحث المحدثة من قبل الباحثات	مؤشر نجاعة	عدد الشركات الناشئة والشركات المنبثقة عن نتائج البحث المحدثة من قبل الباحثات	3	6	6

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
البحث العلمي	**تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**	**تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة و الباحثات طلبات الدكتوراه**	**دعم دراسات الدكتوراه المنجزة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية في إطار مشروع (MOBIDOC) SWAFY***	نسبة أطروحات الدكتوراه المنجزة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية	عدد أطروحات الدكتوراه المنجزة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية / العدد الجملي للأطروحات المنجزة من قبل طالبات الدكتوراه	**2.38%**	**2%**	**1.67%**	**780د**	**780د**	**780د**	**الاتحاد الاوروبي**
			بناء قدرات حاملات المشاريع المجددة في مجال ريادة الاعمال (إعداد مخطط الأعمال، فرص التمويل، إدارة المؤسسات، المحاسبة ..)	عدد المنتفعات حاملات المشاريع المجددة من برنامج بناء القدرات	عدد المنتفعات حاملات المشاريع المجددة من برنامج بناء القدرات	**60**	**80**	**100**	**20**	**20**	**20**	**م.ع**
			تعزيز التمويل الإيجابي (positive discrimination) لفائدة الحاملات للمشاريع المجددة.	عدد المشاريع المنتقاة والمحمولة من طرف الباحثات	عدد المشاريع المنتقاة والمحمولة من طرف الباحثات	**6**	**8**	**10**	**1200**	**1900**	**2400**	**م.ع + تعاون ثنائي**

*** يمتد مشروع MOBIDOC الي 03 سنوات

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال	محدودية أندية بعث المؤسسات وريادة الأعمال بمؤسسات الإيواء والمراكز الثقافية الجامعية.	نقص التحسيس بأهمية الأنشطة الموجهة للتكوين في مجال ريادة الأعمال وبعث المؤسسات
		صعوبة التعاقد مع مختصين في مجال في تنشيط نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال
	غياب التكامل بين التكوين الأكاديمي والأنشطة المحفزة لتنمية المهارات الذاتية والمهارات الناعمة الموجهة لرائدات الأعمال	محدودية المساحات الزمنية المخصصة للأنشطة الموجهة لتطوير المهارات الذاتية والناعمة في مجال ريادة الأعمال.
	محدودية الاعتمادات المخصصة لتمويل الأنشطة في مجال بعث المؤسسات وريادة الأعمال	صعوبة تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة لموجهة لتطوير المهارات الناعمة في مجال ريادة الأعمال.
		صعوبة توفير الفضاءات المعتمدة كمنوال للتدريب على ريادة الأعمال (Living lab - Finlab -sale de marché

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية				
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الخدمات الجامعية	تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	**تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال**	**نسبة مشاركة الطالبات في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال**	مؤشر نجاعة	**عدد الطالبات المنخرطات بنوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال / العدد الجملي للطالبات المقيمات**	**% 10**	**% 15**	**% 20**

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط					الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الخدمات الجامعية	تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	**تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال**	**التنسيق الدوري قبل العودة الجامعية بين مديري مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات السكن الجامعي لتخصيص زمن تعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية وأنشطة بعث المؤسسات وريادة الأعمال**	نسبة المؤسسات التي تم تخصيص زمن لتعاطي الأنشطة بها	عدد المؤسسات التي تم تخصيص زمن لتعاطي الأنشطة بها/العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	**5%**	**10%**	**20%**				
			تنظيم ورشات عمل تدريبية للإدارة التشاركية مخصصة لمديري مؤسسات الخدمات الجامعية والمنشطين الثقافيين بها	عدد المشاركين في ورشات عمل تدريبية للإدارة التشاركية لكل الفاعلين بمجال الأنشطة الثقافية والرياضية	عدد المشاركين في ورشات عمل تدريبية للإدارة التشاركية لكل الفاعلين بمجال الأنشطة الثقافية والرياضية	**150**	**200**	**220**	**5د**	**6.5د**	**7د**	**م.ع**
			الرفع من عدد النوادي الرياضية النسائية	عدد النوادي الرياضية النسوية (بالمراكمة)	عدد النوادي الرياضية النسوية (بالمراكمة)	**80**	**100**	**120**	**15د**	**20د**	**25د**	**م.ع**

		تدعيم برمجة الرحلات الثقافية والترفيهية والسياحية المبرمجة لفائدة الطالبات	عدد الرحلات الثقافية والترفيهية والسياحية المنجزة سنويا	عدد الرحلات الثقافية والترفيهية والسياحية المنجزة سنويا	**30**	**50**	**70**	**15د**	**25د**	**35د**	**م.ع**
		تعزيز الإطار التنشيطي بمؤسسات الإيواء الجامعي والمراكز الثقافية	نسبة تطور الإطار التنشيطي المختص	(عدد المنشطين لسنة الحالية – عدد المنشطين للسنة الفارطة)/ عدد المنشطين للسنة الفارطة	**8.74 %**	**11.76 %**	**12.28 %**	**45د**	**70د**	**80د**	**م.ع**

الأثر عدد 6 : صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء والغاز بمؤسسات الإيواء الموجهة للطالبات	سوء التصرف في استغلال الكهرباء والغاز بالميتات
	حالات انقطاع عمليات التزود بالمياه الصالحة للشراب بمؤسسات الإيواء والمطاعم الجامعية وتعطيل الخدمات الموجهة للطالبات	فقدان خزانات تجميع المياه بالمبيتات والمطاعم الجامعية الموجهة للطالبات
		محدودية الاعتماد على تجهيزات حديثة للتحكم في استعمال المياه
الهدف العملياتي 2 : حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	محدودية المناطق الخضراء بمؤسسات الخدمات الجامعية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات	محدودية استغلال المساحات البيضاء بالمؤسسات الجامعية كمناطق خضراء تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات
		الحرص على اقتصاد استهلاك المياه وارتفاع كلفة الاستغلال
	غياب خطة للتصرف في النفايات : التحسيس والفرز والرسكلة والتثمين التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات	الحاجة إلى توفير الشروط الفنية اللازمة لفرز النفايات
		عقد اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

خطة العمل الخاصة بالأثر 6

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر (فاعلية/جودة و نجاعة)	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الخدمات الجامعية	تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	نسبة اللوحات الفوتوضوئية التي تم تركيزها بالأحياء والمطاعم الجامعية	نجاعة	عدد اللوحات / العدد الجملي للأحياء والمطاعم	% 10	% 20	% 30
		حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	عدد الصالونات المنظمة لنوادي البيئة المحدثة بالمؤسسات الجامعية	نجاعة	عدد الصالونات المنظمة لنوادي البيئة المحدثة بالمؤسسات	30	70	110

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط					الميزانية (ألف دينار)			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الخدمات الجامعية	تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	تركيز خزانات مياه بالمطاعم والمبيتات الجامعية (30 م3 – 40 م3)	عدد خزانات المياه	عدد	05	07	10	600د	840د	1200د	م.ع
			اقتناء حنفيات ذكية	عدد الحنفيات الذكية المقتناة	عدد	1000	2000	3000	300د	600د	900د	م.ع
		حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	اقتناء حاويات لفرز قمامة الإطعام	عدد الحاويات المقتناة	عدد	20	30	30	1.4د	2.1د	2.1د	م.ع
			تشجيع عمليات التشجير بفضاءات الخدمات الجامعية بالتنسيق مع إدارة الغابات و إشراك النوادي	عدد الأشجار المغروسة	عدد	2000	2500	3000				